

مطالب ما قبل حزيران .. بعدها الأدنى

تعالوا ننتفض من أجل تغيير الواقع.

نعلن أولاً، تبيننا لمفهوم التنمية الحديث الذي قدمته الشعوب المتحدة حيث ركز على توسيع الخيارات ولم يكتف بتحقيق العدالة بل أجه للإنصاف في تلبية الاحتياجات الأساسية وتكافؤ الفرص والمشاركة ووجوب شمولية المقاربة لتحقيق التنمية. من هنا، قررنا أن نعتد هذا المفهوم قاعدة معيارية لقياس خياراتنا الانتخابية؛ وبناء عليه، نقول لجميع الكتل النيابية إن الوقت لم يفت بعد ولديهم بضعة أشهر قبل الانتخابات ليزيدوا من رصيدهم في الأصوات. كما نعود ونذكر، نحن الأقلية المنتشرة على جميع الأراضي والأقضية والمحافظات اللبنانية، وبلغه الأرقام نهدىكم المعلومات الآتية: نحن نمثل وبحسب الشعوب المتحدة ١٠٪ وإذا تم ضربها بخمسة، أي أفراد العائلة، وإذا تم احتساب صديق أو قريب يمكن للمروحة أن تتسع أكثر وأكثر. يصير البعض على تصويرنا بأننا أقلية. نعم سنقبل التحدي، ومدخله أن نتفق وأن نعمل على قاعدة أن في اتحادنا قوة إيجابية وأن نسخر وحدتنا لنصرة القضية في الانتخابات النيابية.

أما عن لائحة المطالب سنوجز إليكم حدها الأدنى لكي تتمكنوا من تحقيقها قبل حزيران ٢٠٠٩، وهي:

- الإسراع في إقرار الموازنة واعتماد الشفافية والمشاركة وتخصيص نسبة معينة من الموازنة لتسهيل تطبيق سياسات دامج.
- إحياء المجلس الاقتصادي الاجتماعي، وضع استراتيجية وطنية دامج للسياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- الإسراع وعدم المماطلة في إصدار مرسوم تطبيقي خاص بالمعايير الهندسية الدامج من أجل إدخالها في قانون مواصفات البناء، علماً أن هذا المرسوم كان يجب إصداره منذ ثماني سنوات ويجب محاسبتكم على ها التقصير.
- تبني مبادرة وزارة الداخلية التي كانت السبابة وأصدرت التعميمات والمرسوم المتعلق بتسهيل مشاركتنا في الانتخابات، إننا نطالبكم بدعم عملية التحضير لآماكن الانتخابات لتصبح دامج وأعملوا على توسيع الخيارات.
- تطبيق الكوتا ٣٪ في عملية التوظيف في القطاع العام خاصة في عملية توظيف المحررين وعددهم ١٥٠٠ التي أعلن عنها مجلس الخدمة المدنية.
- اعتماد الأشخاص المعوقين الذين لديهم خبرة واختصاص في تصميم وتنفيذ وإدارة برامج خاصة بالدمج المهني والتوظيف للأشخاص ذوي الحاجات الإضافية. من أجل وضع سياسة لإدارة التنمية مهارات القيمين في وزارة العمل وتحديد داخل مجلس الخدمة المدنية وداخل المؤسسة الوطنية للاستخدام.

لاحظوا أننا تكلمنا عن القليل من ما هو حق لنا عليك، نحن لا يهمنا إن كنتم من عائلة ٨ أو ١٤، وكما قلنا لكم لدينا قواعد معيارية وسنقيس بها أداء الجميع. المطلوب أن ننتخب باستقلالية وكرامة. أن نشارك في رسم سياساتنا الوطنية، كما نريد التنقل بحرية ومن غير عوائق، ونريد الوصول إلى كافة الأماكن العامة والتمكن من استعمالها، ونريد العمل وفق ما نملك من قدرات وكفاءة وليس وفق معتقداتكم المسبقة عنا، نريد دخول المدرسة وتحقيق ذواتنا. وأخيراً نريد تذكيركم أننا من الشعب وسوف نحاسبكم إذا أخطأتم ونكافئكم إذا أحسنتم، والتاريخ سيحكم بيننا.

سيلفانا اللقيس

مدير عام البرامج

في اتحاد المقعدين اللبنانيين



صورة الغلاف: المركز العربي للمعلومات

- 1 افتتاحية
- 2 فهرس
- ملف
- 3 مقابلة / الوزير زياد بارود
- 4 نقاش / مراكز اقتراع دامج
- 5 مقابلة / د. طلال عترسي
- 6 تحقيق / مسح لبنان انتخابياً
- 7 تحقيق / من التعاميم إلى المرسوم
- 9 حول المعايير الدامجة
- حملة
- 11 حملة حقي 2009
- قانون
- 13 قانون الانتخاب 2009
- 14 اتفاقية
- تحقيق
- 15 إعادة إعمار مخيم نهر البارد
- قضايا
- 17 الشباب والدمج الجامعي
- حرفة وموهبة
- 19 المعلم المعوق
- إعلاميا
- 20 الترويج للحقوق عبر التلفاز 2/2
- مشروع
- 22 "مبادرة رصد الإعاقة"
- 23 "موازنة لبنان"
- تقرير
- 24 في آثار أزمة الغذاء العالمي
- 26 نشاطات ومشاركات
- 32 إصدارات
- 33 رياضة
- 34 سياحة
- 35 ثقافة
- 36 مشاهير المعوقين
- 37 فنون
- 38 قرأت لكم
- 39 أقلام مختلفة
- 40 كلمة أخيرة



ليست حرقاً للعطف وحسب

العدد السابع عشر - آذار / مارس ٢٠٠٩

نشرة دورية تصدر عن اتحاد المعوقين اللبنانيين

إشراف : حسين أيوب
عبر جابر :

مدير التحرير : عماد الدين رائف
كاريكاتور ورسم : أمل كعوش

تصميم وإخراج : فؤاد المقداد

طبع هذا العدد بدعم من:
المساعدات الشعبية النرويجية

العنوان

بيروت - وطى المصيطبة
جاء السفارة الروسية

بنابة الرفاعي
الطابق الأول

هاتف : ٠١/٣٠٧٣٦٥-٦

فاكس : ٠١/٣٠٧٣٦٥

ص.ب: ١٥/٥٤٧٣ بيروت - لبنان

www.lphu.org

E-mail: waw@lphu.com

فروع اتحاد المعوقين اللبنانيين:
بيروت، النبطية، برالياس، بعلبك
مشغرة، صور، جبيل، صيدا

بارود: اعتبروا الوزارة عضواً جديداً في حملة "حقي"

يشدد وزير الداخلية والبلديات زياد بارود على الشراكة الكاملة بين الوزارة ومنظمات المجتمع المدني اللبناني لا استطلاعاً للرأي فحسب، بل وصولاً إلى مسودة المرسوم الذي فضله الوزارة عوضاً عن المرور في مجلس النواب مع العلم أنّ المادة ٩٢ من قانون الانتخاب تتطلب قراراً لا مرسوماً. وقد أعقب مسودة المرسوم بتبليغ وزاري يغطي المساحة الزمنية الفاصلة بين تطبيق دقائيق المرسوم العتيد من جهة، ويهدد الطريق لتطبيق فعلي للمادة ٩٨ من القسم العاشر من القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ المتعلقة بتسهيل عملية اقتراح الأشخاص المعوقين.

من مشروع "لبنان المواطن"، ونقولاً أبو ضاهر مثل محافظ الجنوب. ليخلص المناقشون إلى إثارة جملة من التعليقات بالغلة الأهمية في إطار تطبيق المرسوم منها: المتطلبات اللوجستية فيما يتعلق بالإعاقة السمعية والبصرية، وصعوبة تحديد اليات اقتراحهم الدامجة، مع التركيز على أن يشمل المرسوم بتطبيقاته كافة الإعاقات، والا يقتصر على الإعاقات الحركية. وجوب الإستفتاء عن المرافق المساعد للمعوق مطلوب، إعتناء اللائحة الموحدة والجروف النافرة وغيرها من الأساليب الجديدة، مع اقتراح العمل على ثلاثة مستويات هي المشاركة مع الجمعيات لتحديد الآليات الدامجة للاقتراح، دراسة ما يلزم تبعاً لهذا التحديد، وإجاز قرارات تطبيقية للمرسوم تمكن من الدخول إلى تطبيقات أخرى تنفيذية والمطلوب العمل الدائم وصولاً إلى التمكين الفعلي من خلال المرسوم.

كذلك تناول النقاش التجهيزات التي تمنح الإستقلالية للمفترع لا "الشخص المرافق"، وعدم دخول المادة في التفاصيل الدقيقة يمنحها صفة التطبيقية، وإمكانية إفادة الوزارة من المسح الميداني الذي يقوم به الأخاد، بالنظر إلى المادة ٩١ والتي تسمح باصطحاب مرافق للشخص المعوق ظهرت استجابة عملية لتأمين ٥٥٠٠ مرافق، وبالتالي فإن الأشخاص الصمّ البالغ عددهم ٢٠ ألفاً قد لا يعرف معظمهم القراءة، فلن يتمكنوا من الاقتراح بسهولة، فالمطلوب أن يكون في كل مركز مترجم إشاري. وبرزت ضرورة تطوير المرسوم وتحويله إلى قرار تطبيقي، واقتراح إعطاء المراقب صفة التدخل جبال المنتهك تبعاً لما شهدته دورتا الانتخاب الأخيرتان من إنتهاكات بحق الأشخاص المعوقين وتم كذلك منع تصويرها، وأن يكون للمراقبين قدرة الإيعاز للقوى الأمنية، فالمطلوب التدريب والتواصل للجمع من أمن وأحزاب ومندوبين وقوى سياسية في وقف مثل هذه الإنتهاكات. حول مسألة حرية الناخب ومنع تأثير المرافق عليه تمّ لفتتاح وجود هيئات حيادية لإبصال الشخص المعوق إلى قلم الاقتراح من دون التأثير برغباته الانتخابية، وعلى الهامش من هذه النقاط الخاصة بمسودة المرسوم الحالي ظهرت ملاحظة خاصة بقانون البناء تقدم بها عبد الصمد وتحدث فيها عن دراسة قام بها الأخاد وأعلن عن مشروع مرسوم مقترح حول التنظيم المدني أخذ طريقه إلى التشاور بين الوزارات المعنية.



خاصة بتسهيل الاقتراح للأشخاص المعوقين وهي الموقف، والمداخل والمرات، والمصعد، والمرافق الصحية، وقلم الاقتراح، وهذه المعايير دولية تختص بولوج أي مكان عام أو خاص حيث يفرض على مشاريع البناء تطبيقها في خرائطهم الهندسية. بالإضافة إلى الجوانب الهندسية سيتم تدريب رؤساء الأقسام والقوى الأمنية على كيفية تسهيل الاقتراح للأشخاص المعوقين. على أن تلحظ الوزارة دوراً للجمعيات في مواضيع تفصيلية إضافية تتعلق بالعازل عند التصويت، وتشكل لجنة مثله بالوزارات المعنية والجمعيات المشاركة للتجسير للعمليات الانتخابية التي تلي عام ٢٠٠٩ وأولها الإنتخابات البلدية عام ٢٠١٠.

نقاش مدني

تخطت مناقشات مسودة المرسوم، التي عقدت لها حملة حقي ورشة عمل في قاعة فندق كراون بلازا، في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩، حدود المرسوم نفسه، وقد شارك فيها بالإضافة إلى الوزير بارود كل من زياد عبد الصمد المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، وعامر مكارم رئيس جمعية الشبيبة للمكفوفين الشريك في حملة "حقي"، ورودينا عقاد رئيسة جمعية أولياء الصمّ، وذو الفقار عبد الله من الأخاد، ود. مروان الباسط منسق مشروع التنمية الدامجة في الأخاد، وإيمن مروّة

يتوقف الوزير بارود عند إلزامية تطبيق المرسوم الحكومي المتعلق بتسهيل عملية الاقتراح واحترام حاجات الأشخاص المعوقين أثناء اقتراحهم، فالمرسوم "أفضل من حيث السرعة الإجرائية من استكمال الإنضال لتطبيق القانون ولو كان صادراً: شأن القانون ٢٠٠٠ الذي صدر منذ ٩ سنوات ولم يطبق لتاريخه"، وفي الشراكة مع المجتمع المدني يقول: "الشراكة أساس بين القطاع العام والمجتمع المدني وقد حققت خطوة جيدة في الإندماج بين الدولة ومواطنيها. وفي ظل الهدر القائم في مؤسسات الدولة لا مشكلة أبداً في وضع الإستثمار الحقيقي في المكان المناسب بشأن تطبيق هذا المرسوم، فالكلفة لا تذكر أمام الإندماج المنشود ونيل الشخص المعوق لحقوقه". ولا يخفي الوزير صعوبات حول دون تطبيق كامل لدقائيق المرسوم التطبيقي في انتخابات ٢٠٠٩، "فقد لا يطبق بالكامل لكن سيكون نقطة انطلاق أساسية لاحقاً". معرباً عن فخره الكبير بما أجزته حملة "حقي" منذ العام ٢٠٠٥ حتى اليوم سعياً لإقرار الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين، معتبراً وزارة الداخلية والبلديات عضواً جديداً في الحملة! وأن الوزارة على استعداد لتقبل أي مقترحات تصب في خانة الإصلاح.

المرسوم وعرضه

في عرضه لمشروع المرسوم كشف بارود عن خطوة إجرائية عبر التعميم الذي أصدرته وزارة الداخلية والبلديات بعنوان: "تعميم يتعلق بتسهيل وتأمين حاجات الأشخاص المعوقين عند تنظيم العمليات الانتخابية" والذي يستند إلى المادة ٩٢ من القانون ٢٥ تاريخ ٨ تشرين أول ٢٠٠٨، وفيه الشق التالي: "وبغية تأمين وصول ذوي الإحتياجات الخاصة وتسهيل عملية اقتراحهم فإنه يطلب إلى كافة المحافظين والقائممقامين كل ضمن نطاقه إبلاغ كافة البلديات والإحدات البلدية بضرورة المباشرة بتنفيذ الأشغال المدرجة في مشروع المرسوم المرفق والتي من الممكن تنفيذها قبل موعدها الإنتخابي في ٧-٦-٢٠٠٩، على أن يصار أيضاً إلى تكليف عناصر الشرطة والحراس البلديين وموظفي البلديات تأمين المساعدة في وصول ذوي الإحتياجات الخاصة إلى مراكز أقلام الاقتراح". أما أهم ما يركز عليه المرسوم فيبدأ من العمل على خمسة مستويات هندسية تطبيقية

ميزان انتخابات ٢٠٠٩ يرجح كفة الدمج

لخصت الحوارات النهائية لورشة عمل مناقشة مسودة المرسوم التطبيقي المتعلق بقانون الانتخابات، في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩، ملاحظات الوزارات والإدارات المعنية بتسهيل عملية اقتراع الأشخاص المعوقين في الانتخابات القادمة، من جهة، واقتراحات المجتمع المدني اللبناني لتذليل بعض العقبات التي قد تحول دون تطبيق دقائق المرسوم في وقت قياسي يفصلنا عن يوم الاقتراع القريب.

نحو تذليل العقبات

توقف المناقشون عند الفترة الزمنية القصيرة التي تفصلنا عن الانتخابات، وما هي الإمكانيات المتاحة لدى البلديات والقائمقاميات لتحويل النص إلى واقع، خاصة على صعيد التجهيز الهندسي وإمكانيات وصول الأشخاص المعوقين إلى أقلام الاقتراع والافتراع بسرية واستقلالية من دون التأثير على توجهاتهم وأرائهم، وقد طرح أنه "لا إمكانية متوفرة اليوم للمعالجة كليا على صعيد التجهيز الهندسي في الانتخابات القادمة"، على أن تؤخذ هذه الانتخابات برمتها كتجربة يمكن أن يستفاد منها مباشرة بعد الانتهاء منها تحضيراً للانتخابات البلدية الاختيارية عام ٢٠١٠، كما طرح إمكانية "اعتماد مركز انتخابي واحد للذكور والإناث معا ما يؤمن للناخب المعوق البيئة اللازمة للمساعدة عبر عائلته"، وبالنسبة للبدائل في حال عدم إمكانية توفير الوصول المستقل إلى المركز طرح "تطوع الكشافة والدفاع المدني في المناطق عبر ثقافة انتخابية تساعد الأشخاص المعوقين في الانتخاب المستقل"، جدر الإشارة إلى أن اقتراح تخصيص الطابق الأول والأرضي للأشخاص المعوقين، أو تعديل الوقت، أو تحديد وقت معين للأشخاص المعوقين لا يناعهم فيه أحد، قد جوبه بمعارضة من المشاركين المعوقين أنفسهم تأكيداً على عملية الدمج، أما الخطوات الموضوعية التي خلص إليها المشاركون، فنلخصها بالتالي:

- اعتماد الأولويات في ظل عدم إمكانية التطبيق الكامل.
- اللجوء إلى أماكن بديلة لا تحتاج تجهيزاً هندسياً في دوائر بيوت الانتخابية تصلح كمراكز، و/ أو إمكانية تجهيزها مرحلياً، كقصر الأونيسكو وقاعة البيال للمعارض أو ملاعب المدارس المسقوفة حيث يمكن أن تتوفر قواطع لازمة لعدة أقلام ومراكز.
- طلب إحصاء عدد الناخبين المعوقين المشاركين في كل دائرة انتخابية، ما يؤمن أرضية معلوماتية لمعرفة كثافة الأشخاص المعوقين وتوجيه البدائل إلى المراكز الأكثر كثافة.
- اقتراح بتقديم الجمعيات لمندوبين في كل مركز انتخابي لمساعدة الناخب المعوق.
- المطلوب تأهيل المدارس رسمية كانت أم خاصة لا للموسم الانتخابي فحسب بل لكل الأوقات، ويطلب لذلك المساعدة من قبل الأهالي عبر الدعم المالي والإشراف من قبل المهندسين لا غير.



الإضافية، وتمثل البديل لهذا المقترح "بأن القلم الثالث مهما كان شكله فيه نوع من التمييز"، وكذلك فالقلم "الخاص بمسيرة الاقتراع ويتعارض مع عملية الدمج"، كما اقترح "أن يكون رئيس القلم الانتخابي والمعاونين من ذوي الاحتياجات الإضافية"، وأن تكون "إقامة مراكز انتخابية متنقلة (خيم، شواذر، مستودعات) تسهل التنظيم في المكان المناسب، وإن كان "يحل مشكلة مؤقتة لا غير".



شارك في الحوار كل من زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، وجورج معلوف ممثل محافظة بيروت، عباس أبو زيد من الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخاب، سيلفانا اللقيس رئيسة اتحاد المقعدين اللبنانيين، بالإضافة إلى رسمية الهندي، د. مروان البهسط، وذو الفقار عبد الله من الأخاء، ونفولا أبو ضاهر ممثل محافظة الجنوب، رودينا عقاد رئيسة جمعية أولياء الصم، مارلين حداد قائممقام المتن، حنا الياس ممثل محافظة الشمال، عماد الحاج شحادة ممثل وزارة الأشغال، عامر مكارم رئيس جمعية الشبيبة للمكفوفين، سوسن الحاج إبراهيم معالجة إنشغالية، والمهندس أحمد عز الدين.

تفاعل إيجابي

لاقى المرسوم والتعاميم الصادرة عن وزارة الداخلية والبلديات ترحيباً من قبل قائممقام المتن مارلين حداد، التي عرضت بدورها لتجربتها في محاولة تطبيق التعاميم المتعلقة بتسهيل اقتراع الأشخاص المعوقين والملاحظات العامة على التطبيق، وقد أوجزتها حداد بكون "المرسوم التطبيقي فيه أجزاء قابلة للتطبيق وأخرى يجب العمل عليها على المدى البعيد، من الواجب تدريب رؤساء المراكز الانتخابية والتعاون مع الوزارة في هذا الإطار، في المتن ٨٥ مركزاً غير مجهز لكن يمكننا الوصول إلى الحد الأدنى من التجهيز، بالإضافة إلى الصعوبة في نقل مراكز الاقتراع"، وقد تفاعل المشاركون مع عرض حداد وقدمت عدة اقتراحات، منها اقتراح بإنشاء قلم ثالث في كل مركز انتخابي يخصص لذوي الاحتياجات

عتريسي: مرسوم اقتراع للأشخاص المعوقين خطوة إيجابية ولو أنها متأخرة

إعتبر إنجاز مسودة مرسوم تسهيل الاقتراع للأشخاص المعوقين عبر وزارة الداخلية بمثابة الإنجاز على طريق الدمج. فكانت ورشة العمل الاحتفالية في فندق كراون بلازا والتي بينت شراكة متينة بين الدولة عبر وزارة الداخلية والمجتمع المدني عبر حملة "حقّي". وعلى هذا الأساس كان اتجاهنا صوب علم الاجتماع كمكون ثالث؛ مؤسس، محلل، مراقب، ومشارك في إعداد القوانين ورعاية الشراكة وإرساء الدمج في أدوار مفترضة ربما تقوم وربما لا يتم لها ذلك.

عصام سحمراني

ضمنها العائلية والعشائرية والإختلافات بين منطقة وأخرى.
- رفع مستوى الإدارة السياسية والانتخابية عبر الدراسات الإحصائية.
ومع المرور على الحياة السياسية مدخل أكثر في الخصائص اللبنانية القائمة على الحزبية والانتماء ليؤكد عتريسي على فروقات واضحة بين الأحزاب التي تهدف للوصول إلى السلطة بالدرجة الأولى، وبين منظمات المجتمع المدني التي تنشئ الإصلاح وتحقيق الخدمات. وبهذه الحالة يتضح برأي عتريسي أن المجتمع المدني يشكل عنصر جذب لكثير من الطاقات التي ترفض الانتماء الحزبي. ويختتم عتريسي حديثه بالتشديد على أن دور الأحزاب والمجتمع المدني معا ضروري في تكاملهما من أجل خدمة المجتمع وتطويره.

والتعليم العالي وبرامج التدريب الخاصة أمام الأشخاص المعوقين والتعامل معهم كأشخاص طبيعيين لا يختلفون عن غيرهم أبداً.
ويرى أنّ مثل هذه الممارسات لا تقتصر فقط على تسهيل الاقتراع في مناسبة جزئية بل تتعدى ذلك إلى الدور الاجتماعي الكامل من أجل تحقيق الثقة المطلوبة بالأنفس ومنع تكوين أي نظرة ذاتية دونية ومنع المجتمع كذلك من تشكيل هذه النظرة للشخص المعوق.

وفي الحديث عن الدور المفترض لعلم الاجتماع في الحياة السياسية يطرح عتريسي عدة ثوابت تشكل قدرة ولو نظرية على التأثير في الانتخابات رغم كل الظروف. فعلم الاجتماع يساهم بالتعريف بالظواهر الاجتماعية

نبدأ حديثنا مع الدكتور طلال عتريسي الخبير الاجتماعي والأستاذ في الجامعة اللبنانية عن مفهوم الشراكة ليؤكد على الدور المتزايد للمجتمع المدني في الحياة الاجتماعية والسياسية صوب المشاركة في القرار فالمجتمع المدني من هيئات ومنظمات بلدية ومدنية وبيئية وغيرها برأي عتريسي شريك في المشاورات واتخاذ القرار والمساعدة في التنفيذ. ومن هنا يتضح أن التنسيق مع الحكومة هو في مصلحة الطرفين.

المرسوم والبدائل

وهو ما ينقلنا إلى رأي عتريسي بمسودة المرسوم التي يراها إيجابية تعطي فرصة للدمج رغم أنها جاءت متأخرة؛ فالشخص المعوق تعطلت لديه بعض القدرات لكن وعيه السياسي والاجتماعي حاضر يمنحه القدرة على الاختيار. والمطلوب فعليا برأي عتريسي أدوات التنفيذ كي يتمكن الشخص المعوق من الاقتراع في الدورة الحالية دون أن يضطر للانتظار لدورات انتخابية أخرى. أما عن دور علم الاجتماع في تقديم بدائل للأشخاص المعوقين فيرى عتريسي أنّ هذا الدور يتم على مستوى الدمج ككل لا على مستوى الانتخابات فيحسب.

ويأتي على رأس الأولويات فتح فرص العمل للأشخاص المعوقين بما يتناسب مع قدراتهم، ومتابعة التعليم العالي المتخصص، ووضع الأشخاص المعوقين في مواقع المسؤولية بحسب الخبرة

دور علم الاجتماع

تبدو فكرة الدمج في كلام عتريسي مكوناً رئيسياً لديه يختلف بمراحل عن أفكار أبنائها مشاركون أكثر في ورشة العمل من ممثلين للوزارات والأقضية. فهو يشدد من خلال علم الاجتماع على فتح فرص العمل

المتواجدة سواء قبل العمليات الانتخابية أم بعدها لتكون العملية الانتخابية مبنية على معرفة حقيقية. وبذلك يطرح عدداً من النقاط هي:

- تقييم الرأي العام.
- تقييم المرشح وبرنامج الانتخابية.
- فهم خصوصيات المجتمع ومن

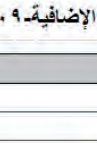
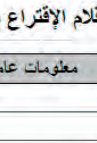
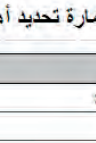


والو

يغطي فريق المسح الميداني المؤلف من ٢١ متطوعاً كافة الأفضية اللبنانية، ويعمل بوتير عالية بعدما تشكلت منه ثماني فرق. وتم تدريبه على يد مهندسين مختصين في المعايير الهندسية الدامجة، منطلقاً من بيروت في الخامس عشر من شباط، كما يعمل بالتوازي خمسة إداريين على تأمين كافة الأدوات المطلوبة من الوزارات والإدارات المعنية التي تقع ضمن إطار صلاحياتها مراكز الاقتراع المستهدفة.

تركزت نشاطات المشروع التضمن للمسح الميداني على جاح مشروع رائد نفذ بين الأول من آيار والثلاثين من تمّوز ٢٠٠٨ من قبل الآحاد المقعدين اللبنانيين، جمعية الشبيبة للمكفوفين و جي. أي. أس. بالشراكة مع بو. أس. أيد. نفذ في إطاره دراسة على ٧٠ مركز انتخابي في دائرة بيروت الإدارية حيث تمّ تخطيط وتنسيق للمراكز بالإضافة الى تقييم لمعايير التجهيز الهندسي وامكانية وصول الاشخاص المعوقين في هذه المراكز. المراكز التي تمت زيارتها هي التي استعملت في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥. قام فريق الآحاد بالزيارات وملاء الاستثمارات.

أظهرت الانتخابات السابقة في لبنان مشاكل منتشرة متعلقة بجهوزية مراكز الاقتراع وذلك بسبب نقص في التجهيزات (مصاعد، تجهيز الحمامات ، تأمين مواقف قريبة للسيارات...)، كما قد تكون عملية التصويت للأشخاص المعوقين مقيّدة بسبب، موظفي الاقتراع غير المدربين أو بسبب القيود المفروضة على إمكانية تأمين المساعدة من أشخاص آخرين.

			
استمارة تحديد أهلية إرتياد مراكز وأقلام الإقتراع من قبل ذوي الإحتياجات الإضافية-٢٠٠٩			
معلومات عامة			
رقم الاستمارة:	الفريق:	التاريخ:	
المحافظة:	القضاء:	الدائرة أو البلدة:	
المنطقة:	مركز الاقتراع:	عدد أقلام الاقتراع:	
معلومات خاصة بالمبني			
جهة استخدام المبنى:		اسم المؤسسة:	
شارع:	الهاتف:	عدد الطوابق:	
مؤسسة عامة ☐	مؤسسة خاصة ☐	طبيعة الإستغلال: ملك ☐ إيجار ☐ غير ذلك ☐	
عدد القاعات في الطابق الأرضي:		يوجد ملعب مكتسوف: نعم ☐ لا ☐	
		يوجد ملعب مسقوف: نعم ☐ لا ☐	
الموقف	يوجد موقف داخل حرم مركز الاقتراع	تعم	لا
للمدخل والممرات	خال من العوائق	عرض العمر أكثر من ١٢٠ سم	
المختبرات	يوجد متحدث	عرض المختبر أكثر من ١٠٠ سم	
المصعد	يوجد مصعد	يوجد درابزين	
	مساحة حرة من الخارج (150 X ١٥٠ م)	إبعاد الكابين أكبر من (140 X ١١٠)	
	يوجد مرحاض مجهز على الطابق الأرضي	عرض الباب أكبر من ٨٠ سم	
	يوجد مرحاض مجهز في الطوابق العلوية	مساحة حرة من الداخل قطر ١٥٠ سم	
المرافق الصحية	خال من المعوقات أمامه	ارتفاع المغاسل بين ٦٥ سم و ٨٢ سم	
	اتجاه فتحة الباب من الداخل الى الخارج	يوجد مقابض ومساند ملائمة	
	عرض الباب أكثر من ٨٠ سم		
القاعات	أرضي	باب خال من العوائق [*]	عدد الأبواب
		خال من المعوقات في الداخل	عدد القاعات
		باب خال من العوائق [*]	عدد الأبواب
		خال من المعوقات في الداخل	عدد القاعات
عائق خارج حرم المبني			
صيف مرتفع / عמוד النار أو شجرة أي غيره وسط الرصيف / طريق متحدر بقوة / أي نوع من لوحات الإعلانات .	يوجد	لا يوجد	

١ - القاعات الممكن اعتمادها كالأقسام اقتراع يستثنى منها غرف الإدارة والمكتبة والمختبرات.

٢- باب عرضه يزيد عن ٩٠ سنتيم ولا يوجد برشاش أو معوق أمامه.

مسؤولية مشتركة بين المحافظين والقائمقامين والمجالس البلدية من تعاميم وزارة الداخلية والبلديات إلى المرسوم التطبيقي

أولت وزارة الداخلية والبلديات موضوع تسهيل عملية اقتراع الأشخاص المعوقين في الانتخابات، بما في ذلك كافة التجهيزات الهندسية المطلوبة المحافظين والقائمقامين والمجالس البلدية عناية خاصة، وظهر ذلك من خلال التعاميم المتعاقبة التي صدرت عن هذه الوزارة بشأن العمل على الإجراءات اللازمة لذلك من جهة، وتسهيل عمل إتحاد المقعدين اللبنانيين في عملية المسح الميداني الشامل لمراكز الاقتراع من جهة أخرى. تعرض "واو" لهذه التعاميم وصولاً إلى المرسوم التطبيقي لقانون الانتخاب.



عبر التعميم "عدد ١٩٣ / ص.م" الصادر في ١٨ تموز ٢٠٠٨، الموجه من الوزارة إلى المحافظين الستة عن رغبة الوزارة الجديدة في "تسهيل عمل إتحاد المقعدين اللبنانيين في عملية المسح الميداني للثانويات والمدارس الرسمية التي اعتمدت كمراكز اقتراع في الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٥". ربطاً وعملاً بالتعميم رقم ٢ / ام / ٢٠٠٨ تاريخ ٢٠٠٨ / ٤ / ٤ المتضمن الإجراءات والتدابير المتعلقة بتسهيل مشاركة المعوقين في الانتخابات النيابية والبلدية، والذي كان قد صدر في عهد الوزير السبع. وجاء فيه: "بناءً لطلب إتحاد المقعدين اللبنانيين تسهيل مهمة للقيام بعملية مسح ميداني للثانويات والمدارس الرسمية المفترضة لمراكز الاقتراع. وذلك ضمن إطار حملة (حقي) التي أطلقت في العام ٢٠٠٥، لتطبيق حق مشاركة الأشخاص المعوقين بالانتخابات النيابية. وحيث أن إتحاد المقعدين اللبنانيين يرغب بوضع تصنيف رقمي بالأفضلية في اعتماد مركز أقلام الاقتراع بما يتناسب ووضعها الحالي كي يصار مستقبلاً إلى أخذها بعين الاعتبار قدر الإمكان من قبل الإدارة المعنية".

في تسهيل وتأمين الحاجات

تبعه التعميم "رقم ٣ / إم / ٢٠٠٩" الصادر في ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٩، المتعلق بتسهيل وتأمين حاجات الأشخاص المعوقين عند تنظيم العمليات الانتخابية والذي صدر بعد صدور قانون الانتخاب، وجاء فيه "حيث أن المادة ٩٢ / من القانون رقم ٢٥ / تاريخ ٢٠٠٨ / ١٠ / ٨ نصت على ما حرفيته: "تأخذ الوزارة بالاعتبار حاجات الأشخاص المعوقين عند تنظيم العمليات الانتخابية، وتسهيل لهم الإجراءات التي تسمح لهم بممارسة حقهم بالاقتراع دون عقبات. تضع الوزارة دلائق تطبيق هذه المادة بعد استطلاع رأي جمعيات المعوقين وجمعيات الخدمات المنصوص عليها في قانون حقوق المعوقين رقم ٢٢٠ تاريخ ٢٠٠٠ / ٥ / ٢٩"، وحيث أن الوزارة بكتبتها التي قامت سابقاً بتوجيهها إلى المحافظين والمتعلقة بالكشف على مراكز أقلام الاقتراع،

التي تكلف عناصر الشرطة والحراس البلديين وموظفي البلديات تأمين المساعدة في وصول ذوي الإحتياجات الخاصة إلى مراكز أقلام الاقتراع".

حوافز للبلديات

أتى التعميم "رقم ٧ / إم / ٢٠٠٩" في ٢٦ كانون الثاني، بشأن إعطاء حوافز للبلديات المساهمة في تأمين حاجات الأشخاص المعوقين عند تنظيم العمليات الانتخابية، نتيجة للاجتماع الذي تم عقده في مبنى الوزارة مع المحافظين والقائمقامين بتاريخ ٢٠٠٩ / ١ / ٢١، وبناء على تعميمنا السابق رقم ٣ / إم / تاريخ ٢٠٠٩ / ١ / ١٩، وبغية تأمين وصول ذوي الإحتياجات الخاصة، وتسهيل عملية اقتراعهم، فإنه يطلب إلى كافة المحافظين والقائمقامين، كل ضمن نطاقه، إبلاغ البلديات وإحداثيات البلديات بضرورة المباشرة بتنفيذ الأشغال التي من الممكن تنفيذها قبل موعد الانتخابات في ٢٠٠٩ / ١ / ٧، وذلك وفقاً لما ورد

قد أشارت في البند ٤ / منها إلى ضرورة توفير الإحتياجات والوسائل الخاصة بالمعوقين، لجهة تأمين وتسهيل وصولهم إلى مراكز أقلام الاقتراع، وحيث أن الوزارة قامت بإعداد مشروع المرسوم المتعلق بالإجراءات والتدابير لتسهيل مشاركة ذوي الإحتياجات الخاصة في الانتخابات النيابية والبلدية وقامت بإدائه مجلس شورى الدولة لإبداء الرأي بشأنه تهيئاً لعرضه على مقام مجلس الوزراء لأخذ موافقته عليه والعمل على إصداره، وحيث أن مشروع المرسوم المرفق نسخة عنه ربطاً تضمن ضرورة تنفيذ بعض الأشغال والتجهيزات التي من الممكن تنفيذها ضمن مراكز أقلام الاقتراع قبل موعد إجراء الانتخابات النيابية في ٢٠٠٩ / ١ / ٧، وبغية تأمين وصول ذوي الإحتياجات الخاصة وتسهيل عملية اقتراعهم، فإنه يطلب إلى كافة المحافظين والقائمقامين كل ضمن نطاقه إبلاغ كافة البلديات والإحداثيات البلدية بضرورة المباشرة بتنفيذ الأشغال المدرجة في مشروع المرسوم المرفق والتي من الممكن تنفيذها قبل موعد الانتخابات في ٢٠٠٩ / ١ / ٧، على أن يصار أيضاً

الخاصة في صناديق الاقتراع.

لجنة إدارية مشتركة

تناولت المادة الثالثة تشكيل لجنة إدارية يرأسها المدير العام للمديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين تضم مندوبين عن المديرات العامة في الوزارات والمؤسسات المعنية التالية: وزارة الداخلية والبلديات، مدير عام الشؤون السياسية واللاجئين، وزارة الأشغال العامة والنقل، مندوب عن المديرات العامة للتنظيم المدني وللطرق والمباني، وزارة التربية والتعليم العالي، مندوب عن المديرية العامة لوزارة التربية، وزارة الشؤون الاجتماعية، مندوب عن المديرية العامة للشؤون الاجتماعية، مجلس الأئمة والإعمار، مندوب عن إدارة التخطيط والبرمجة. كما تضم هذه اللجنة مثلاً أو أكثر من الجمعيات المدنية التي تعنى بالدفاع عن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة لجهة دعمهم في المجتمع والمنتشرة على كافة الأراضي اللبنانية منذ أكثر من ٥ سنوات يتم اختيارهم من قبل وزير الداخلية والبلديات، تكون مهمة هذه اللجنة وضع خطة توجيهية لتسهيل مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في العمليات الانتخابية التي تلي عام ٢٠٠٩، ومتابعة تنفيذ هذه الخطة، فتلتزم لهذه الغاية ثلاث مرات على الأقل في السنة، وترفع تقريراً سنوياً إلى وزير الداخلية والبلديات عن التنفيذ ومراحله، وبعدها يرفعه الوزير مع الراي والمقترحات إلى مجلس الوزراء.

المادة الأولى، فيطلب من الجهات المختصة إعطاء التعليمات اللازمة للقيام بكل ما يلزم من أجل تسهيل مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في الانتخابات والتأكيد على الإجراءات والتدابير التالية: مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة على ممارسة حقوقهم الانتخابية بكافة الوسائل المتاحة، وضع إشارات توجه إلى مكان الاقتراع وبإفطاط بالخط العريض توضح آلية الانتخابات لذوي الاحتياجات الخاصة خارج وداخل أقلام الاقتراع، السماح لذوي الاحتياجات الخاصة بركن سيارته قرب مركز الاقتراع، العمل قدر الإمكان على ضرورة توفير الممرات التي تسمح لذوي الاحتياجات بالوصول من سياراتهم إلى قلم الاقتراع، اعتماد الطوابق الأرضية في جميع المراكز الانتخابية، وخاصة الكبيرة منها، وفي حال تعذر ذلك اعتماد الطابق الأول كمركز اقتراع وتسهيل عملية وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إليه، تشغيل المصاعد الكهربائية في حال وجودها لتسهيل انتخاب ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والمرضى، تدريب رؤساء الأقسام والقوى الأمنية على كيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة لجهة تسهيل عملية وصولهم ودخولهم وخروجهم من وإلى قلم الاقتراع، انفاذاً للمادة ٩١ من القانون ٢٠٠٨/٢٥ من حق الناخب المعوق جسدياً جعله عاجزاً الاستعانة بناخب آخر يختاره هو ليعاونه على ذلك، تحت إشراف هيئة القلم، توفير إمكانية لذوي الاحتياجات الخاصة ملء ورقة الاقتراع داخل العازل، تسهيل عملية اقتراع ذوي الاحتياجات

في التعميم المذكور أعلاه، مع ضرورة إبلاغهم بأن الوزارة ستعمل على توفير حوافز مشجعة للبلديات التي تسعى منذ اليوم إلى اتخاذ الإجراءات الملحة لتأمين المساعدة في وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إلى مراكز أقلام الاقتراع. وهي في هذا السياق ستأخذ بعين الاعتبار أفضل بلدية قامت بذلك بحيث سيصار إلى تكرمها معنوياً بهذا الشأن.

المرسوم المنتظر

انتج حراك وزارة الداخلية والبلديات نحو إقرار الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين في لبنان مشروع مرسوم يتعلق بالإجراءات والتدابير المتعلقة بتسهيل مشاركتهم في الانتخابات النيابية والبلدية، وذلك بناءً على الدستور، وبناءً على المادتين (٩١) و (٩٢) من القانون رقم ٢٠٠٠/٢٢، وبناءً على المادتين (٩١) و (٩٢) من القانون رقم ٢٠٠٨/٢٥، وقد تضمن أربع مواد، الأولى خاصة بتجهيز المباني المعتمدة كمراكز أقلام الاقتراع للانتخابات النيابية والبلدية بالموصفات الهندسية التالية:

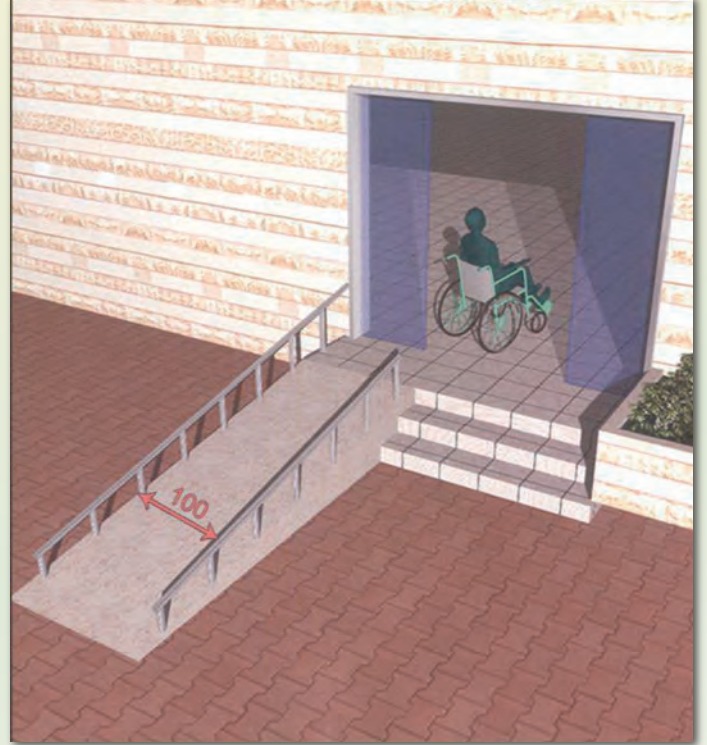
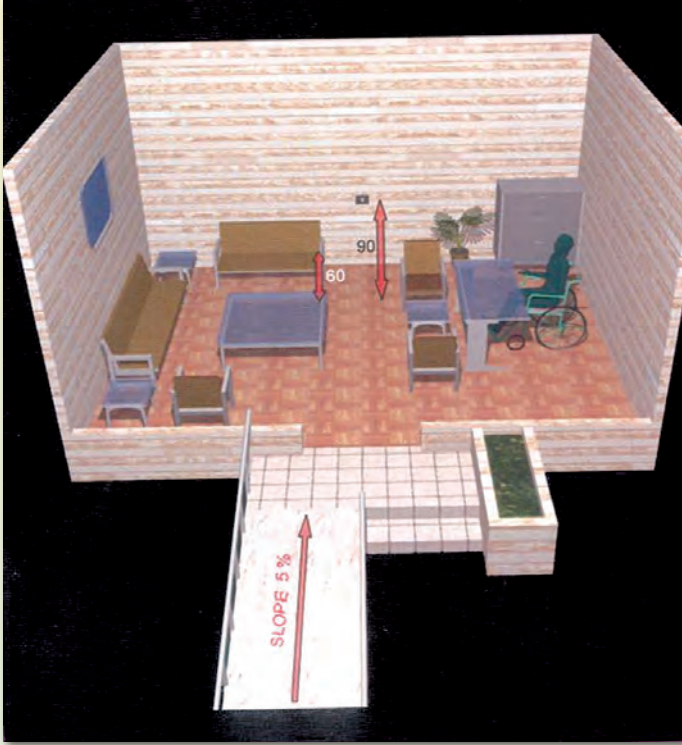
الموقف: توفر موقف مخصص للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة داخل حرم المركز الانتخابي أو قريب من مدخل مركز الاقتراع، المدخل والممرات: تأمين القدرة على الدخول وعبور الممرات داخل المبنى وضمن الطوابق (عرض المدخل أكثر من ١٠٠ سم، عرض الممر أكثر من ١٢٠ سم)، المنحدرات: توفر منحدرات مناسبة بحال وجود عوائق (انحدار أقل من ٨ سم، عرض المنحدر أكثر من ١٠٠ سم، وجود درابزين)، المصعد: توفر مصعد بمساحات وإبعاد مناسبة بحال وجود أقلام اقتراع في الطوابق العليا (مساحة حرة من الخارج (١٥٠×١٥٠)، إبعاد الكابين أكثر من (١١٠×١٤٠)، عرض الباب أكثر من ٨٠ سم)، المرافق الصحية: توفر مرافق صحية مجهزة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (وجود مرحاض مجهز على الطابق الأرضي، اتجاه فتحة الباب من الداخل إلى الخارج، عرض الباب أكثر من ٨٠ سم، مساحة حرة من الداخل قطر ١٥٠ سم، ارتفاع المغاسل بين ٦٥ سم و ٨٢ سم، وجود مقابض ومساند ملائمة)، قلم الاقتراع: تأمين إمكانية الدخول والتحرك داخل قلم الاقتراع (عرض الباب أكثر من ٩٠ سم، توزيع الطاولات وأبعادها، العازل وتجهيزه...)، على أن يباشر بتنفيذ الأشغال والأعمال والتجهيزات الممكنة، المطلوبة والمحددة فور صدور المرسوم، ويستمر العمل بتحضير باقي الأشغال والتجهيزات كي تكون جاهزة في الانتخابات التي تلي انتخابات العام ٢٠٠٩.

تدابير مؤقتة

أما المادة الثانية فتناولت حال تعذر توفر المواصفات الهندسية المنصوص عنها في



في المعايير الدنيا لعملية اقتراع دامجة



توفير المعلومات الكافية عن المرشحين بطريقة مكيفة (البريل، إلكترونيا وبحرف مكبر). وضع استراتيجية محكمة لمساعدة الشخص المعوق بصريا في الانتقال من مكان إقامته إلى مراكز الاقتراع. وفي الحال التي يتم فيها اعتماد لائحة رسمية موحدة للمرشحين، يجب العمل على توفيرها بطريقة مكيفة نافرة. هذا بالإضافة إلى تكليف شخص من اللجنة المسؤولة في القلم الانتخابي بمساعدة الشخص المعوق بصريا في إتمام العملية الانتخابية إذا أراد ذلك، وإذا لم يشأ الاستعانة بشخص من اللجنة، يجب السماح له بالاستعانة بمن يريد، وبالطبع مساعدة يجب توفير السبل للشخص المعوق بصريا للعودة من قلم الاقتراع إلى مكان سكنه بعد إتمام هذه العملية.

في الإعاقة السمعية

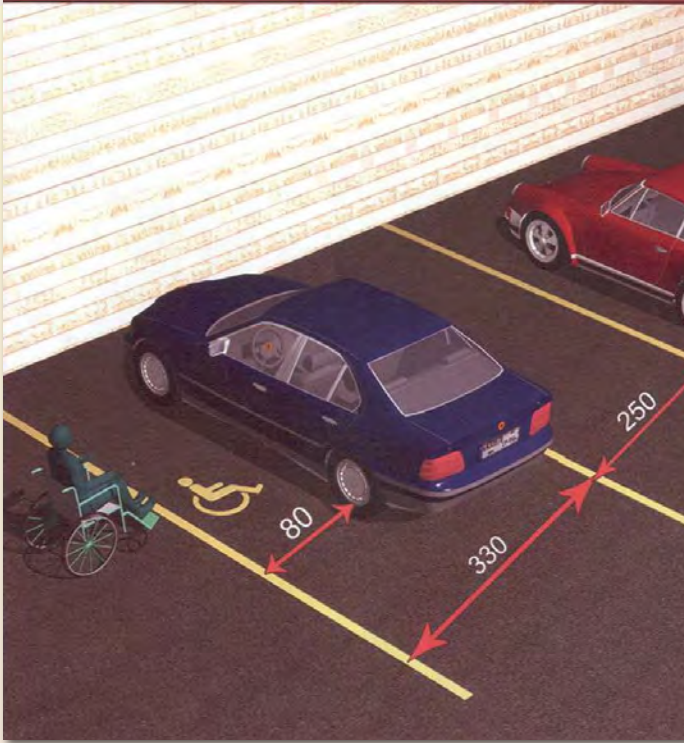
تشير إحصاءات بعض المنظمات المدنية اللبنانية إلى وجود خمسة عشر ألف شخص أصم، من يسمح لهم بالاقتراع في الانتخابات القادمة، فما المعايير الدامجة والتسهيلات المطلوب توفرها خلال العملية الانتخابية ليتمكنوا من الاقتراع باستقلالية؟
يُصمم إعاقة تتمثل بصعوبة التواصل مع الإحداث والأشخاص بلغة الكلام، ما لا يتعلق أبدا بعدم الفهم. في الوضع الحالي ومع عدم توفر بيئة مؤهلة تبدو العملية الانتخابية المستقلة للأشخاص الصم في لبنان شبه

يريد مساعدته في العملية الانتخابية، من دون التأثير على رأيه وتوجهه.

في الإعاقة البصرية

قبل الحديث حول المعايير الدامجة والتسهيلات المطلوب توفرها خلال العملية الانتخابية المقبلة للأشخاص المعوقين بصريا، يختلط الأمر في كثير من الأحيان على المُنفذين إذ تُحصر فئة الإعاقة البصرية في الأشخاص المكفوفين كليا، لكن المقصود هنا بالأشخاص المعوقين بصريا، الأشخاص الذين لديهم صعوبات بصرية تمنع قيامهم بوظائف حياتية معينة تعتمد على البصر، وتشمل عبارة الشخص المعوق بصريا فئة المكفوفين كليا، بالإضافة إلى ضعف البصر، أما المكفوفون فهم الذين لا يبصرون إطلاقا، أو الذين لديهم إمكانية إبصار محدودة جدًا، وضعفاء البصر أغلبهم يعتمد على بصره بشكل متفاوت بعدد من الأنشطة أو بنسبة من الأنشطة، هذا بالإضافة إلى أنّ حالات ضعف البصر متنوعة كثيرا.
أما التسهيلات التي يجب أن تقدم، وبمعايير دامجة انتخابيا، لتمكين الشخص المعوق بصريا من المشاركة في العملية الانتخابية، بهدف ممارسة حقّه في المشاركة باستقلالية، مع الإشارة إلى أنها وفق المعايير المعتمدة دوليًا، وبالتالي يكون المطلوب من اللجنة التحضيرية التابعة والمعيّنة لإجراء العملية الانتخابية

إنّ توفير بيئة دامجة و مجهزة بمعايير هندسية دامجة تسمح للجميع بالتنقل والوصول وممارسة نشاطاتهم بشكل مستقل بنفي صفة الحاجة الإضافية للأشخاص المعوقين. من هنا تأتي أهمية التجهيز الهندسي للبيئة المكانية التي يستفيد منها الجميع والتي يحتاجها المسنون أثناء تنقلهم، والأهميات اللواتي ينقلن أطفالهن في عربات. كما أنه لدى عدد كبير من المواطنين اللبنانيين حاجات خاصة، بالإضافة إلى فئة الأشخاص المعوقين الذين يمثلون ١٠ بالمئة من تعداد السكان وفق إحصاءات المنظمات المدنية، إذ لا يمكننا أن نغفل الإعاقات المستجدة والمؤقتة لدى الناخبين نتيجة حادث ما أو طارئ إبان فترة الاقتراع، وبالتالي لا يخفى أن ما تورده "واو" في المعايير المطلوبة لانتخابات دامجة قد لا يتوافر خلال عملية الاقتراع القادمة، لكن ذلك لا يمنع من إيجاد بدائل مؤقتة قد تشرك هذه الفئة بالعملية الانتخابية عام ٢٠٠٩، على أن يتم اعتمادها كمعايير مع ما يمكن إضافته عليها في الانتخابات البلدية والاختيارية العام القادم، انطلاقًا من ضرورة تسهيل عملية الاقتراع وفسح المجال أمام كل مواطن لممارسة هذا الحق الدستوري والقانوني، من دون عزل أو تهميش وإبعاد فسري أو عمدي، تجهيز وتكثيف مراكز الاقتراع ليتمكن من الوصول باستقلالية، والإدلاء بصوته مهما كانت حاجاته الإضافية، كذلك انطلاقًا من أنه من حق أي شخص لديه حاجة إضافية من يحتاج إلى مساعد، اختيار الشخص الذي



للوصول إلى المدخل، مع تحديد القسم الخاص بالنساء والقسم الخاص بالرجال، ويجب تزويد الممرات أيضاً بإشارات واضحة، كأسهم، مع أرقام القيد بشكل كبير على مدخل كل قلم اقتراع. كذلك يجب ترك مساحة فطرها ١٥٠ سم بين طاولة الاقتراع والأثاث بالغرفة كي يتمكن الشخص الذي يستعمل الكرسي المتحرك من التنقل بسهولة، هذا ويجب ألا يتعدى ارتفاع الطاولة مع صندوق الاقتراع ١٢٠ سم، أخذين بعين الاعتبار استخدام طاولة مفتوحة من الجانبين بحيث يمكن للكرسي المتحرك الدخول تحتها، بالإضافة لترك مساحة بين صندوق الاقتراع والغرفة العازلة ٩٠ إلى ١٠٠ سم وذلك لتسهيل إمكانية وصول الشخص إلى الغرفة العازلة، كذلك يجب أن تكون الغرفة العازلة على نفس المستوى مع أرض الغرفة، دون وجود عتبات، ويجب أن تكون المساحة بين الباب في الغرفة العازلة والطاولة المفتوحة من الجانبين ٩٠ إلى ١٠٠ سم ويجب توفير طاولة داخل الغرفة العازلة مفتوحة من الجانبين يزيد ارتفاعها عن الـ ٨٠ سم لتسهيل دخول الكرسي المدولب بهدف مساعدته في حال أراد إضافة أسماء أو شطب بعضها.

تعتبر هذه المعايير الحد الأدنى المطلوب توفرها لإضفاء طابع الشمولية العادلة على العملية الانتخابية لتثبيت وتدعيم ديمقراطيتها من خلال عدم تهميش أي فئة، لأن من حق كل مواطن تجاوز السن القانونية المنصوص عليها حسب دستور بلاده بمساواة تامة، المشاركة والمساهمة في رسم مستقبل بلاده السياسية والإقتصادية من خلال من يمثلها ويمثل رأيه.

فكرة ما أو لغط ما أو معالجة موقف ما، ولا يخفى ضرورة وضع كتيبات لشرح البرامج الانتخابية بالإضافة لعرض أسماء المرشحين بخط كبير وواضح إلى جانب صورة المرشح، واستحداث دليل مطبوع، مع إمكانية أن يكون مقروءاً لمساعدتهم على معرفة القواعد الإجرائية لإتمام عملية الاقتراع.

في الإعاقة الحركية

هناك ضرورة من أجل تجهيز بيئة دامجة في العملية الانتخابية، تطبيق المعايير الدامجة، ليتمكن الأشخاص المعوقون حركياً من الاقتراع باستقلالية، وذلك بتجهيز الموقف وتخصيص الموقف الأقرب إلى مدخل مركز الاقتراع للأشخاص ذوي الإحتياجات الإضافية مع وضع إشارة على الموقف المخصص لرفع المعاناة عنهم، ولكي لا يضطروا لقطع مسافة طويلة للوصول للمدخل، خصوصاً لمستعملي العكازات أو الأجهزة التعويضية، وكذلك لمستعملي الكرسي المدولب في تنقلهم، كما يجب مساعدة الشخص للانتقال من السيارة إذا ما احتاج ذلك.

أما بالنسبة للمداخل فهناك ضرورة لتوفر مداخل بمعايير نموذجية حيث يجب أن تبدأ الإشارات التوضيحية إنطلاقاً من الموقف

مستحيلة. لا بد من الإشارة إلى أن الأشخاص الصم في لبنان لا يتقنون اللغة المؤشرة نفسها، بل ينتمون إلى مدارس مختلفة، وبالتالي قد يختلف الرسم - المصطلح بين لغة وأخرى من لغات الإشارة في الدلالة على معنى محدد واحد، وقد سعت جامعة القديس يوسف بدعم من منظمة اليونسيف للعمل على مشروع متخصص يسعى إلى توحيد اللغات المختلفة بشكل غير مباشر من خلال لغة الإشارة اللبنانية، التي من الممكن أن تخلق مشكلة مزمنة كهذه. كما أن عدداً كبيراً من الأشخاص الصم في لبنان لا يعرف أي لغة من اللغات التي يتقنها المتعلمون عادة، بالإضافة إلى عدم معرفته للقراءة، وبالتالي فهو يعتمد على الإرشادات المبسطة أو على قراءة الشفاه.

إلا أنه من الممكن جداً استحداث إشارات مبسطة وجامعة للدلالة على المعاني الأساسية المطلوبة لإتمام عملية اقتراع دامجة للأشخاص الصم بشكل عام، بغض النظر عن كونهم من يتقن لغة مؤشرة أم لا. كوضع إشارات توجه الأصم إلى أماكن الاقتراع، وضع يافطات توضح كيفية وآلية عملية الاقتراع بالرسم التوضيحي وبخط واضح، والعمل على تأهيل، تدريب وتهيئة رؤساء الأقسام للتعامل الجيد والصحيح مع الشخص الأصم، وبندرج في إطارها التكلم مع الشخص الأصم ببطء وبصوت خافت، والاستعانة بمندوبين من المنظمات المدنية المعنية بقضايا الإعاقة السمعية، أو بأشخاص مرافقين يجيدون التعامل مع الصم لتسهيل عملية التواصل: مع ضرورة الاستعانة باللغة المؤشرة لتوضيح

ملف العدد:

حنين شمالي، عصام سحمراني،
أمين مروّة، عماد رائف

الحملة المدنية لإقرار الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين في لبنان

«احترموا حقهم بالتصويت» ٠٠ من انتخابات ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩

استناداً إلى المادة السابعة من الدستور اللبناني، التي تنص على أن "كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية، وتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم"، انطلقت "حملة حقّي" عام ٢٠٠٥ من خالف اتحاد المقعدين اللبنانيين وجمعية الشبيبة للمكفوفين، وتابعت نشاطاتها مع الانتخابات الفرعية عام ٢٠٠٧، وتعاود اليوم فتح ملف الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين في لبنان تحضيراً للانتخابات النيابية والبلدية القادمين عام ٢٠٠٩. فقد نص القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ في المادة ٩٨ منه أنه "تؤخذ بعين الاعتبار احتياجات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة عند تنظيم كافة العمليات الانتخابية". كما نص في القسم الرابع منه على حق الشخص المعوق في بيئة مؤهلة.



الأحزاب المختلفة وجميع المرشحين إلى الانتخابات النيابية لسنة ٢٠٠٥ لشرح حقوق الأشخاص المعوقين المدنية والسياسية ولطالبتهم بحمل قضاياهم إلى المجلس النيابي. ومن هنا دعمت حق الشخص المعوق بالوصول، وبالترشح إلى أي مؤسسة عامة (مجلس نيابي، بلديات) على أساس أنه مواطن وليس على أساس الإعاقة. هذا يعني دعمها حق الشخص المعوق بالاندماج في الحياة السياسية من عمل حزبي وحقوقه وأن يترشح إلى المؤسسات العامة مثل مجلس النواب من ضمن المجموعات السياسية الموجودة في المجتمع.

إن الأشخاص المعوقين هم بالدرجة الأولى مواطنون تهمهم القضايا العامة، لذا تأتي مشاركتهم في الحياة السياسية لتعبّر عن اهتمامهم بالقضايا العامة. وإذا تم ترشح أحد الأشخاص المعوقين إلى المجلس النيابي أو أي مؤسسة سياسية أو اجتماعية أخرى، يجب أن يحمل هذا الشخص قضايا الناس كلها وليس قضايا الإعاقة فقط. ويجب أن يتم ترشحه وانتخابه على أساس القناعات السياسية والقناعة بكفاءته. كما نطالب بأن يحمل النواب جميعاً قضايا الإعاقة كقضايا إنسان، كما يجب على المرشح المعوق أن يحمل القضايا العامة إلى جانب قضايا الإعاقة.

إننا ندعم حق الشخص المعوق بالترشح مهما اختلفت انتماءاته السياسية، لكننا لا ندعم حملته

جميعاً، وأن المشاركة هي واجب على المواطنين كي يتمكنوا من إيصال مطالبهم إلى المؤسسة التشريعية، وكي يتمكنوا من المطالبة بحقوقهم. تم تنظيم حملة حقّي لتفعيل دور المعوقين في الحياة السياسية كقوة ضاغطة وإبراز قضاياهم من خلال الانتخابات. فانطلقت حملة حقّي على الأساس التالي:

• من حق الشخص المعوق المشاركة في الحياة السياسية على مختلف الصعد، والانتخابات النيابية والبلدية من محطات العمل السياسي ومن حق المواطنين جميعاً، ومن ضمنهم هذه الفئة، المشاركة في هذه المحطة ترشحاً وتصويتاً.

إيمان الحملة بأن النائب يمثل كل الناس وعليه أن يحمل قضاياهم ويعمل من أجل إعطائهم حقوقهم. لذا لقد عملت حملة حقّي مع

لم يكتب لمشروع قانون الانتخابات، المعروف بمشروع لجنة فؤاد بطرس أن يرى النور في ظل أوضاع أمنية سياسية اجتماعية سيئة تطال الوطن كله، مع إصرار المجتمع المدني اللبناني على تضمين أي قانون انتخابي لبنود الإصلاحية التي أنتجتها لجنة بطرس، ومنها ما يتعلق باقتراح الأشخاص المعوقين: في المقابل لم تعمل الحكومات المتعاقبة بشكل جدّي على تنفيذ القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ وإيجاد المراسيم التطبيقية التي تضمن للأشخاص المعوقين حقوقهم، وخافظ على كرامتهم.

أهداف الحملة

اليوم، تعود "حملة حقّي" المستمرة، للتأكيد على تفعيل دور الأشخاص المعوقين في الحياة السياسية، وتسهيل مشاركتهم في الانتخابات، وإخراج الأشخاص المعوقين من حالة التهميش التي تسيطر على مشاركتهم في الحياة السياسية، فتتسبب المعوقات الهندسية، وغياب الوسائل البديلة للمشاركة في الانتخابات، والأفكار المسبقة والنظرة الدونية تجاه الأشخاص المعوقين بعملية التهميش. إيماناً من جمعيتي الشبيبة للمكفوفين واتحاد المقعدين اللبنانيين بأن المشاركة في الانتخابات النيابية هي حق من حقوق المواطنين



مشوار ناخب ٢٠٠٧



السياسية وكيفية دمج قضايا الإعاقة ضمن تلك البرامج. وتم الاتفاق مع بعض المرشحين على آلية متابعة بعد نجاحهم في الانتخابات.

٧- تجهيز مراكز نموذجية في المناطق اللبنانية المختلفة كي تكون مثالا على التجهيزات المطلوبة لتسهيل مشاركة الأشخاص المعوقين في الانتخابات.

٨- تم تنظيم حملة إعلامية ضخمة لشرح أهداف الحملة وقضية التسهيلات المطلوبة في الانتخابات. شملت الحملة مقابلات تلفزيونية، ومقابلات إذاعية، ومقالات وبيان صحفي، كما تم بث إعلانات تلفزيونية وإذاعية تهدف لتوعية المجتمع حول حق الشخص المعوق في المشاركة بالانتخابات، وتم تعليق ملصقات هدفها بث التوعية في كل المناطق اللبنانية.

٩- إعداد دليل للصحافيين المتابعين لحملة حق ولقضايا الإعاقة، حيث اعتمد كوثيقة في جلسة مناقشة مع مجموعة من الإعلاميين، نشر هذا الدليل في صحيفة النهار.

١٠- التنسيق مع الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، وتدريب مراقبي الجمعية على المراقبة للمخالفات التي تعني الأشخاص المعوقين.

١١- أعداد دليل لتدريب المراقبين في الانتخابات، اعتمدته الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات من ضمن المواد التي تستعملها في تدريب مراقبيها.

١٢- أعداد دليل لتدريب رؤساء الأقسام وموظفي وزارة الداخلية واعتمدته وزارة الداخلية في تدريب موظفيها المعنيين بالشأن الانتخابي وقامت بتوزيعه على رؤساء الأقسام.

١٣- إعداد قصاصات حول حقوق الأشخاص المعوقين المدنية مثل العمل والتربية والصحة، وزعت على المواطنين أثناء الانتخابات.

١٤- الاجتماع مع ممثلين عن المراقبين الدوليين لمناقشة كيفية تفعيل دور الأشخاص المعوقين في الانتخابات والمشاكل التي تواجه مشاركتهم فيها.

١٥- تنظيم ورشة عمل إقليمية شاركت فيها خمس دول عربية حيث نوقشت أهداف الحملة وأنشطتها في إطار تبادل الخبرات.

إلى ذلك، تعد الانتخابات المقبلة عام ٢٠٠٩ مرحلة مفصلية للأشخاص المعوقين من جهة قبول مطالبهم من قبل المعنيين وعلى رأسهم وزارة الداخلية، ولم يكن لهذه المطالبات أن تصل لولا الحركة العلمية الصحيحة التي بدأتها حملة "حق". لتبني أوراقها على مصادر المعلومات المعتبرة، والدراسات والمسوح الميدانية والتحليل العلمي، هادفة من ذلك وضع نتائج الأبحاث أمام المواطن بالدرجة الأولى، وتوظيفها في خدمة قضايا الإعاقة للمطالبة بالحقوق السياسية المشروعة للأشخاص المعوقين في لبنان.

الانتخابية. فالجمعيتان المنظميتان لـ "حملة حق" هما جمعيتان حقوقيتان تعملان على برامج حقوقية، وليس على دعم جهات سياسية معينة.

بناءً على المبادئ التي سبق ذكرها وضعت حملة "حق" نصب عينيها هدفا عاما هو "إبراز قضايا المعوقين وحقوقهم من خلال الانتخابات النيابية". أما الأهداف الخاصة، فهي:

١- وعي الأشخاص المعوقين بحقوقهم في المشاركة والترشح في الانتخابات.

٢- وعي المجتمع بحقوق الأشخاص المعوقين في العملية الانتخابية.

٣- بناء قدرات الفئات المعنية بالانتخابات كي يتمكن الأشخاص المعوقون من ممارسة حقهم الانتخابي.

٤- تمكين الأشخاص المعوقين من المشاركة في العملية الانتخابية.

٥- تبني المرشحين إلى الانتخابات النيابية مطالب الأشخاص المعوقين على كل الصعد.

٦- إشراك الإعلام في تحقيق أهداف المشروع.

توعية وحقوق

لتحقيق هذه الأهداف قامت المنظميتان بتنفيذ أنشطة عديدة. عام ٢٠٠٥ قبل وأثناء الانتخابات النيابية، ثم كررت نشاطاتها مع الانتخابات النيابية الفرعية عام ٢٠٠٧. وتنطلق مع بداية الحملة الانتخابية للعام ٢٠٠٩ لبث التوعية الشاملة جأه الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين في لبنان، ولعل أهم النشاطات التي نفذت وبعاد تنفيذها:

١- جلسات مناقشة مع الأشخاص المعوقين حول المشاكل التي يواجهونها في المشاركة في الانتخابات وحول أهمية تلك المشاركة.

٢- إعداد دليل يساعد الأشخاص المعوقين على التعرف على حقوقهم والآلية التي تضمن مشاركتهم في الانتخابات وتوزيع هذا الدليل على الأشخاص المعوقين.

٣- التعاون مع جمعيات الإعاقة والجمعيات المدنية الأخرى في توزيع مواد متعددة تهدف إلى التوعية حول حقوق الأشخاص المعوقين في الانتخابات.

٤- إعداد بنود تفصيلية كي تدمج في قانون الانتخابات حول المعايير التي يجب أن تتوفر لمشاركة حرة وكرامة للأشخاص المعوقين في الانتخابات العامة وإرفاق هذه البنود بملحق يشرح المعايير الدامجة.

٥- زيارة الأحزاب الأساسية في لبنان لشرح أهداف الحملة وشرح مطالب الأشخاص المعوقين، والاتفاق على آلية عمل.

٦- دعوة عدد من المرشحين إلى جلسة مناقشة حيث تم مناقشة برامجهم

الإصلاحات الضائعة في قانون الانتخابات محاولة التقدم إلى الوراثة . . ستين عاماً

يشارك اتحاد المقعدين اللبنانيين إلى جانب عدد كبير من المنظمات المدنية غير الحكومية في "الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي" التي ترى ضرورة استمرار تحركها إلى أن يتم إقرار كافة الإصلاحات التي تضمنها مشروع قانون الهيئة الوطنية وغيبها قانون الانتخاب الجديد. وتسعى الحملة للعمل على أن تجري العملية الانتخابية وفق أفضل الشروط متمسكة بالإصلاحات المحدودة التي أقرت لاسيما، إجراء الانتخاب في يوم واحد. وتحديد سقف الإنفاق الانتخابي ووضع ضوابط للإعلام والإعلان الانتخابيين واعتماد بطاقة الهوية أوجواز السفر وصولاً إلى قانون انتخابات عصري يمثل المواطنين جميعهم.

وبذلك تكرر تهميش نصف المجتمع اللبناني بما يختزنه من طاقات وإمكانات قيمة. كذلك فقد رفض الإصلاح المتعلق بخفض سن الاقتراع إلى ١٨ عاماً دوناً لتعليل حقيقي بشكل يعكس عبثية التعامل مع الشباب اللبناني وما قد يتمخض عن إشراكه في العملية السياسية من نتائج إيجابية. أما الاستمرار في إقصاء غير المقيمين عن المشاركة في القرار السياسي الوطني لأسباب غير مقنعة، ومن دون عناء البحث الجدي في إمكانية إنجاز النواحي التقنية لتحقيق هذا المطلب المحق، فهو تعبير آخر عن رغبة بإقصاء كل من هو خارج عن نطاق التأثير المباشر.

إصلاحات منقوصة

لعل المؤشر الأبرز المُعبر عن هدف السلطة الحاكمة في تعزيز هيمنتها ونفوذها تمثل في الإبقاء على عملية فرز الأصوات في قلم الاقتراع حيث يتمكن المرشح من تحديد مجريات التصويت والإطلاع على خيارات الناخبين. هذا فضلاً عن رفض القسمة الانتخابية المعدة سلفاً من قبل وزارة الداخلية بهدف السيطرة على عملية الاقتراع والحد من حرية اختيار المواطنين لممثليهم في إطار خرق فاضح لمبدأ سرية الاقتراع. ويبقى أن إنجاز العملية الانتخابية

في يوم واحد، واعتماد بطاقة الهوية أو جواز السفر، هي بنود إصلاحية هامة، رغم أن الإطار العام للعملية الانتخابية يحد من فعاليتها. وقد باتت الانتقائية واضحة من خلال قرار تخفيض المهل التي أعطيت لرؤساء البلديات للاستقالة من مناصبهم إلى ستة أشهر مع استثناء رؤساء الأخادات البلدية وبلديات المدن الكبرى ومراكز المحافظات، ذاك تعبيراً عن مصالح ضيقة قضت بحرمان أشخاص معينين من حق الترشح. أما الإصلاحات التي أقرت، فقد جاءت منقوصة، وغير كافية لتأمين انتخابات حرة ونزيهة تضمن عدالة التمثيل. فالهيئة الوطنية المستقلة للإشراف على الانتخابات التي اقترحها مشروع قانون "لجنة بطرس" قُضت لتقتصر صلاحياتها على مراقبة الإنفاق والإعلام الانتخابيين.

يُعتبر القانون، الناتج عن اتفاق سياسي بين فرقاء يديرون الأزمة منذ ٢٠٠٥، عن قصور الطبقة السياسية الحاكمة في تحقيق الإصلاح السياسي المنشود الذي يعزز استقرار ووحدة البلاد ويساهم في بناء دولة الحق والمؤسسات. وقد اعتمدت الطبقة الحاكمة انتقائية مريبة في اختيار المواد الإصلاحية التي وردت في مشروع قانون الهيئة الوطنية، بما يعزز نفوذها واستمرارها في الحكم. لقد سبق للقوى السياسية المتصارعة، التي شاركت في اتفاق الدوحة، أن وجهت ضربة قاسية لمشروع الإصلاح الانتخابي، بحيث جاء توزيع الدوائر مخالفاً للدستور ولأبسط معايير المواطنة، ومنسجماً مع احتياجات الطبقة الحاكمة في تقاسم الحصص وإعادة تثبيت الترميزات التمييزية التي ترفض الانصياع للصيغ الديمقراطية ولواقع التمثيل. كما أدى اعتماد الدوائر الصغرى، وفق ما اتفق عليه في الدوحة، إلى تعذر اعتماد النظام النسبي الذي يضمن تمثيلاً حقيقياً لمختلف الاتجاهات السياسية وفق حجمها الفعلي.

الكوتا النسائية والشباب

القوى السياسية نفسها، تولت من خلال ممثليها في المجلس النيابي، استكمال ما تم إرساؤه في الدوحة من اتفاق على العودة معاً إلى الحكم رغم اختلافهم في أمور أخرى. وفي هذا السياق، تم القبول ببعض الإصلاحات الجزئية تحت ضغط الرأي العام وبعض المطالبات السياسية المستقلة، ولكن تم استبعاد الجانب الأكثر أهمية في الإصلاحات التي وردت في قانون الهيئة الوطنية لقانون الانتخاب، التي عرفت بهيئة بطرس، بما فيها بعض الإصلاحات التقنية التي من شأنها ضمان حرية الناخبين في اختيار ممثليهم. كما رُفضت الإصلاحات المتعلقة باعتماد الكوتا النسائية والتي تهدف إلى تفعيل مشاركة المرأة في العملية السياسية.



الاتفاقية الدولية دخلت حيز التنفيذ . على الورق

لكافة الأشخاص المعوقين الحق في عدم التعرض للتمييز في التمتع بحقوقهم. "ويشمل ذلك الحق عدم التعرض للتمييز على أساس الإعاقة أو على أي أساس آخر. مثل العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره. أو الانتماء الوطني أو الاجتماعي. أو الملكية أو الميلاد. أو غير ذلك من الاوضاع".

إعداد: دينا وهبي



دخلت إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز التنفيذ في ٣ أيار ٢٠٠٨ بعد أن تم التوقيع عليها من ٢٠ دولة. وكانت الإتفاقية وبروتوكولها الإختياري قد اعتمدت في كانون الأول ٢٠٠٦. وهي أول معاهدة شاملة لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين وأول إتفاقية لحقوق الإنسان يفتح باب توقيعها لمنظمات تكامل إقليمي. وقد وقعت حتى الآن ١٣٧ دولة على الإتفاقية (منها ١٣ دولة عربية) و ٨١ دولة على البروتوكول الإختياري (منها ٧ دول عربية) كما جمع ٤٤ تصديقا للإتفاقية (منها ٥ دول عربية) و ٢٦ تصديقا للبروتوكول الإختياري (منها دولة عربية واحدة).

يرصد تنفيذ الإتفاقية من خلال وجود جهات تنسيق وطنية في الحكومات ويتحقق الرصد على الصعيد الدولي عن طريق اليتين: اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومؤتمر الدول الأطراف. وقد تم انتخاب أعضاء اللجنة الإثني عشر خلال المؤتمر الأول للدول الأطراف والذي انعقد في نيويورك في ٣١ أكتوبر و٣ نوفمبر ٢٠٠٨. وتتضمن اللجنة ثلاثة أعضاء عرب من الاردن (نائب رئيس). قطر وتونس.

وإشراكهم مشاركة نشطة في ذلك.

لبنان والاتفاقية

تفتح الاتفاقية على الصعيد اللبناني آفاقاً جديدة وجديّة في المجال المطالب للأشخاص المعوقين من حيث الضغط على الجهات المسؤولة من أجل تفعيل التشريع المحلي الذي يعني بشؤون الأشخاص المعوقين (القانون ٢٢٠/٢٠٠٠) الذي لا يزال غائباً عن التطبيقات رغم صدوره منذ ثماني سنوات. إلا أن لبنان اكتفى بالتوقيع على الإتفاقية وبروتوكولها ولم يصادق عليها بعد. فتتوجّه في هذه الحالة جهود المجتمع المدني والأشخاص المعنيين في اتجاه حث مجلس النواب على إنهاء الإجراءات اللازمة لبدء تنفيذ الاتفاقية التي قد تشكل السلاح الأكثر شمولية وشرعية في أيدي هذه الفئة من المواطنين الذين ما لبثوا يطالبون بحقوقهم.

واللافت في بنود الإتفاقية هو الإعتماد على مشاركة المجتمع المدني وبخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم. في عملية الرصد مشاركة كاملة. فحتى على صعيد الرصد الدولي تدعى الدول الأطراف إلى التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم في ترشيح الخبراء للعمل في الهيئة المعنية بالمعاهدة.

أهمية الاتفاقية

تعتبر الإتفاقية الأولى من نوعها نظراً لكونها أول إتفاقية لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين. وأول صك ملزم قانوناً يوفر حماية شاملة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وهي تقضي بأن "تحدد الدول العقوبات والمعوقات التي تعترض إمكانية الوصول. وأن تزيلها. وأن تكفل إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى البيئة المادية المحيطة بهم. ووسائل النقل. والمرافق والخدمات العامة. وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات".



نحو إعادة إعمار مخيم نهر البارد.. دامجاً

بعد خيبة أمل كبيرة لحقت بفئة الأشخاص المعوقين في لبنان جراء إهدار الحكومة اللبنانية لفرصة إعادة إعمار ما هدمته حرب تموز ٢٠٠٦ وفق بيئة هندسية دامجة تحترم حاجاتهم في كافة المناطق اللبنانية، يمكن أن يسجل على هذا الصعيد اليوم "خرق" نوعي من قبل المجتمع المدني اللبناني للسياسات الحكومية في عملية إعادة الإعمار المعهودة، حيث تحرك على أرض مخيم نهر البارد المنكوب أليات ضخمة تزيل الركام، في وقت تعكف وحدة التصميم المؤلفة من فريق كبير من المهندسين على رسم الخرائط بعد تقسيم المخيم إلى مربعات يمكن العمل عليها كل على حدة، مع ملاحظة شبه كبير بعمليات إعادة إعمار سابقة في لبنان التي لم يتم إشراك المجتمع المدني فيها عادة خاصة المنظمات المعنية بحقوق الأشخاص المعوقين لإدراج معايير البيئة الدامجة، فهنا يظهر التساؤل التالي: كيف تسنى العمل على إدراج المعايير الهندسية الدامجة في عملية إعادة إعمار المخيم، رغم عدم استصدار المراسيم التطبيقية الخاصة بالتجهيز الهندسي وبالقانون ٢٠٠٠/٢٢٠ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين؟ وما الذي تفعله المنظمات المدنية التابعة لهذه العملية للوصول إلى الأهداف المنشودة؟

بيئة خالية من العوائق



يعرض المهندس المكلف من قبل اتحاد المقعدين اللبنانيين فادي مدهون لـ "واو" الخطوات التي قادت إلى تحقيق هذا الإجاز، فيقول: "في مبادئ التدخل، قمنا بعدة خطوات، لاسيما أننا بدأنا العمل بعد أن كانت الخرائط الأولية قد رسمت، فقمنا بداية بمسح عام لتطور العمال ضمن وحدة التصميم حيث تعرفنا على الصعوبات التي تواجهها، وقيمنا حاجات المهندسين فيها، لنعمل معا على توفير الحلول وتوضيح وتعديل المعايير الدامجة وفق حاجات المخيم، وقد تضمن ذلك استنباط الوعي العام ضمن وحدة التصميم بما يتعلق بالتصميم الخالي من العوائق للقيام بتطبيق هذه المعايير". أما حول عوائق التجربة، فيوضح أن "محدودية الوقت كانت أهم العقبات، فمواعيد التسليم كانت قد ضبطت خلال مدة قصيرة، وتطبيق التعديلات على المساقط قد يستهلك وقتاً مهما بالنسبة للمهندسين، فحجم الأعمال أكبر من الوقت المرصود لها، كما أن محدودية المساحات ضمن كل مساحة مصممة شكلت عائق أمام التصميم الدامج، كون ذلك يحد من إمكانية التوسيع لتصميم مساحات مريحة، فضلاً عن أننا توقفنا أمام متطلبات أصحاب المنازل، وتداخل المساحات السكنية ببعضها البعض، ودرسنا إمكانية التدخل ليتناسب مع مجريات العمل على كل وحدة سكنية على حدة مع ملاحظة التصميم المدني". ورغم هذه العوائق، استمر العمل وفقاً للمخطط له، وهنا يؤكد مدهون: "انطلقنا من كون المواصفات التصميمية عبارة عن عدة تفاصيل تستعمل ضمن

آخر أو من شارع إلى ساحة ضمن مناطق مخصصة للمشاة وعلى المستوى الأرضي، فهي تمثل موضوعاً أساسياً في البيئة الدامجة، لذا عمد المهندسون إلى إضافة منحدرات وأرصعة مائلة بشكل خفيف حيثما دعت الحاجة، والتأكد من وجود نقطة وصول واحدة على الأقل إلى كل منطقة للأشخاص المعوقين، وتقليل مسافات التنقل من نقطة وصول إلى أخرى، وتقليل وتنظيم العوائق ضمن المناطق العامة كالأدراج والأعمدة.

توثيق التجربة

كان من أهداف التدخل الأساسية في

تصميم مساحة سكنية، فقد استندت الاعتبارات على نوع الإعاقة، وقسمناها إلى قسمين: المواصفات الخاصة بالمنازل التي تعتبر ذات تصميم يسهل التنقل داخله كالمسافات والمعايير الدنيا التي تعتبر مقبولة لاستعمال مستقبلي من قبل شخص معوق حتى لو احتاج إلى مساعدة شخص آخر، والمواصفات الخاصة بتصميم المنازل التي يقطنها شخص من ذوي الاحتياجات الإضافية، وهي المسافات والمعايير المطلوبة لتصميم منزل يقطنه شخص معوق بغض النظر عن طبيعة إعاقته". أما بالنسبة للاعتبارات الأخرى خلال تصميم المساحات العامة التابعة للتنظيم المدني، كالتنقل من مبنى إلى

مخيم نهر البارد تحضير دليل توجيهي يعتبر أداة عمل أولية لتصميم بيئة خالية من العوائق الهندسية، يتعامل مع مشكلات التنقل الأفقي والعمودي، والتواصل داخل المباني ومن المساحات العامة إلى المباني، وأخيراً ضمن المساحات العامة، والعناوين العامة معالجة ضمن هذا الكتيب استناداً إلى دراسة للصعوبات يمكن من خلالها الاطلاع على كافة التجهيزات الهندسية المصممة، وقد تضمنت معايير الفتحات والأبواب، ومعايير الحمامات والمراحيض، ومعايير الدرج أو السلم، وإمكانية الوصول والمداخل.. هذا على صعيد تصميم الوحدة السكنية. أما في معايير التصميم المدني، فالتصاميم تشمل الأرصفة المائلة والارتفاعات، والمنحدرات، وتقليل العوائق لفاقد البصر كلياً أو جزئياً، وإدراج المعايير الدنيا للتجهيز الهندسي في المباني العامة، أو ذات الاستعمال العام.

وتتناول تجربة مخيم نهر البارد قسمين أساسيين وفق مدهون، فقد تم التعامل مع معايير للمنازل التي يقطنها أشخاص من غير المعوقين يسهل التحرك فيها، ومعايير أخرى للمنازل التي يقطنها

معوقون. واتبعت عملية تطبيق نموذجي حيث يقوم المهندس بطباعة خرائطه للمنطقة المصممة، ثم يناقش التعديلات مع الممثل المحلي للمنطقة، ويعتمد بعدها إلى تصليح التصميم في كل شقة، وتدوين الملاحظات على الخرائط، ثم تطبيق التعديلات من قبل المهندس التابع للوحدة الهندسية، ومراجعة آلية للمعايير، وينتهي إلى توثيق التعديلات.

العبرة في التطبيق

طالت معاناة نازحي مخيم نهر البارد المنتظرين لإعادة إعمار مخيمهم، رغم الوعود المقدمة من قبل الحكومة اللبنانية السابقة والحالية في العمل سريعاً على إنهاء العذابات المستمرة للعام الثاني على التوالي. على هذا الصعيد يقول منسق مشروع التنمية الدامجة في لبنان د. مروان البسط: "العبرة في التنفيذ، وفي المباشرة بإعادة الإعمار فوراً، فالتصاميم باتت جاهزة للبناء، وستكون المرة الأولى التي يتم فيها احترام حاجات الأشخاص

المعوقين في لبنان رغم مرور تسعة أعوام على صدور القانون الخاص بهذه الفئة من دون تطبيق يذكر. ونعتبر ما تحقق إنجازاً للحركة المطلوبة المستمرة منذ ربع قرن، لكن للأسف لم يكن لهذا الإنجاز أن يتحقق كذلك لولا مبادرتنا في المجتمع المدني اللبناني لتابعة الملفات من أولها إلى آخرها لمدة سنة كاملة، في غياب يبدو متعمداً من قبل الجهات الحكومية المعنية بحاجات الأشخاص المعوقين."

وعن سير العمل المدني يضيف: "بالتابعة والتنسيق مع منظمة الإعاقة الدولية، عقدت سلسلة من الاجتماعات بين اتحاد المقعدين اللبنانيين مثلاً بفريق عمل مشروع التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية، مع مثلي هيئة الإعاقة الفلسطينية، وبرنامج التأهيل المجتمعي، ومنظمة المساعدات الشعبية الترويجية، وهيئة تصميم وإعمار مخيم نهر البارد، وذلك لتنفيذ المعايير الهندسية الدامجة المقترحة من قبل اتحاد المقعدين اللبنانيين في عملية إعادة إعمار المخيم. وانبثقت عن هذه الاجتماعات لجنة خاصة بإعادة إعمار المخيم تابعت العمل حتى وصلنا إلى هذا الإنجاز."



صورة مخيم نهر البارد عن الإنترنت

الشباب الجامعي و«الدمج الاجتماعي» في لبنان حقّ تهميشه النظرة السلبية والبيئة الاجتماعية

«دمج الشخص المعوق في المجتمع بات ملحقاً في الفترة الأخيرة، نتيجة تزايد عدد حالات الإعاقة التي تحتاج الى تلبية محددة. ونظراً لواقع إصابات المتنوعة المصادر والأسباب، والواقع أن معظم الحالات في لبنان هي نتيجة المعارك والحروب أو الانفجارات والتفجيرات، بمعنى آخر هي محصلة لأزمات المجتمع وصراعاته والفئات المتخاصمة فيه، لذلك اعتبر المجتمع أن من واجبات مؤسساته الرسمية والخاصة أن تهتم بالأشخاص المعوقين وأن تحمل مسؤولية تليتها». كما يقول د. زهير حطب وهو استاذ في علم الاجتماع؛ فما هي آراء الشباب الجامعي حول ذلك؟ وكيف يفهمون الدمج الاجتماعي في لبنان؟

وديان عثمان



في عملية دمج الشخص المعوق في المجتمع مثل: «تجهيز البيئة المكانية، كيلاً تحتوي على أي عوائق هندسية لتسهيل تنقل الإنسان المعوق، الذي لا يجوز النظر إليه بطريقة سلبية لأنه إنسان كغيره من الناس». وتعبّر عن مأساة يعيشها الشخص المعوق في أيامنا حين يرى نفسه منبوذاً من قبل الآخرين ويشكو قلة المؤسسات والجمعيات التي تُعنى بحقوقه وتساعد على التعبير عما يريد.

«النظرة السلبية»

يشكو محمد، ٢٤ عاماً، طالب في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، من نظرة

عملية دمج المعاق في المجتمع». أما رؤى، ٢٠ عاماً، وهي طالبة ترجمة في الجامعة الإسلامية، فتقول: «إن البيئة الاجتماعية لا تساعد الشخص المعوق في عملية الدمج الاجتماعي». وتحمل الدولة المسؤولية الكبرى، لأنها «تقصر دائماً في حقه، فلا تؤمن له بيئة عمرانية المناسبة والمجهزة بما يحتاج؛ برأيها «الدولة لا تقوم بتمويل برامج الدمج كما يجب»، وتطالبها «بإعطاء الشخص المعوق حقوقه كأى إنسان آخر في المجتمع، لأنه لا يجب التمييز بين أي إنسان وآخر مهما كانت الظروف».

تسمع نور، ٢١ عاماً، وهي طالبة طب أسنان في جامعة بيروت العربية، كلمات رؤى فتتقدم بعض الحلول التي قد تساعد

عندما تسأله عن الدمج الاجتماعي والأشخاص المعوقين، يترث أحمد، ١٨ عاماً، طالب في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، وفي عينه نوع من الحسرة على واقع نعيشه في مجتمعاتنا بشكل عام، وما يعيشه الشخص المعوق بشكل خاص، ليقول: «الدمج حق لكل إنسان مهما كانت ظروف حياته ووضعته الصحي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، في مجتمعاتنا تغيب قيمة الإنسان، ويعتبر الشخص المعوق كأنه فرد لا يفكر، أو بحاجة إلى شفقة كونه «غير قادر» على تلبية حاجاته! ما يمنعه، بطريقة أو بأخرى، من تحصيل حقوقه وحتى أصغرها! فكيف تدعى دولة ما الديمقراطية في الوقت الذي لا تعمل فيه على تسهيل



حول حقوقهم والسعي معهم للحصول عليها. ورغم أن عدد المنظمات المهمة بشؤون الاعاقة والاشخاص المعوقين ليست كثيرة إلا أنها ليست قليلة بالمقارنة مع المنظمات الأخرى. وبالتالي فإن هذه المنظمات تقوم تبعاً لحجمها وإمكاناتها بما نذرت نفسها له، خاصة وإنها تضم بين صفوفها، بالإضافة إلى أصحاب القضية، أقرباء وأصدقاء وأصحاب لهم صلة مباشرة بالاشخاص المعوقين.

ومهتم بشؤون الأشخاص المعوقين. بإقرار المراسيم التنظيمية التي تفسح المجال لأعضاء هذه الفئة كافة حقوقها، كهيئة ظلمت وقهرت قسراً باسم المجتمع، إلى أن تعوض عن آلامها ومعاناتها باعطائها حقوقها دون الاستمرار في التأخير.

حول دور المجتمع المدني يضيف: "هو بكل بساطة يقوم بأنشطته ومتابعته، وينظم المناسبات لإبقاء هذه المطالب حية، وجميع أصدقاء الأشخاص المعوقين

المجتمع السلبية للأشخاص المعوقين. فلو تمّ النظر "جيداً" إلى هذه الفئة، سيظهر أنهم يملكون مهارات متعددة تفيد المجتمع بكافة جوانبه، ذكراً الكاتب" طه حسين" الأديب المعوق بصرياً، كونه إنسان مثقف وأديب مميّز معروف.. " فكيف للأشخاص المشابهين أن يجردوا من حقوقهم وخاصة في اظهار مواهبهم؟".

ترى سوسن، ١٨ عاماً، زميلة محمد في كلية الإعلام، أن "الشخص المعوق هو فرد من أفراد المجتمع، قد لا يتمكّن من ممارسة بعض المهام، لكنّه يستطيع أن يبدع في أشياء أخرى، وربما قد ينتج أفضل من أي فرد آخر. للمعوق الحق في العيش الكريم، وعلى الآخرين معاملته كأي إنسان آخر دون جعله يشعر بعجز ما. والمشاكل التي يعانيها الفرد المعوق في مجتمعنا لا تساعد على الدمج في المجتمع كما يريد ممّا يسبّب له في أغلب الأحيان حالة من الحزن والياس".

الشخص المعوق كغيره من المواطنين، للشخص المعوق حياته الطبيعية كفرد يتمتع بكافة الحقوق في المجتمع، وعليه تطبيق وتأدية كافة واجباته. من هنا على الدولة والمجتمع مساعدة الشخص المعوق على الاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فلا ينبغي لأي فرد أن يهمل أو يعزل عن الحياة الطبيعية. لكن، في مجتمعنا يعاني الشخص المعوق من الصعوبة في الاندماج، نتيجة العزل المجتمعي الذي لا يزال مفروضاً عليه.

يتطرق د. حطب غلى التشريعات اللبنانية الخاصة بحقوق الأشخاص المعوقين، يقول: "جاء القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ على مستوى عال من التعبير عن مسؤولية المجتمع واستعداده للتضامن ولدعم فئات المعوقين المختلفة، لكن المشكلة أن إقرار القانون على المستوى التشريعي لم يترافق مع إصدار مراسيم وقرارات تنفيذية وأجرائية لوضع متطلباته موضع التنفيذ. لذلك نستطيع القول بأن القانون الخاص بالأشخاص المعوقين بمعظم مواده مجرد حبر على ورق".

لكن ألا يعتبر مجرد الاعتراف بالحقوق من دون تطبيقها عتافاً منقوصاً بمواطنة عشرة بالمئة من المواطنين اللبنانيين؟ "المواقف التي عبر عنها أصحاب الحاجات من الأشخاص المعوقين ليس فيها شأن من التضخيم، لأنهم بالفعل لا يحصلون على ما يحتاجون اليه، أو إلى المساعدات التي ينتظرونها، والتي اعترف لهم المجتمع ومثلوه بحقوقهم فيها، ومع ذلك ورغم مرور حوالي من عقد من الزمن ما زالت المسألة عالقة، وما زالت أعداد الأشخاص المعوقين تنمو وتتصاعد لأن منابع العنف لم تسد نهائياً، إضافة إلى الأسباب الأخرى. هنا أضمر صوتي لأطال، كناشط اجتماعي



المعلم حسام الدنف . . بين زملائه والتلاميذ «الدمج التربوي يتم بوجود مدرّس معوق . . أيضاً»

تتميز متوسطة بعلمشمية الرسمية، القديمة البناء، عن كافة المدارس الرسمية في المنطقة بمصعد معدني خارجي يدلل على دمج التلاميذ المعوقين حركياً فيها، ويسمح لمستعملي الكراسي المتحركة الوصول إلى الطابق الأول فيها. يعمل المصعد يدوياً، أو بقوة بطارية صغيرة، لكن المدرسة الصغيرة تتميز كذلك بوجود مدرّس معوق في عداد مدرسيها، وهو حسام الدنف، ابن البلدة الجبلية المريحة على السفح الأخضر، الذي يعمل بالتعاقد منذ ٢٠٠٤.



المديرة عبد الباقي



المعلم حسام في صفه

حسام يقود سيارته، ولم يتوقع المجتمع أن يعود إلى قيادتها، لكنه أسهم إلى حد بعيد في كسر الصورة النمطية حول قدراته، فهو ينتقل بسيارته باستقلالية تامة.

رحلة التعليم

رغبة منه بدعم أخيه مالياً، «أحسست إنه لازم أوقف حده، مثل ما وقف حدي، تركت له الاستديو»، ولوجود فرصة متاحة للتعاقد في التعليم الرسمي، «قدّمت طلباً وما نفع خاله من دون واسطه!»، كما يقول. انخرط حسام في التعليم كمدرس رياضيات باللغة العربية للصف الابتدائي الثالث، ومادة الكمبيوتر المستحدثة للصف الابتدائي الخامس، فواجهته جملة من التحديات.. كيف سكتب على اللوح؟ كيف ستراقب التلاميذ؟ كيف سترافقهم؟ كيف ستنقل من صف إلى آخر؟ كيف ستنزل من سيارتك؟ على حد تعبيره «بدك تركض ركض!». ذل حسام كافة العقبات، مثبناً خلال فترة قصيرة للهيئة التعليمية وللتلاميذ معاً مدى استقلاليته وقدراته، كما أنه استطاع أن يدرس المادة نفسها باللغة الإنكليزية بعد تحويل المنهاج من دون عقبات. يقول: «ابتعت كرسيّاً متحركاً بديلاً وتركته في المدرسة قرب موقف السيارة، ثم إني صرت اتعمد الكتابة على اللوح بكثرة لكسر الصورة النمطية حول قدرات الشخص المعوق، كما أن كثيراً من التلاميذ أبناء القرية، وهم يعرفوني كشاب معوق، فاضحوا معنّادين على رؤيتي كمدرّس لهم». كما درّس حسام مادة التاريخ، وهي مادة اختصاصه، لصفّي الثامن والتاسع، معتبراً التلميذ شريكاً في الصف «لا مجرد آلة تتلقّى المعلومات، وهنا تسكب سكوتة في الصف وجأوبه وإنسجامه ليتلقّى المعلومة كاملة منك كمدرّس». ثم ما لبثت الإدارة أن حملته مسؤوليات جديدة، منها متابعة التلاميذ المسجلة أسمائهم على جريدة الصف لتقصير ما أحدثوه، فتابعهم حسام لاغياً مفهوم القصاص مستحدثاً طرقاً لمتابعة المشاكل التي أوصيلتهم إلى التقصير. كما تسلم المدرس النشط مسؤولية طباعة أسئلة الامتحانات للصف التاسع، وهي مسؤولية كبيرة لاسيما أن هذه الأسئلة ترسل إلى الدولة وتتضمن بالإضافة إلى النصوص التقسيم واستخدام الكسور الرياضية والمعادلات والصور التوضيحية، وقد حاز على تنويه من الدائرة التربوية.

في غرفتها، التي تحتل وسطها مدفأة كبيرة، تتحدث مديرة المدرسة، سامية عبد الباقي، حول عمل حسام، تقول: «علاقته بالكادر التعليمي ممتازة، ويوجد بينهم تبادل اجتماعي وحوار دائم، وهو يؤدي المطلوب منه بشكل جيد وكذلك لديه حضور في الصف وشخصية مميزة وقوية». تأسف عبد الباقي لعدم قدرة حسام على متابعة بعض الدورات التدريبية للمدرسين في المنطقة كونها تجري في أبنية تخلو من التجهيزات الهندسية التي خترم حاجات الأشخاص المعوقين، تضيف: «بات حسام مرشداً للتلاميذ، وهو يلعب دوراً وسيطاً بينهم وبين المدرسين، ويعمل على حل المشاكل الاجتماعية السلوكية التي قد تول دون تقدمهم، لدى حسام بعد نظر، وبات كافياً أن أقول له تابع فلان من التلاميذ وأكون مطمئنة للنتيجة.. لو لم يكن مقعداً على كرسي متحرك لعينته ناظرًا في المدرسة!».

التصوير والحياة

أصيب حسام بطلق ناري قبل إنتهاء الحرب اللبنانية بأربعة أشهر، عام ١٩٩١، يقول: «لم يكن عملي الأساسي التدريس، بل كنت اتدرب على مهنة التصوير الفوتوغرافي، الذي ما زلت أمارسه حتى اليوم كهواية، بينما كنت أتابع تحصيلي الجامعي في كلية العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية ببيروت، فأت الإصابة لتوقفني عن متابعة التحصيل الجامعي لمدة أربع سنوات، بعد ذاك سجلت في كلية التاريخ لسهولة الوصول على كرسي المتحرك».

تابع حسام دروسه الجامعية من خلال حضوره مرتين بالأسبوع للمحاضرات الضرورية، لينال إجازة في التاريخ عام ٢٠٠١. يضيف: «لم يكن بحاجة إلى شهادة، لكن كان لدي إصرار على إثبات أنني أستطيع أن أواصل تعليمي، بالنسبة لحياتي في تلك الفترة، فقد كانت مهنة التصوير الفوتوغرافي تدر عليّ مبلغاً جيداً شهرياً يتعدى ألفي دولار، وقد أحببت تلك المصلحة جداً وكانت بالإضافة إلى العمل هواية محببة إلى قلبي، وخاصة التفتن في اللقطات والبورتريهات، ولم تكن تقنيات الكمبيوتر موجودة حينها، وقد شاركت بمعارض تصوير وبعث عدداً من اللقطات، وذلك كله كان بهدف توعية المجتمع، وخاصة المحيطين بي، إلى أن الشخص المعوق قادر على ما يستطيعه غير المعوق». كذلك الأمر بالنسبة إلى قيادة السيارة، فقبل الحادث كان

رسالة الإعلام ومسؤوليته تجاه القضايا الاجتماعية

قضايا الإعاقة على الشاشة الصغيرة (٢/٢)

لا تستضيف غالبية البرامج الحوارية عند معالجتها للمشاكل الاجتماعية متحدثين ليعبروا عن آرائهم في مواضيع تعنيهم مباشرة يستثنى منها الأشخاص المعوقون. وكان القضايا الاجتماعية لا تعنيهم. ويتم التعامل معهم أحياناً وكأنهم من كوكب آخر. ليس لهم حق في التعبير عن آرائهم ولا يسمح لهم بالمشاركة في صناعة قرارات تخصهم مباشرة. فهم بنظر المجتمع أشخاص فاقدون للاهلية ويحتاجون إلى مساعدة الغير للتمكن من العيش في المجتمع. بينما تلقى جمعيات ومنظمات أهلية باللائمة على وسائل الإعلام في التوعية تجاه قضاياها. هل يقع على عاتق الإعلامي أن يروج لحقوق الأشخاص المعوقين ويتبنى القضايا الاجتماعية؟ هل يقع على عاتق وسائل الإعلام التعرف والوصول إلى وجهة نظر بعض المنظمات المدنية التي ترى الدمج الفوري والتام في المجتمع حلاً موضوعياً للمعيقات التي تحول دون وصول الشخص المعوق إلى حقه في التعلم، العمل، التربية، البيئة الدامجة وغيرها؟

وهم كذلك الأفقر على التفاعل مع المسار الزمني، السياسي، المجتمعي نحو تطوير لغة ومصطلحات قضاياهم.

أولاً: في البرامج الحوارية

يندر أن تكون البرامج الحوارية معدة إعداداً كاملاً أو تكون أرتجالية بالكامل. ويتجنب المعدون عادة عملية الإعداد الكامل الذي يؤدي إلى الرتابة والتكلف. ويتألف فريق الإعداد من متخصصين مختلفي القدرات. من قد لا يلمون بتفاصيل القضايا المطروحة في الحوار. فهم يقومون بعملية البحث ولا بد لأصحاب القضية من توفير كافة المعلومات المتعلقة بقضاياهم. والحرص على التواصل المستمر مع فريق الإعداد منذ لحظة توصيلهم إلى حجز المساحة الزمنية المطلوبة للبرنامج. كما يمكنهم أن يوجهوا انتباه المعدين إلى الشكل الأنسب لطرح القضايا من وجهة نظر حقوقية تتعد عن النموذجين الطبي والرعوي في مقارنة قضايا الإعاقة. يعتبر أصحاب القضية المرجع الأمثل للمادة التي تشكل الريبورتاج المصاحب لبث الحلقة الحوارية. فهم يشكلون الحدث والعنصر البشري المستهدف لطرح القضية. في كثير من الأحيان يمكن تزويد معد الريبورتاج بالمادة المصورة وبافكار كثيرة حول تناول الموضوع. يكسر الريبورتاج المصور، على الرغم من قصر مدته، رتابة الحوار من جهة، ويشكل مادة تفاعلية تغنيه فينبغي أن يحرص أصحاب القضية على تزويد معد الريبورتاج بكافة المواد والأفكار اللازمة. وكذلك انتقاء الشخص الأنسب للظهور فيه. كما يحرص أصحاب القضية على تزويد المعد بالتنوع الكافية تجاه قضاياهم. فلذلك تأثير بالغ الأهمية على روح الريبورتاج حيث ينعكس في مقدمة وخاتمة هذه المادة المصورة التي تبني على كمية المواد التوعوية المتوفرة لدى المعد. سوى ذلك يمكننا الوقوف عند النقاط التالية:

• شخصية مقدم الحلقة: على الرغم من وجود المخرجين والمنتجين والاختصاصيين الذين لا يظهرون على الشاشة. إنما تسهل توجيهاتهم وأفراحاتهم من خلال سماعه الإذن التي يحملها الإعلامي مقدم الحلقة. إلا أن ثقافة وحضور وسعة

القضايا للتكامل. وافتتاح مكاتب تنمية ذات صلة في الأماكن النائية لبث التوعية اللائمة بين السكان المحليين. من خلال الندوات، والمخيمات، وتوزيع المطبوعات، واللقاءات. فلذلك أثر مميز لدى المراسلين في المناطق، الذين قد يكونون متعطشين لأي خبر يرصدونه ضمن النطاق الجغرافي لعملهم.

• الحفاظ على علاقات مستمرة مع الإعلاميين الأصدقاء والناصرين لقضايا الإعاقة، بالتوازي مع توزيع وتعميم البيانات الصحفية على جميع الصحفيين، ومن الملاحظ أن العلاقات الشخصية كان لها الأثر الأكبر في نشر الأخبار، والتعليقات والرودود في وقت قياسي. بالإضافة إلى حجز مساحات زمنية للبرامج الحوارية.

• الحرص على الصراحة التامة مع الجسم الصحفي، وتحويل منظمات الإعاقة إلى مصدر موثوق للمعلومات حول قضايا الدمج والتنوع، وبالتالي إلى مرجع يمكن للصحفيين والباحثين اللجوء إليه عند الحاجة. وذلك بالتوازي مع إمداد الصحفيين بالمعلومات الجديدة المتوفرة والمواضيع الجديرة بالنشر.

• اللجوء إلى المختصين واستشارتهم في كثير من المواضيع الاجتماعية المطروحة وتبادل الآراء وإياهم من جهة والعمل على توعيتهم على قضايا الإعاقة من جهة أخرى. مما يكسب البحوث، واللقاءات، والحوارات مصداقية عالية.

• الإعداد الجزئي أو المواد الخام. هو من أهم ما تقدمه منظمات المجتمع المدني حول قضاياها لمعد البرامج التلفزيونية بشكل عام. وهذه المواد تكون شبه جاهزة حول قضايا متفرقة تهم الصحفيين الطارقين للموضوع ولأصحاب القضية في أن معاً.

• إعداد وخبر وإصدار المطبوعات والدوريات: وتوثيق كافة النشاطات والمشاركات والتحركات. وتهدف هذه المطبوعات إلى مقارنة تفاصيل جزئيات القضية مقارنة موضوعية صادقة بما يكسبها صفة المرجع الموثوق الناطق باسم أصحاب القضية.

• إشراك أصحاب القضية أنفسهم في كل خطوة من خطوات العمل سواء أثناء التوثيق أو مع العمل مع الإعلاميين. فهم الأقدر على فهم قضاياهم وبلورتها بالصيغة المناسبة.

أهم ما يمكن الوقوف عنده، هو أن الإعلامي قد لا يقع على عاتقه أي من هذه المسائل إنما يترتب على الدولة بشكل عام القيام بالتوعية الشاملة تجاه قدرات وحقوق وحاجات الأشخاص المعوقين من جهة. وكذلك على الأشخاص المعوقين أنفسهم والمنظمات المطالبة والحقوقية المتنبية لقضاياهم القيام بالتوعية اللازمة وإظهار القضايا التي يطالبون بتحقيقها بالشكل الأنسب سواء على الشاشة الصغيرة، كوسيلة إعلامية، أو في كافة الميادين من إعلامية وغير إعلامية. مهما كانت العوائق والصعوبات التي تحول دون ذلك كبيرة.

دور المجتمع المدني

يقع على عاتق المجتمع المدني المعني بقضايا الإعاقة العبء الأكبر من عملية التوعية تجاه حقوق الأشخاص المعوقين من جهة، وجاه تفعيل الحركة المطالبة نحو محاسبة ومساءلة المعنيين والمتنفذين في الإدارات الرسمية، في سبيل الظهور بمظهر لائق يتماشى مع التسارع المستمر لتطور قطاع الإعلام، وخاصة المرئي منه. لا بد من إلقاء نظرة عن قرب على كيفية الإفادة القصوى من وسائل الإعلام في مناصرة قضايا الإعاقة من خلال هذه التجارب المثمرة. بغية مقارنة قضايا الإعاقة مقارنة دامجة، ونعرض لتسع نقاط يتقاطع فيها عمل منظمات المجتمع المدني الناشطة المعنية بقضايا الإعاقة مع العمل الصحفي:

• وضع أرشيف صحفي (مقروء، مسموع، مرئي، رقمي) يرصد المواضيع المطروحة على الساحة المحلية مع تحليل المحتوى، والسعي إلى التعرف إلى اهتمامات الإعلام في القضايا الاجتماعية؛ ولا يخفى أن الصحفيين كانوا دوماً يركزون على القضايا المثيرة للجدل وفي مقاربتهم لقضايا الإعاقة كانوا في الغالب يخلطون بين المفاهيم ولا يتبنون سياسة محددة.

• التعرف والتواصل والعمل المكثف مع الصحفيين والمراسلين ومعد البرامج الحوارية الذين يغطون المواضيع الاجتماعية بهدف تكوين علاقة مستمرة معهم.

• التشبيك المستمر بين المنظمات المعنية بنفس





إلى بث هذه المواد في فترات الذروة، بل ضمن البرامج الصباحية، وضمن فترة بث الإعلانات الرسمية والعامة غير التجارية، إلا أنه من الملاحظ أن المؤسسات نفسها تقوم ببث المواد الموجهة خلال بعض الفترات المترافقة مع البث المباشر إن توافقت مع مضمون هذا البث، كما في أيام الاقتراع الطويلة في فترة الانتخابات النيابية، حيث تقوم هذه المؤسسات بنقل حي مباشر لعملية الاقتراع ويمكن أن تمرر في فترات بثها المواد الموجهة كل نصف ساعة تقريباً، لا سيما تلك المتعلقة بحق وصول الشخص المعوق إلى قلم الاقتراع، وصحة اقتراعه، ودخوله إلى خلف الساتر في قلم الاقتراع ووصوله إلى الصندوق وغيرها من الحقوق.

يترتب الجمعيات والمنظمات المعنية بقضايا الإعاقة إظهار الأشخاص المعوقين في المواد الترويجية الموجهة بالمظهر اللائق الذي يدعو المشاهد للتضامن مع الحقوق المشروعة، وقد أثبتت التجربة المتعلقة بإنتاج الدراما الترويجية القصيرة كذلك أنه ينبغي على الأشخاص المعوقين أنفسهم العمل والظهور في هذه المواد بصورة، ولا يستعان فيها بممثلين محترفين إلا فيما ندر، وبطبيعة الحال يكون ظهور الشخص المعوق في دور "شخص معوق" أقرب إلى الواقع من الاستعانة بممثلين، حتى بممثلين محترفين؛ فالنفاصل الدقيقة المتعلقة بحق الوصول واجتياز السلالم مثلاً، أمام الشخص المكفوف أو المعوق حركياً قد لا يجيد تمثيلها حتى من كان مثلاً محترفاً.

الحقوق عبر الـ "سبوت"

تعكس الاستفتاءات الوثيقة مدى معرفة الناس وتفاعلهم مع قضايا الإعاقة، وقد أثمرت المواد الموجهة توعية شاملة على الأراضي اللبنانية بشكل خاص في فترة النهوض المبكر التي تلت فترة النزوح في حرب تموز ٢٠٠٦، حيث أظهر استفتاء صوت بيروت - إذاعة لبنان الواحد، وعياً كبيراً لدى عدد كبير من العينات العشوائية التي تمّ التحدث إليها من الشارع مباشرة بقضايا الإعاقة، وكذلك المستفتين عبر إذاعة صوت الشعب، من خلال ريبورتاج رافق مقابلة إذاعية مطولة مع الوحدة الإعلامية في اتحاد المقعدين اللبنانيين.

هذا على صعيد التوعية الشاملة، أما على صعيد الإفادة غير المباشرة فتتمثل بالتالي:

١. تعرف شريحة كبيرة من الأشخاص المعوقين إلى حقوقهم المشروعة المؤطرة في تشريعات محلية مر على صدورهم تسع سنوات، من دون توعية تذكر من الحكومات المتعاقبة.
٢. تعرف المعنيين والمنفذين من وزراء ومدراء عامين، إلى حقوق الأشخاص المعوقين، وإلى أن الجمعيات المعنية بقضايا الإعاقة في عملية مناصرة ذاتية مستمرة لقضاياها، ما أنتج تجاوباً على صعيد استصدار المراسيم التطبيقية.
٣. تعرف القطاع الخاص إلى حقوق الشخص المعوق المنصوص عليها قانوناً في مجال العمل، وتفاعلهم المنتج مع مشاريع هادفة إلى تاهيل الأشخاص المعوقين وتوظيفهم في هذا القطاع.

واضحاً لديهم لاسيما في عدم ترددهم في طلب الاستشارات من أصحاب القضية في كل مرة يتم فيها طرح موضوع يمس بالأشخاص المعوقين على الشاشة، بشكل عام، من السابق لاوانه قياس نتائج عملية التوعية نحو الدمج بشكل دقيق، لاسيما وأن قضايا الإعاقة تمر بمرحلة انتقالية نحو العمل بتفعيل الاتفاقية الدولية، لكن النتائج الأولية لعملية التوعية مع الأفراد المذكورين يمكن وصفها بالمرضية.

ثانياً: المواد المرئية الموجهة

لعل المصطلح الإعلامي الأنسب الذي يمكن استعماله للمادة المرئية الموجهة هو "الإعلانات اللاجارية"، سواء أكان من فئة الـ "سبوت" الذي يصل إلى نصف دقيقة، أو الدراما القصيرة جداً التي تصل إلى دقيقتين ونصف من الزمن، فهذه المواد تنتج من قبل منظمات أبعد ما تكون عن تحقيق الربح المادي، داعية إلى إلقاء الضوء على حق معين من الحقوق المشروعة من أجل التوعية العامة لأكبر شريحة يطالها الإرسال التلفزيوني من المجتمع نحو حاجات وقدرات الأشخاص المعوقين في العمل، البيئة المجهزة، التربية والتعليم، إلى ما هنالك من حقوق.

الإعداد: يعتمد إنتاج السبوت على العناصر التالية: تحليل المتلقي، الترويج لحق معين واحد، استخدام الوسائل المؤثرة من أجل المكاسب البتغة، ويضيف الخبراء أن المادة المرئية الجيدة تتطلب ما يلي: يجب أن تكون واضحة بالنسبة إلى ما تعرضه، على الكاتب أن يتابع المادة المعروضة لحظة بلحظة لأن هذه المتابعة والتعديلات عليها تعني كسب نصف العكرية، لا تكون المادة مؤثرة إلا إذا كان كاتبها متمتعاً بالمهارات والمواهب والعمل الدؤوب ومن أصحاب القضية أو من المتواصلين مع أصحاب القضية بشكل مباشر، وتعتمد المادة المرئية على ضبط النفس بالنسبة للكاتب والمنفذ والمخرج، ثم تتبعها خطوات أخرى مثل جلب انتباه الجمهور، وجعل المادة واقعية محددة الهدف.

المادة المصورة: تعتبر القاعدة الأساسية المتبعة في تقييم المادة المرئية أنه إذا نظر المشاهد إلى الإعلان وأحب الطريقة الذكية في عرضه، وحاول بعدئذ أن يجرد المادة المعروضة من الحق أو الهدف التوعوي الذي تروج له، وبقي محباً لهذه المادة فهي مادة فاشلة بالضرورة، فعلى إمادة المصورة إحددة الهدف ألا تكون متمعة بل إن يكون الحق أو الهدف التوعوي، بحد ذاته، "متعاً" للمشاهد، على الرغم من خيرة المنظمات الحقوقية المطلوبة في مجال الترويج للحقوق المشروعة منذ عام ٢٠٠٠ إلا أنه من الملاحظ أن المواد المنتجة قياساً بهذه القاعدة هي نسبية، فمرة تصيب هدفها ومرة أخرى تكون دون المستوى المطلوب.

الواقع في لبنان: تعتمد منظمات المجتمع المدني المعنية بالقضايا الاجتماعية الملحة على تعاون وتجاوب المؤسسات الإعلامية المستمرة، في بث المواد المرئية الموجهة، فيعاد بث المادة المرافقة للحملات المطلوبة والتوعوية بشكل كاف مع عدم ضمان مواعيد البث، وعلى كل حال لا تعتمد المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة

معلومات، وطريقة أداء الإعلامي لها هو ما يظهر للمشاهد وضيوفه، ويمكن التواصل لإعداد المسبق بمقدم الحلقة قبل وقت يصل أحياناً إلى شهر من الزمن، وتزويده بالمطبوعات المناسبة والمواد التلغزة أو المسموعة المتعلقة بموضوع الحلقة، وبخلفية عامة عن القضايا النوي التعرض لها أثناء الحلقة.

التفاعل أثناء الحلقة: ينبغي على الأشخاص المنتدبين من قبل منظمات المجتمع المدني للظهور على الشاشة من خلال الحلقة الحوارية أن يعملوا على إعداد أنفسهم بشكل كاف متسلحين بالمعلومات المناسبة، وبأخر الإحصائيات ونتائج آخر الدراسات والأرقام، وكذلك التزود بالمطبوعات والملائمة وملخصات وجدول تظهر الإحصاءات، لعرضها على الشاشة إن اقتضى الأمر كشواهد على صدق ما يرمون إليه.

التفاعل في فترات الاستراحة والإعلانات: أظهرت التجربة أن التفاعل مع مقدم الحلقة الحوارية أثناء فترة الاستراحة أو عرض الإعلانات في الحلقات الحوارية الطويلة له أثر بالغ في للمة الطالب وتوجيهها إلى ما يهدفون إليه خارج إطار رهبة الكاميرا، حيث يمكنهم بأبسط الكلمات وأوضحها عرض ما يرمون إليه في الجزء القادم من الحلقة.

نتائج عملية

في التوعية نحو الدمج

أثبتت التجارب الطويلة والمستمرة من قبل الجمعيات المطلوبة المتنبية لثقافة الدمج مع إعلامي البرامج الحوارية أن نتائج عملية التوعية نحو الدمج لا تقاس بتفاعل المعدين والمقدمين أثناء إجراء الحوار المباشر على الشاشة، ولا باستضافة أشخاص معوقين في المناسبات الخاصة بالإعاقة، لكن بالأثر الذي يحدثه هذا الحوار والذي يظهر في الحوارات اللاحقة مع ضيوف آخرين من منفذين ومعنيين وساسيين، وقد بات لبنان يشهد تفاعلاً من هذا النوع من قبل المعدين الذين يطرحون جوانب من قضايا الدمج أثناء إعدادهم لحلقات حوارية مع ضيوف معنيين بتطبيق القانون مثلاً، من وزراء وساسيين؛ ومن جهة أخرى من حيث انتقاء الضيوف إذ جدهم يدرجون بين الحين والآخر استضافة أحد الأشخاص المعوقين في حلقات حوارية حول الحرب، أو التطوع، أو أي موضوع آخر قد لا يمت بصلة مباشرة بالقضايا، كتعميم لاندماج الأشخاص المعوقين في كافة جوانب الحياة.

أما من ناحية معدّي الرپورتاجات المرافقة للبث، فيسهل أن يستمر التواصل معهم وتزويدهم بكافة المعلومات الملائمة حول النشاطات والمشاركات والعمل التوعوي المستمر من خلال الندوات واللقاءات، ويشكلون بالتالي ذخيرة هامة لاستمرار العمل المطلوب كاصدقاء للقضايا، لا سيما من ناحية استعمال المصطلحات الملائمة التي يرتضيها أصحاب القضية، أما عن الفريق العامل على البث من تقنيين ومنتجين ومخرجين فتترك التوعية المباشرة حول التنوع والدمج أثراً

اتحاد المقعدين يشارك بفعالية في مشروع رصد الإعاقة في الشرق الأوسط

خلق تطبيق الإتفاقية الدولية بشأن تعزيز حقوق الأشخاص المعوقين وكرامتهم، الصادرة في كانون أول ٢٠٠٦، مصاعب كبيرة مع ملاحظة هوة واسعة بين المعايير الدولية للإتفاقية والمعايير الموجودة محلياً والمطبقة على صعيد الخدمات الهيكلية، والسياسات خاصة في البلدان ذات الدخل المتوسط والمتدني. من هنا أتت "مبادرة رصد الإعاقة" لتعمل على تخفيف هذه الهوة عبر عملية نشر وتبادل المعلومات، وتحفيز وتعزيز التنمية الدامجة.



"رصد الإعاقة" مشروع المنسجوع منظمة الإعاقة الدولية والرسالة المسيحية للمكفوفين بالشراكة مع منظمات ومؤسسات عربية منها مركز بيت لحم العربي للتأهيل. اتحاد المقعدين اللبنانيين، المنظمة العربية للأشخاص المعوقين، ومركز الحسين الاجتماعي للتأهيل؛ حيث تشكل هذه الجمعيات اللجنة الإستشارية للمبادرة. يعمل المشروع على رصد التغيرات والتطورات التي تحدث على مستوى القانون، السياسات العامة والسياسات الإجتماعية ذات العلاقة بقضايا الإعاقة. هي مبادرة مطلوبة تعمل على جمع المعلومات المتعلقة بقضايا الإعاقة التي تقوم على تحفيز المشاركة وتأمين المساواة في الفرص للأشخاص

المعوقين. تلخص هذه المعلومات بشكل تقرير يوزع على الجهات المعنية في منطقة الشرق الأوسط. كما يقوم المشروع بتنفيذ سلسلة من الورش في البلدان المستهدفة بهدف نشر التقرير وتمكين الجهات المعنية من المعلومات الكافية حول قضايا الإعاقة والممارسات المنفذة والتي تتمسك بمبادئ وبنود الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين. كما يعتمد المشروع في عمله على الإتفاقيات الدولية وخاصة الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين. أما البلدان التي يستهدفها في منطقة العالم العربي فهي مصر، لبنان، الأردن، فلسطين، سوريا، اليمن، والعراق.

تهدف المبادرة إلى بناء معرفة محددة وجمع معلومات عن واقع الأشخاص المعوقين في الشرق الأوسط. رصد آلية عملية تقديم الخدمات على المستوى المحلي. ورصد السياسات الإصلاحية على المستوى الوطني ربطاً بالإتفاقية الدولية. تقدم المعلومات على شكل تقرير للهيئات المعنية يتضمن القضايا الهامة التي تؤثر في الأشخاص المعوقين. وبالتالي تكون أداة لتظهر أهم

لإنشاء شبكات دعم لقضايا الإعاقة وفقاً للإتفاقية الدولية؛ ودعم البحوث التي تنفذ. بدأت الجمعيات تنفيذ المشروع خلال شهر تشرين الأول ٢٠٠٧ حيث عقد أول إجتماع للجنة الإستشارية في الأردن. ثم كان هناك لقائين آخرين واحد في مصر وآخر في الأردن. تم إصدار عدد من المجلة. تناولت مقابلات مع هيئات معنية وخبراء في قضايا الإعاقة والإتفاقية الدولية في كل من البلدان العربية المستهدفة بالإضافة الى خبراء وعاملين دوليين في موضوع الإتفاقية الدولية. كما تنظم المبادرة مسابقة أفضل جائزة لمقدمي الخدمات حيث استهدفت جميع الجمعيات والمؤسسات التي تعمل على تقديم الخدمات في البلدان العربية. لقياس جودة الخدمة وإمكانية الحصول عليها. ومدى إسهام الخدمة في المساعدة على استقلالية الشخص المعوق. في هذا الإطار ينفذ اتحاد المقعدين اللبنانيين مع بداية العام الحالي ورش عمل تستهدف مراكز خدمات خاصة وعامة. جمعيات مجتمع مدني وقطاع أهلي. المعنيين على مستوى صناعة القرار.

نقاط القوة والضعف على هذه المستويات. يترافق مع هذا العمل إصدار مجلة دورية تتضمن مقابلات مع هيئات معنية تعمل في قضايا الإعاقة بالإضافة الى خبراء محليين. وتركز المجلة في تناولها للموضوع على أهم ما جاء في الإتفاقية الدولية وما ينفذ على المستوى الدولي من سياسات تضمن حقوق الأشخاص المعوقين. وقد صدر بالفعل العدد الأول منها الشهر الماضي. أما الهدف البعيد المدى للمبادرة فيمكن في إقرار مقارنة التنمية الدامجة بين الفاعلين والهيئات التي تعمل في نفس المجال. خاصة في الريف العربي حيث الموارد محدودة. مما يمكن المهتمين والمعنيين من فرص للتأثير على هيكلية وبنية التنمية الوطنية وذلك بالتعاون والتنسيق مع صانعي السياسات وفاعليات المجتمع المدني.

يشارك اتحاد المقعدين اللبنانيين في اللجنة الإستشارية التي تضم الجمعيات. تحدد اللجنة الإستشارية المواد التي تناولها الدورية الصادرة عن المشروع؛ ترصد القيم والمبادئ التي تعمل المبادرة على تعزيزها؛ تنظم النشاطات المنفذة على المستوى المحلي. وتناقش منهجية العمل؛ وتسعى

ليكن المواطن جزءاً من المعادلة

مشروع «موازنة لبنان» في مرحلته الثالثة

«ما يجمعنا... إيماننا بأن الناس يتمتعون بحق التأثير في الخيارات العامة التي تشكل حياتنا. إن الموازنات العامة هي الأدوات الأساسية التي تستعين بها الحكومات لاتخاذ هذه القرارات. أما المجتمع المدني فهو أعظم أداة لضمان أن الناس جزء من هذه العملية». هذا ما يقوله جيم شولتز من مركز الديمقراطية في بوليفيا. فما هي الموازنة، وكيف يكون للمواطن تأثير بها؟



قد لا يعبر الفرد أهمية كبيرة لتفاصيل عملية الموازنة في متابعته للأخبار والتطورات. فيجري إعداد هذه الموازنة بعيداً عن متابعة أو علم المواطن. إلا أن هذه العملية تقع في صلب حياته اليومية فهي تعكس السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومة في «العام المقبل» فتحدد ما يتم إنفاقه على مختلف المرافق. وبالتالي تعكس إهتمامات الحكومة وأولوياتها في تعاملها مع قضايا الشعب. يجري إعداد الموازنة السنوية للدولة، فتقدم كل من الوزارات موازنتها الخاصة لوزارة المالية التي تصيغها لاحقاً في مسودة موحدة تقدم إلى مجلس الوزراء الذي يقدمها بدوره إلى مجلس النواب لإقرارها. وذلك بعد مناقشتها؛ ويتم إقصاء المجتمع المدني عن هذه العملية، فتفتقر إلى الشفافية وتميل إلى التقليل من الإنفاق على القضايا الاجتماعية الأساسية. من هذا المنطلق، وإيماناً بضرورة مشاركة المجتمع المدني الفعالة في تحديد معالم السياسات الحكومية، أطلق اتحاد المقعدتين اللبنانيين عام ٢٠٠٦ مشروع «موازنة لبنان». تصب أهداف المشروع في خانة العمل على تعزيز وعي المجتمع المدني ومتابعته لحركة الموازنة ومضامينها. فيهدف إلى:

- إنشاء حوار ديناميكي بين المجتمع المدني اللبناني والحكومة بخصوص القضايا المرتبطة بتطوير الموازنة الوطنية.
- تمكين المجتمع المدني اللبناني من مواكبة عملية إعداد وتنفيذ الموازنة في كل مراحلها. كما والتأثير بفعالية على عملية تطوير الموازنة، لضمان استناد الموازنات المقبلة إلى معايير الإشراف والشمولية.
- زيادة شفافية عملية الموازنة، من خلال المباشرة بحوار مستدام بين المجتمع المدني اللبناني والحكومة.

المرحلة الثالثة

إن العمل على زيادة شفافية عملية الموازنة والتشديد على دور المجتمع المدني في إعدادها يستطيع دون شك تقليص الثغرة الواسعة التي نشهدها بين السياسة المالية والحاجات العامة لاسيما فيما يتعلق بالإنفاق على القضايا الاجتماعية، فلا يتم تغيب مصالح الشعب وتهميش دوره في عملية صنع القرار. وقد قطع المشروع حتى الآن مرحلتين، وهو على وشك إتمام مرحلته الثالثة. جرى خلال هذه الفترة تشكيل ائتلاف الموازنة الوطنية الذي يضم منظمات المجتمع المدني الوافدة من قطاعات متعددة، بهدف تمثيل مختلف فئات المجتمع. كما تم العمل على إعداد مواد ومنشورات تدريبية خلال الموازنة اللبنانية وتشرح عملية إعدادها بالإضافة إلى جلسات نقاش مع مجموعات مختلفة من الأشخاص حول الموضوع. جرى بالإضافة إلى ذلك، إطلاق الموقع الإلكتروني للمشروع، وإطلاق دراسة أعدها د. كمال حمدان بعنوان «التقدم نحو بيئة دامج: مقارنة تعتمد على الهندسة المعمارية والموازنة»، والتي شكلت بداية موفقة

لعملية إعداد الدراسات والتوثيق من أجل مقارنة أكثر دقة وعلمية وفعالية لعملية الموازنة وللمقترحات التي من المفترض تقديمها للحكومة من قبل المشروع.

في مرحلته الثالثة، ركز المشروع على تطوير العلاقات أكثر مع مراكز القرار كما والعمل أكثر على إعداد دراسات من شأنها دعم وتثبيت المقترحات والتوصيات الصادرة عنه. فتتم التشبيك على عدة صعد مع مختلف الوزارات، ومع العديد من النواب من خلال اجتماعات ومراسلات. كما وتتركز جهود مشروع الموازنة حالياً على دراسة النفقات الحكومية وتطورها منذ العام ١٩٩٣. ويتم تطوير تلك الدراسة من خلال بحث يتضمن آليات معيارية للمقارنة بين هذا التطور والتطور في بلدان شبيهة بلبنان من حيث عدد السكان والاقتصاد والتطور الاجتماعي. فيؤمل من هذا البحث التوصل إلى استنتاجات تتعلق بتقديم اقتراحات إلى المعنيين بصياغة وتطوير وتعديل الموازنة (الوزراء والنواب في اللجان المختصة).

كما يقوم المشروع بمتابعة التطورات على صعيد المالية العامة وتطبيق الموازنة، ورصد الخلل في حركية النفقات العامة. ويهدف خلال الفترة المقبلة إلى إعداد دراسات عن تطور النفقات العامة في قطاعات حيوية في الاقتصاد اللبناني حيث تؤثر المنهجية التي تدار على أساسها بشكل كبير على الأوضاع الاجتماعية، مثل قطاعي الكهرباء والاتصالات.

يوم الغذاء العالمي

دروس أزمة أسعار الغذاء العالمية



البلدان الأشد فقراً في العالم

الاجتماعية. وقد تحركت الحكومة المصرية في مواجهة هذه الحالة من خلال الطلب من الجيش باستخدام المخازن التابعة له لصناعة الخبز وتوزيعه، وقامت بزيادة دعم الخبز بما يوازي ٨٧٠ مليون دولار.

أما في هايتي، فقد تفاقم الفقر السائد جرّاء ارتفاع أسعار الغذاء والأعاصير. يعيش خمسة ملايين مواطن هايتي بأقل من دولار واحد في اليوم، وفي عام ٢٠٠٧ عانى ما يقرب من نصف سكان البلاد من نقص الغذاء. وأطلق الهايتيون على أزمة الغذاء العالمي اسم "كلوركس"، وهي علامة مسجلة لأقراص مادة "الكالورين" الذي يُستخدم لتطهير المياه، ويسبب ألماً معدنيّة رهيبه للدلالة على الجوع الدائم.

في مالawi، زُخمت معونات الدعم التي تقدمها الحكومة مستويات الإنتاج بنجاح. ممّا حقّق فوائض متتالية على المستوى الوطني (وهذا عكس للنواقص السابقة). غير أنّ جيوب اللامن الغذائي الخطيرة ما تزال قائمة، حيث

اجتماعية تحمي السكان الأفقر. "إنّ الاتجاه في الزراعة، كما في النظام المالي العالمي، ينزع نحو تفكيك التثريعات وتقليص دور الدولة. وقد كان لذلك تأثيرات كارثية، فتعرّضت أرواح بريئة لفساد وتقلبات السوق. وقد حان الوقت ليستيقظ العالم وتلمس حاجة حكومات البلدان النامية إلى دعم مزارعيها الفقراء، وإجبار البلدان المتقدمة على مساعدتها في القيام بذلك".

ففي مصر مثلاً، يستفيد ما بين ٦٠٪ - ٧٠٪ من السكان في مصر من المعونات الغذائية، حيث يستحوذ المصروف على السلع الغذائية ٤٠٪ من القدرة الشرائية للمواطن. وقد ارتفعت الأسعار خلال ٢٠٠٨ بمعدل ١٥٪ إلى ٢٠٪ شهرياً وتضاعف سعر الكيلو من الأرز. وقد أدى هذا الارتفاع في الأسعار وخاصة أسعار القمح إلى ارتفاع حاد في الطلب على الخبز واصطفاف حائق لطوابير المواطنين المطالبين بحصصهم من الخبز المدعوم. وفي هذا الإطار، شهدت مصر ازدياداً في الإضرابات والاضطرابات

بمناسبة اليوم العالمي للتغذية، نظمت شبكة المنظمات العربيّة غير الحكومية للتنمية بالتعاون مع أوكسفام بريطانيا، ندوة حوارية لمناقشة تقرير أوكسفام بريطانيا بعنوان "أسعار ذات حدّين"، حيث عرض استاذ كليّة الزراعة في الجامعة الأمريكيّة د. رامي زريق لتقرير أوكسفام الذي تناول أزمة أسعار الغذاء وتداعياتها على الشعوب الفقيرة موضحاً بأن أسعار المواد الغذائية ارتفعت لحدود ١٥٠٪ في العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وقدّرت أوكسفام بأن ٢٩٠ مليون شخص في البلدان الأكثر تأثراً بالأزمة الغذائية معرّضين للوقوع في شرك الفقر. وأصدر التقرير توصيات عشر تناولت خطوات باتجاه تحسين السياسات الغذائية والزراعيّة معتبراً بأن المشكلة لا تكمن في كمّيّة الغذاء بل في سياسات البلاد الغذائية والإقتصاديّة ككل. كما اعتبر التقرير بأن تخفيض أسعار الغذاء قد يكون مفيداً كخطوة آتية إلّا أن لهذا الإجراء تداعيات جد خطيرة وسلبية على الشعوب الفقيرة على المدى البعيد. حدّث خلال الندوة كل من مثل أوكسفام بريطانيا الإقليمي ماجدة السانوسي والباحثة الاجتماعيّة لنا عليّ الدين التي سلطت الضوء على وضع المرأة في هذه الأزمة، وجرى نقاش للأفكار المطروحة ولتداعيات الأزمة مع الحضور الذي ضمّ مختلف الممثلين عن منظمات المجتمع المدني. والجدير ذكره أن شبكة المنظمات العربيّة غير الحكومية للتنمية، التي تأسست سنة ١٩٩٦، بآنت تضم ٤٥ شبكة ومنظمة غير حكوميّة من ١٢ بلداً عربياً. وتهتم هذه الشبكة في زيادة الوعي والقدرات عند أفرادها كما وعند أفراد المجموعات المدنيّة الأخرى وذلك بهدف تنظيم وتقوية دور منظمات المجتمع المدني في البلدان العربيّة. أمّا أوكسفام، فهي منظمة عالميّة تعنى بمحاربة الفقر والقضايا الاجتماعيّة منذ العام ١٩٤٢.

حول التقرير

لم يستفد صغار المزارعين في البلدان النامية من أسعار الغذاء المرتفعة، وذلك بسبب النظام التجاري العالمي والسياسات الزراعية التي حولتهم إلى فئة معرّضة وهشة، وأضعفت موقعهم في الأسواق. ترى "أوكسفام" إنّ كلّ الحكومات والمالّجين والوكالات يجب أن تتعلم من عبر هذه الأزمة، التي تشمل أهمية الاستثمار في الزراعة وصوغ سياسات تجارية تضمن أمناً غذائياً، وتصميم نظم حماية

مسؤولية في إطعام عائلاتهم ورعايتها.

الأزمة والمجتمع الدولي

في الوقت الراهن، حَقَّقَت كبريات شركات الغذاء الدولية أرباحاً مفاجئة هائلة. فِشْرَكَة السلع الغذائية "بانغ" حَقَّقَت أرباحاً زائدة خلال الفصل الثاني المالي من عام ٢٠٠٨ بلغت ٥٨٣ مليون دولار أميركي، أي ما يعادل أربعة أضعاف ما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الفائت. أما مبيعات "نستله" العالمية فقد نمت ٩٪ تقريباً خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨، وأفاد السوبرماركت البريطاني "تسكو" عن أرباح بلغت نسبتها ١٠٪ مقارنة بما كانت عليه خلال السنة الماضية. وأما شركة البذار "مونسانتو" فقد أفادت بدورها عن زيادة في الأرباح بنسبة ٢٦٪ في العائدات البالغة ٢.٦ مليار دولار خلال الفصل المالي الذي انتهى في ٣١ أيار (مايو) ٢٠٠٨.

وتشير شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أن "للسياسات المعتمدة منذ عقود من قبل المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وللنظام التجاري العالمي غير العادل والذي يتمثل بمنظمة التجارة العالمية، آثار سلبية على قطاع

ما يزال بعض العائلات الفقيرة تواجه أزمة غذائية. إذ يأكل أعضاؤها وجبة واحدة في اليوم. وفي بعض المناطق، لجأت بعض النسوة إلى طبخ البقول البري، وهو نبات يمكن أن يكون ساماً إذا لم يُطَبَّخ جيداً بالطريقة السليمة، وهذا يعني طبخه لساعات باستخدام الماء النادر وعلى نار الحطب.

كذلك في كمبوديا، تؤثر أسعار الغذاء الملتهبة بقسوة على الفقراء في المناطق الحضرية والريفية على السواء. فحتى مزارعو الأرز الذين يُفترض أن يستفيدوا من أسعار الأرز المرتفعة، يكافحون لإطعام عائلاتهم، لأن العديد منهم لا يشترون الغذاء. وبالإجمال، ١.٧ مليون نسمة يواجهون اللّامن الغذائي. مثلاً، قالت "فون سيفو"، ٤٢ عاماً -تبيع الفاكهة على كشّة في "بنوم بينه"-: "أعمل بقدر استطاعتي، ولكنّ الوضع ليس جيداً البتة. الأمر الوحيد الذي تبقى هو أن لا نأكل". وفي هندوراس، التي تعتمد على الاستيراد بقوة، انخفض استهلاك المواد الغذائية في إوساط العائلات الأفقر بنسبة ٨٪. والأكثر تأثراً هم فقراء المدن والمزارعون والعمال اليوميون وفقراء الريف من غير المزارعين. لقد تأثر ٦٠٪ من سكان الريف.

أما في البرازيل، فقد حمت سياسات الحكومة الزراعية جيدة الاستهداف صغار المزارعين والمستهلكين من الآثار القاسية، غير أن فقراء المدن/ من بين آخرين، ما يزالون يشعرون بالآثار التي رتبها ارتفاع أسعار الغذاء.

في هذا الإطار، أكدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أن "لازمة الغذاء مفاعيلها المباشرة على البلدان العربية حيث تصعب مواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية لاسيما في البلدان التي لا تمتلك ثروات نفطية وموارد طبيعية، فتعاني من ظروف مناخية صعبة وشح في الموارد المائية وطبيعة فقيرة للتربة فضلاً عن ضعف التقنيات والمعدات والآلات المتطورة ومحدودية الاستثمارات في القطاع الزراعي".

فالارتفاع الحاد في أسعار الغذاء العالمية دفعت بمزيد من السكان، يقارب عددهم ٧٥ مليوناً، إلى الجوع، ليصبح عددهم الإجمالي ٩٢٣ مليون إنسان. فأسعار الغذاء الأكثر ارتفاعاً تعني أن الناس يأكلون أقل، كما تعني أن جودة الغذاء باتت أكثر تدنياً، وأن الأطفال يتسربون من المدارس، وأن المزارعين يجبرون على النزوح من الريف إلى المدينة ليعيشوا حولها في أحياء عشوائية مكتظة. أما النساء فهنّ الأكثر تعرّضاً بسبب ندرة إمتلاكهنّ الأرض ومحدودية وصولهنّ أو نفاذهنّ إلى القروض والخدمات الأخرى، ولكنهنّ في الوقت نفسه أكثر شرائح المجتمع



لوحة الفقر لـ بوتام ك.

الزراعة في الدول النامية، لاسيما في المنطقة العربية. وقد أن الاوان لايجاد سياسات بديلة تلبي احتياجات مئات الملايين من الأشخاص في العالم النامي، لتضعها المنظمات المالية والتجارية الدولية والحكومات الوطنية في سلم أولوياتها.

وقد وُجِّهت "أوكتيفام" انتقاداتها إلى المجتمع الدولي لما أبداه من ردة فعل غير مناسبة؛ سواءً أمن حيث تقديم الأموال اللازمة أم من حيث التنسيق. ففي اجتماع طارئ عُقد في روما أوائل هذه السنة، رُصد مبلغ ٢.٣ مليار دولار أميركي لازمة الغذاء، بيد أن جزءاً يسيراً منه استُخدم لهذا الصدد حتى الآن. وهذا يتناقض بصورة صارخة مع إنقاذ البنوك الأميركية بدعمها بمبلغ ٧٠٠ مليار دولار أوائل الشهر الجاري. وهكذا، ما يزال هناك انعدام للقيادة الواضحة، بالرغم من الجهود رفيعة المستوى التي أطلقت للعمل. ما يؤكد على ما "يصدم أن المجتمع الدولي أخفق في تنظيم نفسه لمواجهة هذه الأزمة، فإلبدان النامية تواجه مختلف المبادرات ويُطلب منها إنتاج خطط متعددة للمانحين المختلفين. إننا بحاجة إلى أن نرى استجابة دولية منسقة واحدة، تقودها الأمم المتحدة، التي توجه الأموال اللازمة إلى مَنْ هم في عوز وحاجة، وبما يؤول إلي تنفيذ إصلاحات على المدى البعيد".

من هنا، يأتي تأكيد شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أن على الدول العربية أن تأخذ خطوات حاسمة في إطار القمة العربية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية التي ستعقد في الكويت مطلع العام ٢٠٠٩، لتسير قدماً في إطار تعزيز التكامل والتعاون الإقليمي في المنطقة العربية في مجال الزراعة، ووضع سياسات وطنية وإقليمية للأمن الغذائي من ضمن الاستراتيجيات التنموية، على أن ينظر إلى هذه السياسات من منظور إقتصادي وأن تترافق مع سياسات تشجيع الاستثمار والإنتاج الزراعي المحلي. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى ما جاء في "إعلان الرياض" الذي صدر عن الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية والقاضي بإعداد خطة عمل وبرنامج زمني محدد الأجل لتنسيق السياسات الزراعية في الدول العربية والإسراع في بلورة السياسة الزراعية العربية المشتركة في المدى المتوسط، باعتبارها أحد الأهداف الإستراتيجية الرئيسية للتنمية الزراعية العربية المستدامة. ولا بد للدول العربية أن تعطي حيزاً أكبر للسياسات التي تعزز السيادة الغذائية، وحماية الإنتاج المحلي من الاغراق، وتنفيذ اصلاح زراعي حقيقي.

نشاطات فرع مشغرة

بمناسبة يوم المعوق العالمي، في ٣ كانون أول ٢٠٠٨، استقبل مركز اتحاد المقعدين اللبنانيين في مشغرة وفداً من لجنة الصليب الأحمر اللبناني مشغرة مؤلفاً من ١٠ أشخاص، حيث كانت في استقبالهم إدارة المركز و٣٠ اتحادياً. هنأت مسؤولة اللجنة مها الصائغ أعضاء الاتحاد في هذا اليوم وأشادت بما يقوم به المركز في مشغرة خصوصاً والبقاع الغربي عموماً ثم احتفل الجميع بهذا اليوم، كذلك، بمناسبة احتفالات فروع اتحاد المقعدين اللبنانيين المستمرة بيوم المعوق العالمي، في ٣ كانون الأول ٢٠٠٨، احتفل فرع مشغرة بالمناسبة التي تصادفت مع عيد ميلاد الطفل جاد سرحال والأنسة زينب الخشن بتاريخ حيث التقت الهيئة العامة للمكتب والمتطوعين الذين بلغ عددهم ٤٠ شخصاً. كما احتفل فرع مشغرة في اتحاد المقعدين اللبنانيين، في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٨، بحضور ٣٠ عضواً من هيئته العامة بعيد ميلاد الزميلة هدايا رضا، حيث التقت الهيئة العامة للمكتب والمتطوعين.



الاجتماعي للأشخاص المعوقين في لبنان، مشروع التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية، مشغل المجسمات الهندسية.

“أشخاص معوقون” على شاشة المنار

في إطار نشاطات اليوم العالمي للإعاقة، استضافت شاشة تلفزيون المنار في ٥ كانون أول ٢٠٠٨، الزميل الدكتور مروان البسط، بالإضافة إلى المعالجة النفسية دوللي قسطنطين ضمن حلقة مشكلة ورأي، التي حملت عنوان “أشخاص معوقون” من إعداد الإعلامية ليلي شمس الدين، وتقديم سوزان شعيتو. تحدث د. البسط حول مشكلة الإعاقة وحجمها بالأرقام في لبنان والعالم، ودور المؤسسات الرعائية في لبنان وتحولها إلى مؤسسات عازلة، وسبل دمج الأشخاص المعوقين في المجتمع عبر السياسات والبيئة الدامجة. كما تناول القانون ٢٢٠/٢٠٠٠ والمراسيم التطبيقية المفقودة، ودور الأشخاص المعوقين في الحياة السياسية اللبنانية بما يتعلق بتسهيل عملية اقتراعهم في الانتخابات السياسية القادمة، خالصاً إلى أن الحل يكمن في اعتماد تنمية دامجة شاملة على صعيد وطني.

«الإعلام دفع لحوار أفضل حول قضايا الإعاقة»

لبنى اتحاد المقعدين اللبنانيين دعوة الاتحاد الكاثوليكي العالمي للصحافة (أوسيب - لبنان) وجمعية إيدن للمشاركة في ندوة بعنوان “الإعلام دفع لحوار أفضل حول قضايا الإعاقة” حاضر فيها الزميل غسان حجار، رئيس تحرير نهار الشباب، في إطار معرض الإعلام المسيحي السابع، وذلك في أول ديسمبر ٢٠٠٨ في قاعة مسرح دير مار إلياس - انطلياس. كما تحدث الزميل فادي الصايغ حول العمل الإعلامي المتلفز حول قضايا الإعاقة من خلال عمله في فضائية سات سفن، والإطار الأمثل للتقدم في تناول قضايا الإعاقة.

مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية في الدوحة

شارك الزميل د. مروان البسط، ممثلاً اتحاد المقعدين اللبنانيين، باستضافة شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، في فعاليات منتدى المجتمع المدني حول تمويل التنمية في العاصمة القطرية بين ٢٥ و٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٨، تم عقد المنتدى تحت شعار “العمل من أجل تنمية محورها الإنسان”، حيث ناقش المؤتمر الذين بلغ عددهم ٤٠٠، مثلوا ٢٠٠ جمعية مدنية حول العالم، التحديات الاقتصادية الضاغطة، وإمكانيات البحث حول مصادر تمويل مستحدثة، وجرى التطرق إلى تحليل النقص في المصادر المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية، وتحسين الظروف الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة وحماية البيئة.

اتحاد المقعدين يستضيف وفد جمعيات الإعاقة الليبية

استضافت مكاتب وفروع اتحاد المقعدين اللبنانيين وفد جمعيات الإعاقة الليبية، بين ٢٠ و٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، تمثل الوفد بكل من الأستاذ عبد الرزاق المغربي مدير عام جمعية التحدي لرعاية المعوقين ومركزها طرابلس الغرب، والأستاذ بسام مستشار حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، جال الوفد خلال ثلاثة أيام على فروع ومكاتب مشاريع الاتحاد في بيروت والبقاع الأوسط والجنوب، بالإضافة إلى المكتب المركزي، متعرفاً إلى المشاريع، آليات العمل، والأهداف، وأجازات العام الحالي، ومنها، مشروع الدمج الاقتصادي

سيلفانا اللقيس ٠٠

المرأة اللبنانية الأقوى للعام ٢٠٠٨

في دراسة نفذها موقع “فانوس دوت كوم” حول أقوى امرأة لبنانية للعام ٢٠٠٨، حلت الناشطة الاجتماعية الإدارية في اتحاد المقعدين اللبنانيين الزميلة سيلفانا اللقيس في المرتبة الأولى، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من المعايير التي حددتها الدراسة، أهمها وضوح الأهداف والرؤية، القدرة على التأثير والتغيير، امتلاك مهارات التواصل العالية، الظهور الإعلامي، الإنجازات، الآثار الاقتصادية، الجهود المبذولة والتضحيات، المعرفة والمهارات، المصداقية.

وفقاً للموقع، تجسد اللقيس صوت المنطق في بلد يسوده الكثير من الفوضى واللامنطق والقيم البالية، حيث قادت التحرك النوعي على طريق المطار “إذا ما اتفقتوا ما ترجعوا” في أيار ٢٠٠٨، ضمن حملة “لا للحرب”، محذرة السياسيين اللبنانيين المتوجهين إلى الدوحة بضرورة الاتفاق، كما أقر بعض المحللين بتأثير التحرك على القرارات الصادرة في الدوحة. كما أشار الموقع إلى أن الظهور الإعلامي للقيس في برنامج “سيرة وانفتحت” على تلفزيون المستقبل لعب دوراً بارزاً في التأثير على الجمهور خاصة دعوتها الصادقة لهم لتحليل ونقد الأحداث اللبنانية بشكل موضوعي، كما بات أن الحل في لبنان يكون باعتماد تركيبة غير طائفية للنظام وأن حقوق الأفراد يجب أن تغلب حقوق الطوائف. إلى جانب ذلك، ألفت اللقيس اللوم على المواطنين اللبنانيين الذين ينتخبون على أساس طائفي ولا يأخذون بعين الاعتبار الآثار السلبية لتصرفاتهم، وأخيراً أشار الموقع إلى أن سيلفانا اللقيس تشكل نموذجاً لبنانياً ملهماً ليس فقط للأشخاص المعوقين بل للبنانيين كافة.



التنمية الدامجة

على شاشة أو.تي.في

أطل د. مروان البسط منسق عام مشروع "التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية في عملية الإصلاح والإعمار"، المنفذ من قبل اتحاد المقعدين اللبنانيين، من شاشة أو.تي.في. مع الزميل ريكاردو عازار، ضمن البرنامج الصباحي الحواري "يوم جديد" في ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨، حيث تحدث البسط حول قضايا الإعاقة في لبنان، والقانون ٢٠٠٠/٢٢٠ الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين، والاتفاقية الدولية بشأن تعزيز حقوق الأشخاص المعوقين وكرامتهم.

عبد الصمد، مدير شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، حول عمل الاتحاد في تعزيز السلم الأهلي والمواطنة من خلال حملة "لا للحرب" التي استمرت طيلة فترة مسيرة الاتحاد، توقف عند التحرك السلمي الرائد الذي تم أثناء أعداد اتفاق الدوحة وبعده، والذي تم توقيعه في ٢١ أيار ٢٠٠٨، كما شرح رائف حول فكرة التحرك والشعار الرفوع والتحضيرات والحشد الاتحادي، مشاركات المنظمات المدنية وقيمة التحرك ونتائجه محققاً أهدافه المعلنة، والتي تم التوصل إليها إعلامياً ومدنياً، ولعل أهمها قدرة المجتمع المدني اللبناني على حشد الطاقات والمناصرة بإجاءه تعزيز السلم الأهلي اللبناني والمواطنة في أحلك الظروف.

ورشة عمل حول «بناء ثقافة المواثيق في لبنان»

ورشة توعوية في كلية الصحة

أقام اتحاد المقعدين اللبنانيين ندوة توعوية، بعنوان "الإعاقة والمجتمع" استهدفت ١٠٠ طالب جامعي، بالتنسيق مع مجلس طلاب الفرع في كلية الصحة في الجامعة اللبنانية - الفرع الأول، في مجمع الرئيس الحريري، في الحدث، بتاريخ ٢٤/١١/٢٠٠٨. تناولت الندوة التي حاضر فيها سيلفانا اللقيس، ضحى يحفوفي وهيفاء شهيبي، تعريفاً بالاتحاد، ومواضيع التنوع والإعاقة،

شارك اتحاد المقعدين اللبنانيين، مثلاً بالزميل عماد الدين رائف، في ورشة عمل من تنظيم المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بالتعاون مع المؤسسة العربية للديمقراطية، في إطار برنامج "من وثيقة الوفاق الوطني إلى اتفاق الدوحة"، بعنوان "بناء ثقافة المواثيق في لبنان وللجيل الجديد"، وذلك في ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٨، في قاعة فندق كومودور - بيروت، تحدث الزميل رائف في مداخلة ضمن الجلسة المخصصة للمجتمع المدني التي ادارها زياد

احتفالات الذكرى الـ ٢٧

للاطلاقة في صيدا

نظم مركز صيدا في اتحاد المقعدين اللبنانيين احتفالاً في ذكرى تأسيس الاتحاد السابع والعشرين في قهوة نورا - صيدا، وذلك نهار الأحد الواقع في ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٨، من الساعة الثانية وحتى الساعة الخامسة من بعد الظهر، شارك في الاحتفال قرابة ١٥٠

المؤتمر الانتخابي الاتحادي العام

عقد اتحاد المقعدين اللبنانيين مؤتمره الانتخابي العام السابع والعشرين لانتخاب الهيئة الإدارية المركزية للعام ٢٠٠٩، ضمن المؤتمر السنوي للهيئة العامة، في قاعة قصر الانيسكو في بيروت بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٩، بحضور ومشاركة عدد كبير من الاتحاديين والمتطوعين الذين تدفقوا من كافة المناطق اللبنانية، وقد أنت نتائج الاقتراع السري بعد فرزها من لجنة الانتخاب بحضور مندوبي المرشحين بفوز كل من سيلفانا اللقيس، د. مروان البسط، حسين جبر، محمد بيرم، جهاد إسماعيل، وحسن مروّ، لعضوية الهيئة الإدارية للجمعية. انطلقت فعاليات المؤتمر بعيد الثانية من بعد ظهر الأحد بكلمة الزميلة سيلفانا اللقيس، ثم بقراءة ملخص تقرير أمانة السر المركزية، والتقرير المالي، وبنقاش اتحادي من الهيئة العامة التي حصلت على تقريرين مطبوعين، ثم تشكلت لجنة الانتخاب من كبير السن الزميل عبد العزيز الشعار ومندوبي البقاع والجنوب الزميلة رسمية إلهندي، والزميل محمد الخطيب (أبو سامر)، الذي تولى إدارة النقاشات وقراءة النتائج، يذكر أن ستة نالوا عضوية الهيئة الإدارية من أصل تسعة مرشحين إذ لم يحالف الحظ الزملاء محمد الحارس، يوسف عدي، وباسر العمار هذا العام للوصول إلى الهيئة الإدارية.





جانب من حضور حفل إطلاق مشروع الدمج الاقتصادي الاجتماعي في قاعة غرفة التجارة والصناعة في بيروت

تعريف الإعاقات، أنواعها، الإعاقة والقضية، النماذج، مصطلحات النوع، التجهيز الهندسي والبيئة المكانية، شكل العرض مادة غنية للنقاش والتفاعل بين الاتحاد والطلاب، تستمر الندوة لمدة ساعة ونصف الساعة.

لقاء الاتحادين مع وزير الشؤون الاجتماعية

زار وفد من اتحاد المقعدين اللبنانيين وزير الشؤون الاجتماعية د. ماريو عون في مكتبه في الوزارة، في ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٩، وذلك لعقد لقاء في إطار العمل على استصدار المراسيم التطبيقية للقانون ٢٠٠٠/٢٢٠ بما يخص البيئة الهندسية المجهزة، وربطاً بالبيانات المتلاحقة الصادرة عن الوزير التي وعد فيها بتطبيق القانون. تشكل وفد الاتحاد من سيلفانا اللقيس، جهاد اسماعيل، د. مروان البسط، المهندس بشار عبد الصمد، وربي الحسيني. تناول اللقاء عمل اتحاد المقعدين المستمر في متابعة استصدار المرسوم المتعلق بالبيئة الدامجة، المتعلق بالقسم الرابع من القانون، وكافة الاتصالات وورش العمل واللقاءات التي قام بها في هذا المجال، وضرورة تحديد آلية تعاون مع وزارة الشؤون لمساندة الحركة المطلوبة التي يقوم بها الاتحاد لاستصدار المرسوم.

«مبادرة رصد الإعاقة» في اجتماعها التنسيقي الرابع

شارك اتحاد المقعدين اللبنانيين ممثلاً بالزميلين د. مروان البسط، وسمية بوحسن، في فعاليات الاجتماع التنسيقي الرابع لمبادرة رصد الإعاقة في عمان بين ٣١ كانون الثاني و٢ شباط ٢٠٠٩. تابع المجتمعون نقاشات الجهات والجمعيات المتقدمة إلى جائزة «الممارسة الفضلى لمقدمي الخدمات»، واطلعوا على النتائج المقدمة من لجنتي المحققين والحكام، وتم اختيار أسماء الفائزين على أن يتم الإعلان عنهم في وقت لاحق من قبل اللجنة، كما تطرق الاجتماع إلى مناقشة التقرير النهائي الذي سيصدر عن أعمال المبادرة والمواضيع التي يتضمنها، كما نوقشت مواضيع النشرة الصادرة عن اللجنة للعدد الثالث، بالإضافة إلى مناقشة إصدار الموقع الإلكتروني وسبل تحسينه، وورش العمل الوطنية التي ستعقد أولها في آذار القادم في بيروت، وتم وضع خطة لعقد المؤتمر النهائي الذي سيعقد في تشرين أول القادم، الذي سيعرض فيه التقرير.

محمد حمية في ذمة الله

ببالغ الأسى نعت الهيئتان الإدارية والعامية في اتحاد المقعدين اللبنانيين، إلى كافة المناضلين والناشطين في قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة والقضايا الاجتماعية في لبنان والعالم العربي، كبير الهيئتين العامة في الجمعية، الزميل المؤسس محمد فاسم حمية الذي فارق الحياة صباح الجمعة الواقع فيه ٩ كانون الثاني ٢٠٠٩، في مكتب الجمعية في بيروت، عن عمر يناهز ٦١ عاماً قضاها في عداد المدافعين عن قضايا الإعاقة وحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان.

وُلد الراحل في بلدة كُفر حتى الجنوبية عام ١٩٤٨، كان من الرعيل الأول للاتحاد الأول للنهوض بفئة الأشخاص المعوقين مشاركاً متطوعاً في كافة النشاطات التحركات المطلوبة لإقرار الحقوق المشروعة، بدءاً من تعزيز السلم الأهلي في لبنان من حملة جمع التوقيعات المناهضة للحرب على أرضه مدينته بيروت عام ١٩٨٤، حتى مسيرة النعوش التي طافت شوارع بيروت مطلع العام الجاري نصرته لأهلنا في غزة؛ وبين التاريخين ناضل الراحل من على كرسيه المتحرك رغم ظروفه المعيشية القاسية وشظف العيش لإقرار الحقوق وتطبيق التشريعات، فالفته شوارع بيروت وأزقتها عالي الهممة رافعا الصوت مطالباً مدافعاً عن القضية.

تعاهد الهيئتان الإدارية والعامية في اتحاد المقعدين اللبنانيين، الزميل الراحل أن تستمر في السير على الخط نفسه في مناصرة القضايا الاجتماعية الملحة التي ناضل من أجلها محمد، حتى الوصول إلى عدالة اجتماعية كان يطمح إليها مع رفاقه المؤسسين.





يتابع مركز العلاج الفيزيائي التابع لإتحاد المقعدين اللبنانيين تقديم خدماته لكافة الأشخاص ذوي الإحتياجات الإضافية في منطقة البقاع الغربي.
للتواصل: ٠٨٥٠٦٥٢

قضايا المرأة المعوقة

تتابع الزميلة ناهدة حميد، متطوعة في اتحاد المقعدين اللبنانيين، عملها على قضايا المرأة المعوقة في لبنان من خلال مشاركتها في كافة النشاطات المدنية المتعلقة بالفضية، فبدعوة من منظمة «كفى عنفاً واستغلاً» ومنظمة كرامة، تابع الاتحاد مثلاً بالزميلة حميد ورشة عمل، في فندق فينيسيا، في ٢١ و ٢٢ تشرين أول ٢٠٠٨، حول آثار الحرب على حياة النساء من الناحية الثقافية والسياسية والاجتماعية بالإضافة إلى مكافحة العنف ضد النساء في لبنان، وما قرره الورشة تفعيل قانون حماية المرأة من العنف الأسري ورفع التحفظات اللبنانية الرسمية على اتفاقية «سيداو».

وبدعوة من التجمع النسائي اللبناني الديمقراطي لبي الاتحاد دعوة إلى حضور مؤتمر صحفي لإطلاق دراستين أولاهما قانونية والثانية ميدانية حول العنف الزوجي في لبنان، في قاعة نقابة الصحافة اللبنانية، في ٢٨ تشرين أول ٢٠٠٨.

كذلك، بدعوة من الشبكة اللبنانية، وبرعاية وزير الداخلية والبلديات، لبي الاتحاد دعوة إلى المشاركة في ورشة عمل وطنية من أجل تعديل قوانين الأسرة في لبنان، وذلك في فندق كومودور - بيروت، في الأول والثاني من تشرين الثاني ٢٠٠٨، حيث تناولت الورشة مواضيع سن الزواج، الطلاق، الولاية، الوصاية، الحضانة، الآثار النفسية على الطفل والأم، والآثار الاجتماعية عليهما.

نشاطات في الدمج التربوي

قدمت بعض المدارس مشاريع طلابها في حصص التربية المدنية بتنظيم من ديفيليان، إختار تلامذة السنة الأساسية الثامنة في ثانوية الراهبات الأنطونيات - مارالياس غزير وثانوية حسام الدين الحريري - صيدا مواضيع مشاريعهم عن إدماج الأشخاص المعوقين في المجتمع. قام طلاب غزير بأبحاث ومعلومات والاطلاع على كتب ومجلات ولقاءات مع مسؤولين ومعوقين بحثاً في الحقوق والسياسات العامة حول قانون ٢٠٠٨\٢٢٠. وقام طلاب صيدا بتأليف أغنيتهن بالفرنسية حول ما يريده الأشخاص المعوقون من الناس أن يعاملوهم باحترام وبدون شفقة.

وفي إطار مشروع الدمج التربوي قام الزميلان فادي الصايغ، وعساف فرح، لديه إعاقة بصرية، بجولات على المدارس هدفت إلى توعية الطلاب والقيمين على المدارس حول حقوق وقدرات الأشخاص المعوقين على التعلم وبالأخص في المدارس العادية. وقد شملت الجولات مدارس ليسيه أيمانويل - كفرشيماء لطلاب الثاني والثالث ثانوي، مدرسة دليفرايد - الجمهور لطلاب الثالث ثانوي، وتضمنت الجولات تعريفاً عن الأشخاص المعوقين وعن طريقة تكييف المناهج المدرسية وخاصة في الامتحانات، تعريفاً عن تجهيز المدارس، وتعريفاً عن طريقة كتابة الأشخاص المكفوفين باله برايل - الحرف النافر.

على صعيد متصل، عرض المتطوع في اتحاد المقعدين اللبنانيين، التلميذ رودولف حداد، ١٣ عاماً، في الصف الأساسي الثامن في مدرسة دير القرقفي كفرشيماء، مشروعاً حول الدمج وحقوق الأشخاص المعوقين، ونال أعلى علامة على مشروع يختص بحقوق الأشخاص المعوقين في صفه، مستعينا بمجلة واو، الجدير ذكره أن حداد هو أحد أصغر المتطوعين في الاتحاد وقد شارك في برنامج الطوارئ، مشروع الإغاثة عام ٢٠٠٦.



مشاركة اتحاد المقعدين اللبنانيين في ماراثون بيروت

شارك اتحاد المقعدين اللبنانيين في فعاليات ماراثون بيروت ٢٠٠٨، الذي انطلقت سباقاته في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٨ بعد تحضيرات طويلة، كانت للاتحاد مشاركة فاعلة فيها عبر الزميل فادي الصايغ. انطلق سباق العشرة كيلومترات الخاص بفئة الكراسي المتحركة ضمناً ضمن المشاركين اتحاديين من فروع الجنوب وبيروت والبقاع، حاملين شعارات مطلبية ليقطعوا المسافة بين هتافات المشاهدين والمشاركين الآخرين الذين تدفقوا من بين الاتحاديين في السباق العادي لقطع المسافة نفسها، حيث تجاوز عددهم ثلاثين ألف متسابق. في الوقت عينه كان متطوعو اتحاد المقعدين اللبنانيين يعملون على توزيع المياه على المتسابقين على ستاند خاص بهم، حمل شعاراتهم، بالإضافة إلى شعار مشروع لبنان المواطن عملاً بتعزيز السلم الأهلي والمواطنة.

«تضامناً مع أهلنا في غزة» .. في بيروت والمناطق



تصوير : بلال جويش

أمام سفارة مصر كرسالة رمزية تضامنية مع سكان غزة العزل. رفعت التظاهرة الأولى من نوعها الرمزي في بيروت شعارات نددت بالصمت العربي «المريب» تجاه العدوان الإسرائيلي على شعب غزة، محملة الأنظمة العربية المسؤولية، داعية في بافطاتها المرفوعة وشعاراتها التي علت بها الحناجر إلى «فتح معبر رفح وإنقاذ غزة». تقدم المسيرة عدد كبير من متطوعي اتحاد المقعدين اللبنانيين، المتضامنين «مع الأبرياء العزل من سكان غزة المحاصرين». مرددين شعار «غزة الناس غزة الناس، لا حماس ولا عباس»، وكان لافتاً استمرارهم في التظاهرة على طول خطها من شارع الحمراء إلى منطقة المدينة الرياضية.

اعتصام الاسكوا

شارك اتحاد المقعدين اللبنانيين مع المنظمات المدنية اللبنانية في اعتصام حاشد أمام بيت الأمم المتحدة الاسكوا، في ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٩. تزامناً مع زيارة أمين عام المنظمة الدولية بان كي مون إلى لبنان. لإصال رسالة إلى أمين عام الأمم المتحدة تتضمن كتاباً مفتوحاً يحثه على التحرك لوقف المجزرة المفتوحة في قطاع غزة بحق السكان المدنيين الآمنين، تلى البيان أمام الصحافيين ورفعت الشعارات التضامنية والأعلام الأخادية، استمر الاعتصام من العاشرة صباحاً إلى حين مغادرة بان كي مون مبنى الاسكوا متوجهاً إلى مجلس النواب.



لبى عشرات من المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين، ومثلو جمعيات المجتمع المدني والأهلي دعوة إتحاد المقعدين اللبنانيين وهيئة الإعاقة الفلسطينية إلى الاعتصام أمام مقر انعقاد المؤتمر البرلماني العربي في مركز باسل الأسد الثقافي في صور، الذي عقده الاتحاد البرلماني العربي، بدعوة من رئيس مجلس النواب اللبناني لبحث العدوان الإسرائيلي المجرم على غزة وسبل دعم الشعب الفلسطيني في وجه هذه الحرب البربرية في الأول من كانون الثاني ٢٠٠٩. وكان قد توجه منذ الصباح الباكر زهاء مائة متطوع من الاتحاد من فروع جبيل، بيروت، صيدا، النبطية، وصور، ليلتقوا بعشرات من متطوعي هيئة الإعاقة الفلسطينية القادمين من مخيمات صيدا وصور، مشكلين تجمعاً رمزياً هدفه إيصال رسالة إلى البرلمانيين العرب الذين يجتمعون على مقربة من التراب الفلسطيني في مدينة صور اللبنانية الجنوبية. وقد القى المعتصمون شعارات نددت بالجريمة الوحشية التي ترتكبها إسرائيل بحق أهلنا في قطاع غزة، وسلموا البرلمانيين المؤتمرين نص كتابهم المفتوح.

مسيرة النعوش

اخترقت تظاهرة ضمت مئات من المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين ونشطين عرب وأجانب في مجال حقوق الإنسان شوارع العاصمة بيروت عصر الجمعة ٢ يناير ٢٠٠٨، لتحط رحالها أمام السياج الشائك قرب السفارة المصرية، تاركة نعوشاً سوداء





بيروت تستضيف «مشاريع اتحاد المقعدين» في ذكرى تأسيسه الـ ٢٧

عروض وتقاشات وشهادات حول العمل والمستقبل والتخطيط

المعوقين في بلدة مشغرة، لتنتهي العروض مع "الوحدة الإعلامية في الاتحاد" وعملها خلال ٢٠٠٨.

الأهداف والمسار

دقيقة صمت طويلة على الاتحاديين القدامى افتتح بها الزميل حسن مرّوة النهار البيروتي الطويل، على روح الزميل الراحل محمد علي حرب الذي تتزامن ذكرى رحيله مع ذكرى تأسيس الاتحاد. وبعد عرضه لاجندة اليوم الطويل، تحدث الزميلة سيلفانا اللقيس مطولا حول هدف اللقاء، فبعد عرضها للصعوبات المرحلية التي حالت دون اللقاءات المنتظرة التي اعتاد عليها الاتحاديون في سنوات خلت، قالت اللقيس: "يهدف لقاءنا اليوم أولا إلى إيصال المعلومات عن العمل الاتحادي خلال السنة الحالية (٢٠٠٨)، فكما تحدثنا معا في اللقاءات مع الهيئات العامة في المناطق، نكمل اليوم، أملين أن نكرس هكذا لقاءات للتفاعل وتبادل المعلومات والأفكار للإفادة منها جميعا". ثم حددت الهدف من العروض والمناقشات التي تليها في المشاريع على أن يعمل الاتحاد على تحديد مواعيد لاحقة لمناقشات تطال العمل الاتحادي ككل أو هموم وقضايا تمس بالاتحاديين، "على أمل أن تكون اللقاءات القريبة القادمة مخصصة لمرحلة متقدمة من النقاش بعد تعميم المعلومات التي ستعرض اليوم على الجميع، فسبكون لدى المناقشون متسعا من الوقت للإضافة والتعليق خضيرا لمؤتمر الهيئة العامة القادم مع بداية العام ٢٠٠٩".

ثم عرضت اللقيس للعمل الاتحادي بشكل عام خلال فترة ما بعد صدور القانون ٢٠٠٨/٢٢٠ مارة بشكل سريع على ماهية المشاريع وكيفية شراكة الاتحاد مع الممولين والمنفذين الآخرين للمشاريع من باب الشراكة، متوقفة حول جدوى المشاريع، تقول "لعل السؤال المهم الآن، هل المشاريع الاتحادية تستجيب لاحتياجات الأشخاص المعوقين اليومية؟ طبعا لا، فنيطرة سريعة على للممة الاقتراحات من الجولة الأولى على جلسات الهيئات العامة في المناطق أظهرت تباينات تلتها اقتراحات لو مشينا فيها لأخذت الاتحاد إلى دور مختلف تماما على ما و عليه اليوم!". ثم عرضت سريعا لصعوبات مر فيها لبنان خلال السنوات الثلاث الأخيرة، متوقفة عند الوضع الأمني، التمويل، الفقر والبطالة وغلاء العيشة، والوضع الاتحادي الداخلي، كِل ذلك تزامنا مع "زيادة الطلب على الاتحاد عربيا ودوليا".

مؤهلان لعملية اقتراح مستقلة وسليمة من قبل الأشخاص المعوقين وفق معايير الحد الأدنى هندسيا. كذلك مشروع "مركز العلاج الفيزيائي" في بلدة مشغرة الذي يقدم خدمات شبة مجانية لكل من يحتاج إلى هذا النوع من العلاج. ثم كلمة للناشطة الاجتماعية د. مهى دمج، كشهادة على مواكبتها للعمل الاتحادي خلال العقد الأخير.

في الجلسة الثانية التي تلت دورة النقاش الأولى تم عرض مشروع "التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية في عمليتي الإصلاح وإعادة الإعمار" الذي حقق خرقا نوعيا بالتعاون مع عدد من المنظمات المدنية في إدراج معايير البيئة الهندسية الدامجة في عملية إعادة إعمار مخيم نهر البارد، ومشروع "موازنة لبنان" الذي يعمل على تعميم الوعي لدى المواطنين لحو الأمية الاقتصادية والانتقاء نحو مراقبة شفافة للموازنة العامة في مراحل الإعداد والتنفيذ. أما

احتفال كبير في فندق كراون بلازا بيروت، في ٢ تشرين الثاني، على طريقة اتحاد المقعدين اللبنانيين، تخلله غداء وقطع قالب حلوى بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لتأسيس الجمعية. نهار طويل قضاه حوالي ١٥٠ شخصا بين متطوعين وموظفين في الاتحاد ومستهدفين من برامجه، من أجيال مختلفة، تكثفت فيه ورش العمل والعروض للمشاريع التنموية والحقوقية التي تسير جنباً إلى جنب نحو تطبيق بنود القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين، والاتفاقية الدولية بشأن تعزيز حقوق الأشخاص المعوقين وكرامتهم، الصادرة عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦، والتي دخلت حيز التطبيق العام ٢٠٠٨.

بداية مع مشروع "الدمج الإقتصادي الاجتماعي للأشخاص المعوقين في لبنان" الذي افتتح مكاتب توظيف له في بيروت وبرالاس وصور، مغطيا من خلالها محافظات بيروت والجنوب والبقاع وجبل لبنان، ليستقبل طلبات توظيف الأشخاص المعوقين، ويعمل على تأهيلهم، وتدريبهم للتوظيف المطلوبة، ومتابعتهم خلال مراحل التوظيف المختلفة بما يتضمن ذلك من زيارات منزلية وتدخل نفسي اجتماعي إن اقتضى الأمر، وكذلك المتابعة الحثيثة مع شركات القطاع الخاص التي كانت بيئة غريبة عن الأشخاص المعوقين منذ امد قريب، فقد أثمر هذا التعاون عن إطلاق "الهيئة الدامجة للتنوع في مكان العمل"، وباتت تضم عددا من شركات القطاع الخاص بالإضافة إلى غرف التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع، على أن تضم غرقتي بيروت وجبل لبنان، وصيدا والجنوب خلال المرحلة اللاحقة من المشروع الذي يستمر ثلاث سنوات، مستهدفا تاهيل وتدريب وتوظيف ٣٠٠٠ شخصا معوقا من إعاقات مختلفة.

ياخذ موضوع توظيف الأشخاص المعوقين بعد تدريبهم وتأهيلهم حيزا كبيرا من مناقشات مفتوحة، فالضائقة الاقتصادية أصابتهم وأسرهم أكثر من غيرهم من الفئات المهمشة في لبنان، وتتعدى نسبة البطالة بينهم عتبة ٨٣ بالمئة، إذ يزيد عدد الأشخاص المعوقين العاطلين عن العمل في لبنان عن ثلاثمئة ألف شخص، وفق نسبة المنظمات الدولية للأشخاص المعوقين في لبنان، إذ تقدروهم بعشرة بالمئة من السكان.

لكن أهدافا أخرى لا تقل أهمية ناقشها اليوم الاتحادي الطويل، إذ أن مشروع "المسح الميداني لمراكز الاقتراح في بيروت الإدارية" ياخذ حيزا مهما جدا لاسيما أن مركزين فقط من أصل اثنين وسبعين شملها المسح اعتبر



"مشغل المجسمات الهندسية" التابع للاتحاد في مدينة صيدا واحتراف عدد كبير من الأشخاص المعوقين لهذه المهنة التي نال ثناء وتقدير نقابة المهندسين، بشخص رئيسها د. بلال العلايلي، فقد حاز على الاهتمام في انتقله من الإنتاج إلى الاستقلال المالي، ثم تحولت الجلسة إلى جولة نقاش ثانية.

في الجلسة الثالثة عرض مشروع "لبنان المواطن"، ومركزا دعم الإعاقة في بعلبك ومشغرة" اللذان انتقلا من مرحلة الإغاثة بعد مرحلة النهوض التي تلت حرب تموز ٢٠٠٦ إلى مرحلة التنمية المحلية، وكذلك مشروع "الدمج التربوي" الذي يعمل على دمج الأطفال المعوقين في المدارس العادية، وينفذ بمشاركة من اتحاد المقعدين، ثم جلسة مطولة للنقاش تخللتها كلمة لمنسق برنامج مكافحة الفقر في الأمم المتحدة د. ادب نعمة كشاهدة على مواكبتها للعمل الاتحادي خلال ربع قرن من الزمن.

أما الجلسة الأخيرة، التي لم ترافقها جلسة نقاش، فتضمنت عرضا لـ "مشروع دعم

تقرير مسح بيروت الإدارية انتخابياً

حملة "حقي" - ١

"مدى جهوزية المراكز الانتخابية لاقتراع الأشخاص المعوقين"

(دوائر بيروت الإدارية)
تقرير مبني على مسح ميداني



اتحاد المقعدين اللبنانيين
الوحدة الإعلامية - ٢٠٠٨

صدر عن الوحدة الإعلامية في اتحاد المقعدين اللبنانيين تقرير مسح مراكز الاقتراع في بيروت الإدارية، بعنوان "مدى جهوزية المراكز الانتخابية لاقتراع الأشخاص المعوقين - دوائر بيروت الإدارية - تقرير مبني على مسح ميداني". وكان صدور التقرير تنويجا لمشروع المسح الميداني لمراكز الاقتراع في بيروت، بتمويل من "يو. أس. أيد" وشراكة منظمة "أيفس"، الذي نفذته حملة حقي، الحملة الوطنية للحقوق السياسية للأشخاص المعوقين في لبنان، المنبثقة عن خالف اتحاد المقعدين اللبنانيين وجمعية الشبيبة للمكفوفين، وقد نفذ المشروع بإشراف من سيلفانا اللقيس، تنسيق جهاد إسماعيل، بمساعدة حنين شمالي وإشراف هندسي من م. بشار عبد الصمد، وتالف الفريق الميداني من كل من ناهدة حميد، حسن ورداني، سلام زهر الدين، حسان زيتوني، علي عماشة، نادر خريس، ذوالفقار عبدالله، محمد عرابي، زياد اللهيبي. ضم الكتاب مقدمة حول الحملة في عامها الرابع، وبنية التقرير والمسح الميداني شارحا للعمل والنتائج المفصلة، في مراحل ومنهجية المسح، وتحليل النتائج، والاستنتاجات والاقتراحات، ثم عرض بالصور والخرائط

والتفصيل لكافة مراكز الاقتراع السبعين في بيروت الإدارية، مقسما المراكز إلى ثلاث دوائر كما جرت وفق انتخابات ٢٠٠٥، مضمنا إياها تقييما لمرافق المركز، ما أظهر أن ٢ من أصل ٧٠ مركز اقتراع فقط هي مجهزة هندسيا لاقتراع الأشخاص المعوقين. كما تضمن الكتاب

الأشخاص المعوقون

في الحروب والأزمات

صدر عن الوحدة الإعلامية في اتحاد المقعدين اللبنانيين دليل توعوي حول دمج معايير الأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية في مجال الرعاية الصحية والطوارئ، بعنوان "الأشخاص المعوقون في الحروب والأزمات"، وهو أول إصدارات سلسلة برنامج الدمج الصحي الاجتماعي في الاتحاد.

يقع الدليل في ٦٠ صفحة من القطع الوسط، ويضم ستة أقسام ومقدمة في التجارب المتراكمة لعمل اتحاد المقعدين اللبنانيين أثناء الحروب والأزمات من خلال مشاريع الإغاثة (١٩٨١-١٩٩٠، ١٩٩٣، ١٩٩٦، ٢٠٠٦) المنطلقة من برنامج الطوارئ، بالإضافة إلى إطلاق برنامج الدمج الصحي الاجتماعي. أقسم الدليل عنونت بالتالي: تعريف بالأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية وتصنيفات، الحقوق الأساسية العامة والآخرى المتعلقة بالأشخاص المعوقين، الصحة وعناصرها، تأمين الخدمات أثناء الطوارئ، معايير خاصة بوسائل الاعلام والاتصال المجتمعي، وحالات وإجراءات وتوصيات. كما ضم الدليل ملاحق قانونية، ومذكرات، بالإضافة إلى ملحق خاص بالمناصرة والمناداة ونموذج ورشة عمل.

أشرف على الدليل سيلفانا اللقيس، وأعدده نزار رمال، حرره عماد الدين رائف، تصميم وإخراج إيهاب الأسعد. يطلب من كافة فروع ومكاتب اتحاد المقعدين اللبنانيين، أو على البريد الإلكتروني:

media@lphu.com



دليل توعوي حول دمج معايير الأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية في مجال الرعاية الصحية والطوارئ

بطل بارالمبي يرفع علم لبنان مرتين على منصة التتويج

إدوار معلوف برونزيّتان مشرفتان في بارالمبيك بكين ٢٠٠٨

صعود بطل من لبنان على منصة التتويج مرتين في أهم وأكبر مهرجان رياضي عالمي سابقة لم يصل إليه أي لاعب، وهذا ليس ضربة حظ بل نتيجة مسيرة عصامية طويلة من التحضير والتعب والمثابرة. اختبر إدوار معلوف في بداياته الكثير من الرياضات. فوصل الجبل بالبحر مازجا التزلج والسباحة كها مارس الكيك - بوكسينغ، والبادي - بلدينغ، ورغم تعرضه لشلل سفلي في عمر مبكر، ٢٧ عاماً، استمر شغفه بالرياضة، أولاً للمحافظة على لياقته البدنية والأهم لعشقه لها. فعاد إلى السباحة وكذلك للتزلج لكن بطريقة مختلفة على Monoski. في عام ٢٠٠٠ دخل إلى عالم كرة السلة للكراسي المتحركة بغرض الهواية وليس المنافسة، ومن ثم توجه إلى ألعاب القوى في سباق الكراسي فئة Handcycle، ولم تستهوه فئة Pushrim ولم تجربها مطلقاً. "انتقلت إلى اللعبة الفردية مفضلاً إياها على اللعبة الجماعية" يعلق معلوف "لم أستطع تحمل أخطاء الآخرين".

فادي صايغ



بعد عدة مشاركات في سباقات ماراتون بيروت وروتterdam، غادر البطل معلوف إلى هولندا لضرورات عائلية وتزوج هناك وأحب تواماً "شانتال وفلوريان". هكذا انطلق بمسيرة الاحتراف، انتسب إدوار أولاً إلى ناد متخصص حيث تعرف إلى خبرات المختصين. ابتداءً التدريب مع مدرب واحد، ومع ارتفاع مستواه بحث عن مدربين أعلى خبرة، وحالياً يعمل مع هولنديان وألماني، مسؤولين عن برنامج التدريب والمتابعة التنفيذية. يسافر كل ثلاثة أشهر إلى كولن-المانيا لإجراء اختبارات IAKTAT لقياس قوة العضلات. يقضي ستة أيام بالأسبوع بعدد ساعات يتراوح من ١٥ إلى ٣٠ ساعة تدريب يقطع مسافات تتفاوت من ٤٠ إلى ٦٠ كلم بكلفة سنوية تناهز بين أربعين وستين ألف يورو. "إن هذه كلفة تدريب عادية"، يقول إدوار "كل هذا هو فقط نصف احتراف". يثمن معلوف الدعم المالي الذي يوفره له رعايته (Nestle.Pure.Life) و (Act.For.Lebanon) فيسعر الكرسي الرياضي البسيط يتبدى من ألفي يورو، أما كرسي بطلنا فيصل مع كامل تجهيزاتها إلى ثلاثة عشر ألف يورو.

رحلة بارالمبيك بكين ٢٠٠٨

بدأت الطريق إلى بكين تتعبد أمام بطلنا بعد حلوله بالمرتبة الثانية في بطولة العالم في بورديو عام ٢٠٠٧ بين عشرين من خيرة أبطال الدول، وكان العربي الوحيد بينهم فحاز على الفضية وارتفع العلم اللبناني، وتأهل إدوار وأصبحت ذهبية بكين مطمحاً. وصل إلى الصين قبل أسبوعين من الوفد لإقامة آخر مخيم تدريبي. في الافتتاح الضخم حمل معلوف علم بلاده إذ كان اللاعب الأوحد في الوفد اللبناني مع ثلاثة إداريين ومدربه الأجانب. خاض إدوار السباق الأول ضد

إدوار السباق الثاني بمدة ساعة و٢٨ دقيقة وحل بالمرتبة الثالثة واعتلى المنصة لإستلام برونزيته الثانية، كذلك ارتفعت الأرز في سماء الصين "حسرتي هذه المرة كانت أكبر". بفصح إدوار "وصولي إلى بكين هو أحد أهم أهدافي، ومع كل التحضيرات التي خضتها بطريقة علمية واحترافية كانت الذهبية شيئاً مؤكداً".

التحدي المستقبلي

بعد فترة طويلة من انتهاء فعاليات بارالمبيك بكين، ومناسبة ماراتون بيروت، استذكر الرسميون إنجازات البطل معلوف، حاز على تكريم من رئيس الجمهورية، كما وعدته اللجنة الأولمبية بجائزة من خمسة ملايين ليرة ووزارة الشباب والرياضة بعشرة آلاف دولار، روزنامته لعام ٢٠٠٩ مشاركات في ثلاث سباقات في دولة الإمارات العربية، وخلال أيلول في بطولة العالم في اسبانيا. يفتش البطل إدوار في المستقبل عن تحدٍ ومغامرة جديدة ربما في رياضة أخرى. "اشتراك في بارالمبيك لندن ٢٠١٢ مرتبط بحالتي الجسدية"، يختم معلوف "نصيحتي إلى إخوتي الرياضيين، كونوا واقعيين لكن أبقوا أحلامكم عالية".



صور التاريخ، الحضارة والحاضر

لا بد لزائر مدينة صور اليوم من أن يجول في أسواقها القديمة. حيث يرتفع خان من العهد العثماني. ومنزل قديم وجميل من العصر عينه تملكه إحدى أسر صور العريقة من آل الملوك. بالإضافة إلى مسجد الطائفة الشيعية ذي القبتين وبعمارته الرائعة. على مقربة من السوق، يعج مرفأ الصيد القديم بالحياة. وقد حل محل المرفأ الفينيقي الشمالي. الذي كان يعرف بسبب موقعه بالمرفأ الصيدوني.

إعداد: جنى الحسيني

على غرار المدن الفينيقية الأخرى. ولما كان المقدوني يرغب في احتلال مصر ولم يكن باستطاعته من الناحية الاستراتيجية. أن يترك خلفه مدينة مقاومة. تملك واحداً من أعظم المرفأ العاملة لصالح الفرس. تهدد مشروعه من خلال قطع الإمدادات البحرية والبرية عن جيوشه. فعمد إلى تدمير المدينة البرية ودم المضيق الذي يفصلها عن جزئها البحري. لينشئ بذلك برزخاً يمكن جيوشه من الوصول إليه براً واحتلاله. ويرى أن غيظ الإسكندر أمام المقاومة السورية وأمام الخسائر التي تكبدها دفع بالمقدوني إلى تدمير نصف المدينة البحرية وقتل رجالها وسبي نسائها وأطفالها.

بعد مضي نحو ثلاثة قرون على ذلك الحدث خضعت صور للسيطرة الرومانية. على غرار سائر المدن الفينيقية. غير أنها تمكنت في تلك الأيام بالاحتفاظ بشيء من الإدارة الذاتية. لإسيما الحق بسك العملة الفضية والبرونزية. وأقيم فيها في العصر الروماني عدد من المنشآت الهامة. كقناة المياه المعلقة وقوس النصر وميدان سباق عربات الخيل. الذي يعتبر من أكبر ميادين العالم الروماني. وعرفت صور الديانة المسيحية في وقت مبكر وهي التي يرد اسمها في نصوص العهد الجديد. وفي العصر البيزنطي عرفت صور فترة من الازدهار تشهد عليها آثار ابنتها ومدافنها وكتاباتها. وقد كان لاسقفها مركز الرئاسة بين أسقفيات المدن الفينيقية.

مهما قيل في تاريخ هذه الحضارة العظيمة فهو قليل. إنها العمورة من البحر. كانت في كل الأدوار أهم المدن الفينيقية على الإطلاق. المعروفة بأنها أم المدن. سيدة البحار ومركز العالم التجاري لعدة قرون. فاقت كل المدن بقوة أبراجها وأسوارها. التي امتازت عن كل مدن فينيقية بجمالها. وقطعا هي بطله المدن والكلام عنها ما له نهاية. صور اليوم هي أحد أقضية محافظة الجنوب الثلاث. مركزه مدينة صور التاريخية. واحدة من أقدم المدن الساحلية في حوض البحر الأبيض المتوسط. والتي تنتشر على شاطئ رملي بعد من أجمل وأوسع شواطئه.

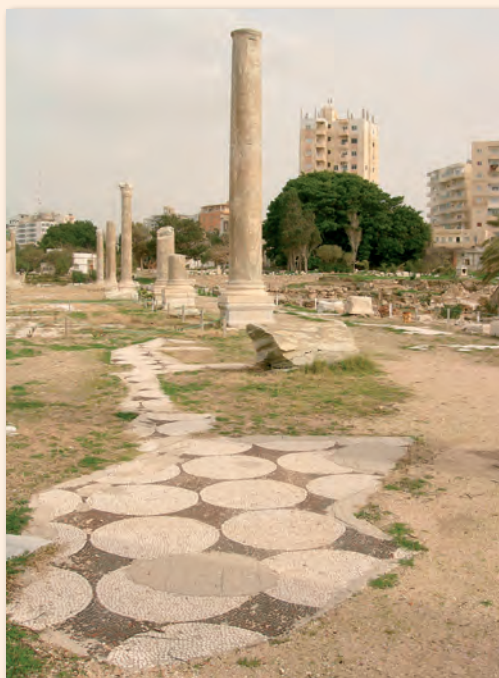


يقود الطريق الملازم للرصيف إلى الحي المسيحي الذي ما يزال يحتفظ بأزقة وأبنيته ذات النمط التقليدي. وقد يفاجئك وجود برج مراقبة من العصر الصليبي في أحد البساتين. فيما يقف برج آخر من العصر عينه على مقربة من المنارة. يشهدان على أهمية صور في تلك الأيام. كما تفتح المواقع الأثرية أبوابها أمام الزائرين طيلة أيام الأسبوع. وتزخر المدينة بعدد من المطاعم التي تقدم أشهى ثمار البحر. بالإضافة إلى المطاعم التي تقدم الأطباق المحلية والمقاهي المنتشرة على طول أرصفة المرفأ.

بين العصور

يعود تاريخ تأسيس صور إلى بدايات الألف الثالث ق.م. أما عصرها الذهبي فلم تبلغه إلا في غضون الألف الأول قبل الميلاد. ففي بدايات تلك الحقبة قام ملكها حيرام بإجاز عدد من المشاريع العمرانية. فوصل الجزر ببعضها ودم جزءاً من البحر بهدف توسيع رقعة المدينة الساحلية. ثم ما لبثت المدينة أن تجاوزت حدودها الضيقة بفضل إقدام تجارها وبحارتها الذين جابوا المتوسط ووصلوا إلى سواحل الأطلسي. وأسسوا لهم المستعمرات والمحطات التجارية. ومن بينها قرطاج التي انشاوها في حوالي العام ٨١٥ ق.م. فازدهرت المدينة وأثرت بفضل منتجات مستعمراتها. كما بفضل صناعاتها المحلية. التي من بينها صناعة الزجاج الشفاف وصناعة الأرجوان. بيد أن التجار السوريين لم يكتفوا بنشر بضائعهم وسلعهم. بل تخطوها إلى نشر حضارتهم وإليهم يعود الفضل في إيصال الأبجدية الفينيقية إلى الإغريق الذين حفظوا لهم الجميل من خلال تدوين أخبار قدموس ابن ملك صور. الذي لقنهم الأبجدية. وأخبار "أوروبا" شقيقته التي تركت اسمها على القارة المعروفة باسمها.

إلى تلك الفترة الزاهرة في تاريخ صور تعود الجرار الجنائزية والآنصاب والمجوهرات المختلفة التي تم العثور عليها في العام ١٩٩١ في جبانة المدينة الفينيقية. والتي أودعت في خزائن مصرف لبنان بانتظار



مدة سبعة أشهر بسبب عدم خضوعها له

معرض الكتاب العربي في دورته الثانية والخمسين حضور منظمات مدنية ترفع لواء الحقوق والحريات

أنت مشاركة منظمات المجتمع المدني اللبناني في معرض بيروت للكتاب العربي الذي نظّمته "المركز الثقافي العربي" في مركز ببال للمعارض بين ٢٨ تشرين الثاني و ١١ كانون الأول من العام الحالي. لإبراز قضايا حقوق الإنسان واهتماماته في لبنان. وقد تميز هذا العام عدد من الأجندة منها جناح "اتحاد المقعدين اللبنانيين"، و "مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب"، و "مؤسسة غسان الكنفاني" الخاصة بإحياء ذكرى الشهيد الفلسطيني والعربي "الكنفاني". رافقت "واو" حركة هذه المنظمات خلال أيام المعرض، لإظهار أهمية المشاركة الفعالة في هذه التظاهرة الثقافية السنوية.

وديان عثمان

للعمل على إعادة الثقة للأسير بنفسه عبر التأهيل الاجتماعي والمهني، كإقامة دورات رسم وخياطة وكمبيوتر واشغال يدوية وتدريب مهني وإقامة مشاريع إنتاجية صغيرة تتطور مع الوقت، أنشطة فنية ومسرحية، بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب.

"كنفاني" و "عائدون"

أشارت نسرين الصبح من مؤسسة "غسان الكنفاني" إلى أن المشاركة في المعرض تهدف بشكل عام إلى إعادة إحياء ذكرى الشهيد كنفاني، كونه شهيد فلسطيني وعربي المقاوم، وأبرز الكتب والطبوعات الموجودة تحتوي على مسيرة الشهيد وحياته وأجازاته من كتب وروايات وقصص رغم قصر عمره. لكن المشاركة تبرز جانباً آخر أكثر أهمية من عمل المؤسسة كروضات الأطفال التي بناها وجهزها الشهيد الكنفاني، ومن بعده أكملت زوجته المسيرة نفسها. كما أن المشاركة كانت لإحياء ذكرى كافة الشهداء وإبراز القضية الفلسطينية عبر عرض رسومات للشهيد تناول القضية: فرسم عنتر، الشيخ، وفلسطين. ومن أهم الكتب الملفتة الجناح كتاب "مثل الورد والهوا"، وهو عبارة عن كتاب شهادات وأقوال لأطفال فلسطينيين لاجئين خارج الأراضي الفلسطينية. أما مجموعة "عائدون" فهي هيئة أهلية مستقلة للدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، تأسست في لبنان عام ١٩٩٩. وفي سوريا عام ٢٠٠٠، وهي عضو مؤسس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة. تهدف المجموعة من خلال مشاركتها في المعرض للدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم واستعادة ممتلكاتهم التي طردوا منها العام ١٩٤٨، على أساس مبادئ الحق والعدل المطلقين ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، وخاصة القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨، الذي يتضمن ثلاثة حقوق متكاملة (العودة والتعويض واستعادة الممتلكات)، والقرار ٣٢٣٦ لعام ١٩٧٤ الذي يربط على نحو وثيق حق العودة بحق تقرير المصير. يحتوي الجناح صوراً ومطبوعات ومنشورات تخص القضية الفلسطينية وحق العودة.



تولى يحيى المولى، وزميله محمد الحارس العمل اليومي في جناح الاتحاد، أبرز ما يهم يحيى هو إبراز القضية والمعلومات المتعلقة بها. كذلك الاتحاد وتوعية المجتمع والمطالبة بالحقوق. ويركز في عمله اليومي على أهمية تطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠، وذلك للدلالة على قيمة الإنسان كإنسان وعدم تجاهله أو تهيمشه إن كان معوقاً لأنه ما زال يتمتع بمهارات، من الممكن تطويرها إلى خبرات. كما أشار إلى الكتب التي يعرضها الاتحاد تتضمن ذلك، مثل إعادة الإعمار، التوعية، "معا نحو الدمج"، مشاريع ونشاطات يقوم بها الاتحاد، وحملات كحملة "حقّي"، وأهمية تجهيز البيئة ومكان العمل وظروفه. بعض الكتب والمنشورات على ستاند الاتحاد كانت "للمعرض فقط" وذلك لأن طبعاتها قد نفذت، أما منشورات العام ٢٠٠٨ فكانت متوفرة، وباقي المطبوعات كانت للتوزيع. على شاشة التلفاز بجانب كانت تعرض أفلام قصيرة وسبوتات حول حقوق الأشخاص المعوقين بيئة دامجة وبالعمل، يضيف يحيى: "تخدمنا هذه الشاشة للتعريف أكثر بحقوقنا للآخرين، فليست الجواجز التي نعاني منها المشاكل في الكلام أو المشي بل بالبيئة غير المؤهلة التي تنبذنا على الدوام"، وأشار إلى حقه بالدمج، المشاركة، التعلم، العمل، بيئة مؤهلة، بالرياضة، والخدمات الطبية.

مركز الخيام

يجدنا المشرف على جناح "مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب" عن الهدف العام للمشروع، ألا وهو مساعدة ضحايا التعذيب على استعادة عافيتهم الصحية والنفسية لتحسين وضعهم في المجتمع اللبناني على صعيد الحياة اليومية ودمجهم بالمجتمع حتى يكونوا قادرين على مواجهة تحدياته. فالفئة المستهدفة تتمثل بالناجين من التعذيب وعائلاتهم. ويستفيد من المشروع ألف ضحية مباشرة و ٢٥٠٠ غير مباشرة، وضحايا الاختفاء القسري وعائلاتهم. يركز على أهمية المعرض في إعادة تأهيل ضحايا التعذيب المعذبين في السجون، وخاصة المعذبين في سجون العدو الصهيوني، كوسيلة إعلامية فعالة في الوصول إلى الرواد ومستهدفين آخرين، ذلك

روزفلت؛ «الشيء الوحيد الذي يجب أن نخاف منه هو الخوف نفسه»

اتسم بالقدره والحيوية والخلق الرياضي كما تذرع بالشجاعة والمثابرة. ولد عام ١٨٨٢. هو فرانكلين ديلانو روزفلت. الذي بدأت مع رئاسته بداية أمريكا الحديثة. وهو الرجل الوحيد في تاريخ الولايات المتحدة الذي تم انتخابه لأربع فترات رئاسية في المكتب البيضاوي إضافة إلى أنه قاد خطوات أمريكا في الحرب العالمية الثانية. وانتصار قوى الحلفاء في على النازية. يظل روزفلت رمزاً خلافاً وأسطورياً في التاريخ الأمريكي بالرغم من العدد الكبير من الكتب والمقالات والأفلام الوثائقية التي تناولت حياته.

إعداد: جنى الحسيني



بدأت رحلة حياة روزفلت مع الترف حيث كان ابناً لأسرة غنية من ولاية نيويورك. لكن ما لبثت تلك الحياة أن تحولت إلى حياة سياسية وتحول صاحبها إلى شخصية لا يضاهيها أحد سوى الرئيس الأسبق أبراهام لينكولن. ويقال إن جورج واشنطن أسس الولايات المتحدة. ولينكولن حافظ عليها. أما فرانكلين روزفلت فانقذها من الكوارث الاقتصادية. قبل أن يتمكن من إنقاذ الاقتصاد الأمريكي تعلم روزفلت الحياة السياسية في بداياته في المجلس التشريعي في نيويورك ثم عمل كسكرتير مساعد للبحرية الأمريكية في إدارة ويلسون. مع وصول الجمهوريين إلى البيت الأبيض في عام ١٩٢٠. ما حاول روزفلت الحصول على وظيفة في بورصة وول ستريت انتظارا لتغير مسار الرياح السياسية. عام ١٩٢١ أصيب روزفلت بشلل أطفال. وكان وقتها في التاسعة والثلاثين. وتركه المرض على كرسي متحرك بقية حياته.

غرس فيه الشلل غريزة أخرى جديدة ساعدته على التفكير السياسي. وقد خاض جولات عديدة في منتجع. ورم سبرينجس. أو العيون السخنة في ولاية جورجيا حيث تلقى علاجاً بالمياه الدافئة ما قاد روزفلت إلى التعرف على الجنوب الفقير في القرى هناك. وفي ولاية جورجيا تلقى روزفلت صورة مباشرة عن مدى فقر البلاد. وما قاده كذلك إلى أن يصف معظم السكان الأمريكيين بأنهم يفتقرون إلى المسكن والملبس والتغذية. وكنيجة لذلك ظلت عيناه دائماً تبحثان عن سبل لتحسين المستوى الاقتصادي للشعب الأمريكي ككل. وليس فقط مستوى الطبقة الغنية التي ينتمي إليها.

روزفلت الرئيس

حظي روزفلت بأول اهتمام على مستوى الولايات المتحدة عندما خسر بطاقة الترشح عن الديمقراطيين في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٢٠. ومن تلك النقطة ظل رمزاً محورياً في الحزب. أولاً كحاكم لولاية نيويورك. ثم بعد ذلك كرئيس للبلاد. وقد فاز بالرئاسة للمرة الأولى عام ١٩٣٢ وظل في منصبه حتى نهاية حياته. كانت أمريكا آنذاك "في ملابس رثة" وفق رأيه. فقد قفزت نسب البطالة لأكثر من ٣٠٪. ما جعل ١٢ مليون أمريكي عاطلين عن العمل. وبحلول عام ١٩٣٣ واجهت ٤٥٪ من المزارع المرهونة عقارباً مخاطر نزع الملكية عنها. وفيما بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٢ انخفض إنتاج السيارات بنسبة ٦٥٪ كما انخفض إنتاج الحديد بنسبة ٥٩٪. تلك الظروف القاسية قادت إلى أكثر الجلسات التشريعية اشتعالاً في التاريخ الأمريكي وأكثرها إيجابية أيضاً. وعرفت



تلك الفترة باسم "المائة يوم". وتميزت بعفويتها وتلقائيتها وبالحلول الإبداعية. واستطاعت تلك الجلسات إنقاذ النظام البنكي الأمريكي وأدت إلى موجة من برامج التعافي الحكومية وغيرت توقعات الأمريكيين بشأن تملك المسكن وبشأن معايير العمالة.

كان روزفلت يبحث دائماً عن حلول. واعتبر بعضاً من برامجهم مقدساً لا يمكن تغييرها. لكنه لم يفعل الكثير من أجل تحسين الأوضاع العنصرية في بلاده. فبالرغم من منصبه إلا أنه فشل في أن يمرر أي تشريع هام يتعلق بالحقوق المدنية. فسيطرة الجنوبيين على الكونغرس تطلبت من روزفلت أن يتجاهل الصراعات العرقية في صالح تمرير التشريعات الأكثر نفعاً للشعب الأمريكي ومن المستحيل أن ينكر أحد القيادة الملهمة التي أبداه روزفلت في تلك الفترة. وفي كثير من المنعطفات الهامة التي وقف فيها روزفلت شامخاً وكان بمثابة مثال حي على قدرات الولايات المتحدة الهائلة. يبقى روزفلت بالنسبة إلى الشعب الأمريكي منارة للقيادة الرئاسية. فهو رجل قاد بلاده في أحلك الأيام واستطاع أن يشق طريقه لاستعادة الأمل في وقت انعدمت فيه الآمال. صنف روزفلت من أعظم ثلاثة رؤساء لأمريكا. عاصر الحرب العالمية الثانية حيث قاد الحلفاء إلى النصر على الرغم من إعاقته.

«التانغو الدامج» يغزو المسرح الروسي

«باراليلي» فرقة رقص ساحرة.. لكن مختلفة

«نحتفل بالأعياد معاً في الطبيعة والهواء الطلق. ولدينا حيوية عالية في نشاطنا اليومي. لقد نمت بين أعضاء فرقتنا علاقات صداقة، بل إخوة. ويمكن القول علاقات عائلية». كما تقول يلينا ليماك مديرة فرقة «باراليلي»، تضيف «لأنه في هكذا فرقة لا يمكن لأنا أن يلتقوا ويتعلموا ويعملوا معاً إن كانت لديهم طباع غير حميدة، أنشئت هذه الفرقة كي تبهن للناس أن القدرات الإنسانية لا حدود لها. وقد استطاعت أن تفعل ذلك».

ولو



تظهر «باراليلي» الفرقة المكونة من أربعة أزواج، في كل زوج منها شخص معوق، على المسرح لنهر الجماهير المحتشدة في المسرح التلفزيوني الأكبر في استديوهات «أوستانكينا»، أربعة راقصين معوقين حركياً جنباً إلى جنب مع زملائهم من غير المعوقين يؤدون رقصة التانغو على أنغام إسبانية ساحرة، لحظات هي الأكثر إثارة في حياة ثمانية من الشباب المتدرب في معهد الفنون في مدينة لينتسك الروسية، غالينا روجكوف، فيتشسلاف أوسيبوف، ناديجدا باخاروفا، ألكسندر لاغوبوف، يكاتيرينا زفيريفا، سيرغي كودريافتسيف، ألكسندر باشليكوف، وأولغا ميتيزيفا. أسماء ترسخ ولا يمكن إزالتها بسرعة من أذهان المشاهدين الألفين الذين تسمروا على مدرجات المسرح الكبير. وملايين المشاهدين عبر الشاشة الصغيرة، الذين سرعان ما انهالوا باتصالاتهم التضامنية مع الفرقة الواعدة.

الحق في التعبير بالرقص

الفرقة إلى جانب زملائه من المعوقين وغير المعوقين هي نصر كبير له، فقد أثبتت الفرقة للجميع حقاً كان غائباً عن المجتمع، حق الشخص المعوق في التعبير عن نفسه من خلال الرقص جنباً إلى جنب مع زملائه من غير المعوقين».

التقدير الأمثل هو الإبداع

أما الكاتبة الروسية تاتيانا تولستوفا فتقف مدهوشة بتناغم الراقصين امامها، وهي التي اختيرت لتكون حكماً بين المتسابقين في هذه المسابقة، واشتهرت من خلال سنوات ثلاث قضتها في التحكيم بانتقاداتها اللاذعة للمشاركين. تثنى تولستوفا على الفرقة وادائها الرائع، تقول «استمتعت كثيراً بما رأيته، أتمنى لكم النجاح في الحياة والاستمرار على هذا النحو». بعد «لحظة مجد»، قامت الفرقة بجولات كثيرة، لاسيما في فصل الشتاء الأخير، «على الرغم من أن التنقل بين مدينة لينتسك وباقي المدن يتم بواسطة القطار، ويمكن تصور مدى التعب الذي يحل على الشباب بعد كل رحلة قد تطول إلى أكثر من يوم»، كما تقول مديرة الفرقة، كما شاركت الفرقة في المهرجانات الروسية الشتوية، وفي الحفل النهائي للمهرجان الدولي الثاني للرقص «ستار الأمل»، الذي جرى هذا الشتاء في مدينة بطرسبورغ، إلى جانب راقصين عالميين وفرق محترفة من الدانرك والسويد وفنلندا وإسبانيا.

حظيت الفرقة بتقدير كبير من سكان مدينة لينتسك وجوارها، إذ إنها رفعت لواء المدينة في كافة الأصقاع الروسية وإلى كافة الناطقين بالروسية خارج البلاد، فقدمت حاكمية الولاية فالتنينا ماتفينكو تقديرها الكبير للفرقة وادائها الرائع وأثنت على الجهود الكبيرة التي بذلها معهد الفنون، إلا أن التقدير الأهم الذي حظيت به الفرقة، وفق ليماك، هو «أنها استطاعت أن تثبت بشكل قاطع ونهائي قدرة الأشخاص المعوقين على الإبداع في كافة مجالات الحياة».

تحدثت غالينا، إحدى الراقصات المعوقات عن فرقتها، تقول: «قرنا المشاركة في هذه المسابقة الأكثر شهرة في روسيا الفدرالية «لحظة مجد»، لنري العالم قدراتنا وما نستطيع فعله على الحلبة، بغض النظر عن كوننا أشخاص معوقين لدينا قدرات وطاقات كبيرة». تضيف يلينا ألكسندرفنا: «عندما ظهرت الفرقة مجتمعة للمرة الأولى على الحلبة كنت مرتبكة جداً، خفت أن أقع أرضاً وكانت يداي ترعشان، لكنني كنت متيقنة من أنهم سينجحون في أدائهم ويكونون الأفضل». مديرة معهد الفنون في مدينة لينتسك، أولغا نيكولايفنا، تقول: «أعتقد أن هذه الفرقة، هؤلاء الشباب الذين يبدعون على المسرح، مع معلمهم ومدرّبهم هم قدوة ومثال رائع في الإبداع لكافة طلاب معهد الفنون». أما غالينا نيكولايفنا والدّة أحد المشاركين المعوقين، فتضيف: «أعتقد أن مجرد مشاركة ولدي في

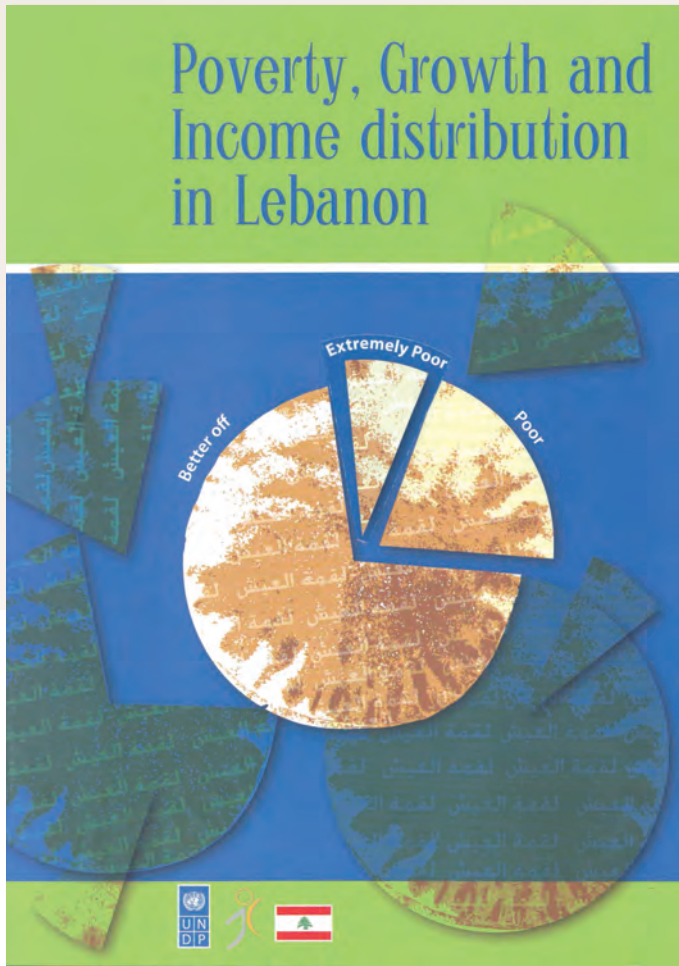


نقلًا عن التلفزيون

تقرير «الفقر، النمو، وتوزيع الدخل في لبنان»: تعديل السياسة المالية وخطة عمل اجتماعية

يعني تقرير «الفقر، النمو، وتوزيع الدخل في لبنان» بتسليط الضوء على النتائج الإحصائية والدراسات التي توصلت إليها وزارة الشؤون الاجتماعية منذ عام ١٩٩٠ بالتعاون مع مديرية الإحصاء المركزي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). ركزت الوزارة على أن الفقر لا يعتمد على قواعد إحصائية صعبة بل على أسس معيشية للأفراد يجب وعيها وتنظيمها.

إعداد: دينا مروّه



يعتبر التقرير الصادر عام ٢٠٠٧ «الفقر، النمو وتوزيع الدخل في لبنان» الأول من نوعه في لبنان؛ إذ أنه يحدد خصائص الفقر الأساسية مرتكزا على مقياس الفقر المادي ويحدد خط الفقر الوطني معتمداً على النفقات المنزلية (السكن / المعيشة). بالإعتماد على معطيات المسح الوطني لعامي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، تحدد الدراسة نظرة شاملة وعامة لخصائص الفقر وثرغرائه. وجدت الدراسة أن نسبة ٢٨٪ من الشعب اللبناني تعتبر فقيرة، ونسبة ٨٪ تعتبر فقيرة جداً. أما أهم إنجازات الدراسة فكان تحديد الفروقات بين كافة المناطق اللبنانية. فإن نسبة الفقر في العاصمة اللبنانية بيروت «غير محددة» بالمقابل فإنها مرتفعة جداً في مناطق شمال مدينة عكار، بينما مستويات الفقر في مناطق جنوب لبنان تعتبر فوق المعدل وهذا ما لم يكن متوقعاً.

لخصت إحدى توصيات التقرير الرئيسية بالتركيز على تقنيات الموارد في المناطق الفقيرة من لبنان. وبناءً عليه، يحدد التقرير أهمية تعديل السياسة المالية وذلك بهدف تحريك الموارد بما يناسب زيادة تمويل النفقات المرتبطة بالحماية الاجتماعية والاستثمار الرسمي في الخدمات الاجتماعية التي تعتبر أحد أهم أجزاء برنامج تقليص الفقر في لبنان.

كان يتوقع أن تساهم هذه الدراسة بشكل مباشر على عمليات الإصلاح التي أطلقتها الحكومة اللبنانية في مؤتمر باريس ٣ في كانون الثاني ٢٠٠٧. فقد اعتمدت الحكومة اللبنانية لأول مرة في برنامج الإصلاح على المدى المتوسط، خطة عمل اجتماعية تهدف إلى الحد من الفقر وتأمين العدالة الاجتماعية كجزء أساسي في عمليات الإصلاح. يتضمن التقرير الصادر بالانكليزية عناوين عدة تطرح مشكلة الفقر، نتائجه وأسبابه مرفق بنتائج إحصائية صادرة عن مديرية الإحصاء. كما أنه مرفق بجداول ونتائج تتناول المستوى التعليمي للفرد، عدد العاطلين عن العمل والعاملين، الحالة الاجتماعية ونسبة الفقر في كل منطقة وقضاء.

بعد الأزميتين

تعتمد لبناء شبكات أمان اجتماعية، قد تؤسس لتنمية شاملة في لبنان؛ أما عدم وجود أرقام موثوقة بعد تدني القدرة الشرائية للمواطن بنسب عالية، وخضوعه للاحتكار ومزاجية التجار الكبار يعكس عقم آليات الجهات الرسمية عن متابعة مراكمة التوثيق الإحصائية، التي ينبغي أن تصدر دورياً، وليس أن يتم إغفالها لسنوات. أما ما يمكن أن يواجهه لبنان من أزمة حقيقية على صعيد التنمية البشرية، والتنمية الشاملة بعد بداية تأثره بالأزمة الاقتصادية العالمية، سواء على صعيد التقلص الكبير الذي ستشهده البرامج التنموية الممولة بالواسطة من قبل دول تآثرت بشكل مباشر وكبير بهذه الأزمة، أو على صعيد النزوح القسري لعدد كبير من أبناء لبنان الذين يفقدون تدريجياً فرص عملهم في دول أكثر تأثراً بالأزمة، ما سيخلق أزمة داخلية جديدة، فمتى يمكن أن تقوم الجهات الرسمية برصدها؟ وأي أرقام سينتج عن هذا الرصد؟

تأثر لبنان بأزمة الغذاء العالمي بشكل كبير، فقد ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بشكل غير مسبوق ما أدى إلى تقلص قدرة المواطنين على شراء السلة الاستهلاكية نفسها التي كانت يمتثلونهم، وخاصة أولئك الذين كانوا تحت خط الفقر وقت صدور هذا التقرير، وقدّرت بعض المصادر الاقتصادية الأكثر تفاؤلاً أن القدرة الشرائية للمواطن قد تدنت بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٥ بالمائة. لم تبادر الجهات الرسمية المعنية بشبكات الأمان الاجتماعي المزعومة بتحريك ساكن تجاه الازدياد المضطرد، غير الخاضع لآليات إحصائية مباشرة. إن دراسة «خارطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان» المتضمنة لأرقام ٢٠٠٤، وتقرير «الفقر، النمو وتوزيع الدخل في لبنان» المتضمن جزئياً لأرقام ٢٠٠٧، يعكسان مدى قصور الأجهزة المعنية عن استمداد الأرقام الصحيحة وفق إحصاءات موثوقة يمكن أن

قصتي مع الاتحاد

لم أكن أعرف شيئاً عن جمعيات المجتمع المدني وقضاياه التي يناضل من أجلها قبل ٢٠٠٥. أو عن الأشخاص المنضوين تحت لواء الجمعيات العاملة في الحقل الاجتماعي والحقوق. إلى أن شاءت الصدفة والتقيت بشخص قادني إلى شقة كانت مقفلة لعشر سنوات، فتحتها ليحيي بذلك نشاط جمعية بعد طول غياب.

بدأنا بتنظيف مقر الجمعية التي لم أكن أعرف عنها سوى اسمها، وفيما بعد أدركت أنها جمعية حقوقية تعمل على حث الحكومة لإصدار قوانين ومراسيم تنصف الأشخاص المعوقين. راودني الحماس والفضول لأعرف أكثر عن جمعية اتحاد المقعدين اللبنانيين، فقررت المواد التي تصدرها كالنشرة الدورية ونص القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ الذي كان للجمعية الدور الأكبر بوضع مسودته والضغط على الحكومات لإصداره، فزاد فضولي لمعرفة من هم هؤلاء الأشخاص الذين ناضلوا منذ البدايات، من الانطلاقة الأولى عام ١٩٨١.

عندما بدأت حرب تموز أتيت إلى ذلك المركز متطوعاً لأقدم الدعم والمساندة للنازحين من الجنوب الذين هربوا من نيران الغدر الإسرائيلية. ومن اللحظة الأولى انبهرت إذ رأيت أشخاصاً معوقين من أعضاء الجمعية متطوعين يعملون بكل جد على تأمين حاجيات أشخاص معوقين وغير معوقين من المهجرين، فبدأت العمل بجهد كبير وكاننا نتسابق على العمل وعندها اقتنعت وبدأت أعمل معهم بجدية. بكل فخر وتقدير، إنني اليوم أنتمي إلى هذه الجمعية كمتطوع دائم أعمل مع هؤلاء الأشخاص التي باتت تربطني بهم علاقات وطيدة وصداقات، وأعمل معهم في كل قضاياهم المحقة.

محمد خالد

نحن مثلكم في هذه الحياة

لماذا؟ لا أحد يدري / لكن، هكذا تجري الأمور / لدينا إعاقة، نعم / لكننا نملك قلباً أيضاً / رأس... أحلام، وطمنيات، رغبة في البسمة، أنعلم / تذوق لمذاق الحياة، كلمات جد ناعمة / كلمات هي "أحبك، يا عزيزي، لكن أيضاً / لا يجب أن تنظروا إلينا / بنظرة الشفقة / نحن مثلكم / في هذه الحياة، ذكائنا وقوتنا رفعا / مطلبنا العيش بسعادة / لا نريد سوى الحنان / لا نريد سوى الحب / لا تنظروا كل يوم / إلى الكرسي الذي يحيط بنا / لدينا الكثير من الفواسم المشتركة / واختلافنا يجب أن ننساه.

ترجمة مقاطع من أغنية بالفرنسية ألفها أربعة طلاب من ثانوية حسام الدين الحريري - صيدا (ضمن مشروع في التربية المدنية - غناء آية قعدان وإلهام العزة، عزف غيتار ماهر غندور ورامي حمود).

فلسطين

لست أدري من أين أبدأ، بل كيف أبدأ؟ فقلمي يقف عاجزاً عن إيجاد الكلمات الملائمة للتعبير عما رأيته على شاشات التلفاز عن الوطن الصامد بشعبه أمام ما يتعرض له من مصائب و صدامات والوفا لجيرانه ألا وهو فلسطين...

فلسطين اليوم تدق ناقوس الخطر في هذه الظروف العصيبة التي تعصف بها وتهدد بالافتتال من الجذور بعد أن فاذفتها الأمواج العاتية منذرة بابتلاعها، ومحوها من الوجود، وهي تقف بين مد و جزر لا تدري إلى أين المصير؟

هذا الوطن الصغير الذي يتلقى الصدمات واحدة تلو أخرى، ولم يرفع الراية البيضاء، بل أصر على الصمود، وأبناؤه أبوا الاستسلام والهزيمة وشيدوا بدماهم الزكية والطاهرة صروح العزة والكرامة، يتعرض اليوم إلى أقبح الآفات الاجتماعية كالنسل والجوع والبطالة، ما يؤدي إلى استشهاد العديد من الأطفال الرضع والمسنين والمسنات، ولا أحد من الزعماء يتحرك له جفن.

إفتنا في هذا المجتمع أننا نعاني أزمة ضمير، وكل ضمير لا تغذيه العقيدة الواعية المدركة هو أقرب إلى الهباء، وبعد ألا يستحق هذا الشعب الأبي أن يحيا الحياة التي يريدها ويشاءها؟ ألا يحق له أن يكون حراً؟ وهو الذي علم الإنسانية معاني الحرية؟ فلماذا يذبح ويقتل كل يوم؟ أخيراً أشكرك أيها العالم المتمدن ببابية عن فلسطين التي قدمت لك النور والسلام وأنت أهدبتها الحرب والدمار والموت، وأعدك بأنك ستبقى خالدة، يا مدينة السلام، بتحدى عواصف الدهر ونوائب الزمن بفضل جهود وصمود خيرة شبابك وشعبك أمام حصار الكيان الغاصب.

محمود حرب

نهر الحياة

حياة الناس، نهرٌ تتدفق فيه الأيام والسنون، أيام هادئة وصافية تجري في سهل وعلى ضفافها تنتشر الورود ورائحة البخور تعبق في سماءها. وأيام آخر تجري موحلة ثقيلة، حاملة غبار الألم وحصى العذاب، حينها تختفي الورود ويضيع البخور لتظهر الصخور معترضة ومحاربة بينما ينتن ينشر رائحة الاحتقار والاستخفاف.

أيها الإنسان، حين تجري أيامك وسنوك هائلة صافية، اسق الورود التي على ضفافك، الذابلة منها والمتعشة، الظاهرة والمستترة، لا تبخل عليها من مائك الروحي والمادي، إذا أمكن، حينها تعبق رائحة الفرح والسعادة وتشرق المحبة ملامسةً بأشعتها أعماقك مظهر الصورة الأصلية للإنسانية، صورة الله فيك.

وحين تمر اللحظات والثواني بطيئة مثقلة بالمتاعب والهموم، لا تنس أن مياه الحياة، فيك تجري، ليونها بالأمل قوها بالإرادة والتحدى تأكد بان الصخور والعقبات إذا مررت فوقها، تغلبت عليها، أما رائحة النتن المنتشرة من أفواه طفيليات حبي وتكر على حزن الآخر، هزم، جأهلهما وابتعد عنها دون أن تترك لها أثراً في نفسك، من بغض أو حقد، تسبح بالقناعة والجرأة بقبول، ما لا يمكنك تغييره، أنظر دائماً إلى فوق، إلى الله ليرفعك ويساعدك، بقوة القناعة وجبروت التواضع ولهبب المحبة وإشراق الأمل.

من الله نبغ الحياة، وفيه المصيب، وبين البداية والنهاية يجري الإنسان مسيراً بقوانين الطبيعة وحكم الظروف، ومختاراً، جزاً، يقبل ويقنع بما فرض عليه، لكنه ينظر إلى العلا، إلى السعادة والفرح، وهما هبة الله لمن يؤمن به ويثق بأنه الدرع الواقى من رياح اليأس وجليد الإحباط.

غادة الرياشي

توضيح وتنويه

ورد سهواً في العدد ١٦ توقيع الزميلة لينا قبسي على قطعة بعنوان "يا من حطمتهم القيود"، والصحيح أن القطعة بتوقيع الزميلة مريم زرقط فاقتضى التنويه.

ترحب "واو" بمشاركة قرائها الأعزاء في جميع أبوابها، يرجى إرسال المشاركات مطبوعة أو مكتوبة بخط واضح إلى أحد مراكز اتحاد المقعدين اللبنانيين، أو إلى عنوان البريد الإلكتروني

waw@lphu.com

واو

مشاركة الأشخاص المعوقين في انتخابات ٢٠٠٩..

خطوة جديدة نحو الدمج الفعلي وإن ظلت ناقصة إلى حين

انتخابات حزيران ٢٠٠٩ .. محطة مهمة في درب الألف ميل الذي سارت عليه حملة "حقّي" منذ سنوات.. خِاصة بعد أن اعتبر وزير الداخلية والبلديات زياد بارود أن الوزارة باتت عضواً جديداً في هذه الحملة التي انطلقت في العام ٢٠٠٥ سعياً لإقرار الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين.

وها هي الأنظار تشخص إلى يوم الانتخابات النيابية للتأكد من مدى إمكانية التطبيق الفعلي للمادة ٩٨ من القسم العاشر من قانون حقوق المعوقين ٢٠٠٠/٢٢٠ المتعلقة بتسهيل عملية اقتراع الأشخاص المعوقين، في ظل مسودة المرسوم الصادر عن وزارة الداخلية والبلديات المتعلق بتسهيل عملية الاقتراع واحترام حاجات الأشخاص المعوقين خلال اقتراعهم.

بما لا شك فيه أن تطبيق المرسوم خلال الانتخابات المقبلة لن يكون كما يتمنى رواد حملة "حقّي"، فهناك الكثير من الصعوبات التي تحول دون تجهيز كافة مراكز الاقتراع في مختلف المناطق والمحافظات اللبنانية، لتكون قادرة على استقبال الأشخاص المعوقين. وفي نظرة سريعة إلى المشهد الانتخابي السابق يمكن التأكيد أن هناك نقص واضح في العديد من المراكز في ما يتعلق بالتجهيزات اللازمة لتأمين وصول الأشخاص المعوقين إليها سواء من ناحية توفر مواقف السيارات القريبة أو المصاعد أو حتى المنحدرات. ومثال بسيط على ذلك أن العديد من المراكز الانتخابية تقام في المدارس وفي الطوابق العليا بسبب الضغط، وغالبية هذه المدارس غير مجهزة بمصاعد مما يشكل عائقاً أمام عملية اقتراع الشخص المعوق. هذا إذا تغاضينا عن عدم وجود الموظفين المكلفين تسير العملية الانتخابية من المربين على التعاطي مع الأشخاص المعوقين واحترام حاجاتهم.

إذن المطلوب على المدى البعيد لتحقيق دمج فعلي للأشخاص المعوقين في العملية الانتخابية، وتأمين اقتراعهم بشكل مستقل، تحرك مبرمج وسريع تقوم به الدولة عبر أجهزتها في المحافظات والأقضية، يسهله المسح الميداني الشامل الذي يقوم به اتحاد القاعدين اللبنانيين لمراكز الاقتراع على امتداد الأراضي اللبنانية للتعرف على مستوى تجهيز مراكز الاقتراع وجهوزيتها لاستقبال الأشخاص المعوقين. وبالتالي العمل على سد الثغرات وتذليل العقبات التي تحول دون قيام الشخص المعوق بحقه في الانتخاب.

العملية ليست سهلة في المنظور القريب، لكن حجر الأساس الذي وضعه المرسوم بتسهيل وتأمين حاجات المعوقين عند تنظيم العمليات الانتخابية، سيكون القاعدة التي يبنى عليها مستقبل أفضل يحقق المشاركة الفعلية في العملية الانتخابية ويؤمن لهم الحد الأدنى من ممارسة حقوقهم السياسية التي حرّموا منها في الماضي.

وحتى نصل إلى هذه المرحلة من المشاركة، سيكون أماننا الكثير من العمل والنضال لإكمال حملة "حقّي" والوصول بها إلى مرحلة متقدمة يتحقق خلالها الكثير خاصة تطبيق كافة مواد قانون حقوق الأشخاص المعوقين المتعلقة التطبيق منذ إقرار القانون في العام ٢٠٠٠.

وتبقى انتخابات العام الحالي خطوة مهمة ليقول الأشخاص المعوقون، أو بعضهم على الأقل من سيتأمن له الوصول إلى مراكز الاقتراع بيسر، رايه بالقرار السياسي في البلاد. وبذلك يسجلون للتاريخ أن هذه الفئة التي ظلت مهمشة لسنوات موجودة ولها الحق كل الحق في قول ما تريد.

عبير جابر